

الضمانات الإدارية لحق الحصول على المعلومات -دراسة مقارنة-

Administrative guarantees of the right to
information - a comparative study -

الكلمات الافتتاحية :

الضمانات، الإدارية، الحصول، المعلومات، دراسة

: Keywords

Administrative, guarantees, the right, information
,study

Abstrat

the weakness of people's general knowledge for the right of information obtaining and spread the Culture of administrative secrecy inside the governmental administrative are coming at the beginning of the reasons which object the practicing of the principle of transparency and information obtaining so its became necessary to practice the information obtaining right and educate people about their rights and promotion the opening culture that it becomes one of the most important safeguards which ensure the practicing laws of information obtaining rights .

At the view of the laws of information obtaining , we found it surrounded this right with a lot of safeguards, one of it what its Separate with it and one of it what share it with others rights. Some of these safeguards as the individual's right of administrative grievance of the administrative decision which issued about treat the request of information obtaining , also the spread of an independent regulatory body to follow up the practice of the law and reviewing the decisions of administrative bodies which issued to treat that request, Finally, the individual's right of the judicial appeal on the issue of the administration of the decisions relating to the exercise of this right

الأستاذ الدكتور رافع خضر صالح



زينه صاحب كوزان



تاريخ قبول النشر :

٢٠٢١/٣/٨

الملخص

أن ضعف وعي المواطنين لحق الحصول على المعلومات وانتشار ثقافة السرية الإدارية داخل الإدارات الحكومية. يأتیان في مقدمة الأسباب التي تعترض تطبيق مبدأ الشفافية

والحصول على المعلومات. لذا أصبح من الضروري لممارسة حق الحصول على المعلومات. توعية الشعب على حقوقه وترويج ثقافة الانفتاح بحيث تصبح من بين أهم الضمانات التي تكفل تطبيق قوانين حق الحصول على المعلومات.

وعند النظر بقوانين الحصول على المعلومات، نجد أنها قد أحاطت هذا الحق بالعديد من الضمانات، منها ما تنفرد به، ومنها ما تشترك به مع غيره من الحقوق الأخرى. ومن هذه الضمانات حق الفرد بالتظلم الإداري من قرار الإدارة الصادر بشأن معالجة طلب الحصول على المعلومات، وأيضاً انتشار جهاز تنظيمي مستقل لمتابعة تطبيق القانون ومراجعة قرارات الهيئات الإدارية الصادرة بشأن معالجة ذلك الطلب، وأخيراً حق الفرد بالطعن القضائي على ما يصدر من الإدارة من قرارات تتعلق بممارسة هذا الحق

أولاً: موضوع البحث

تضمنت المبادئ الأساسية لقوانين حق الحصول على المعلومات بشأن استئناف قرار الإدارة الحكومية. بطلب الحصول على المعلومات أن القانون يجب أن يحتوي على شروط استئناف داخلية أمام سلطة عليا يمكنها النظر بهذا القرار. بمعنى آخر الحق بتقديم التظلم الإداري الداخلي للجهة الإدارية مصدره القرار أو يكون تقديم التظلم إلى السلطة الرئاسية. بالإضافة إلى ذلك أشارت تلك المبادئ إلى ضرورة أن يتضمن القانون أيضاً شروط تقديم تظلم خارجي يقدم لهيئة إدارية مستقلة. حيث يحتمل أن تكون هذه الهيئة موجودة كالمفوض البرلماني لحماية حقوق الإنسان أو مفوضية حقوق الإنسان أو تكون هيئة أسست خصيصاً لهذا الغرض. وفي الحالتين يتعين على هذه الهيئة التزام بعض القواعد والتمتع ببعض السلطات. بالإضافة إلى ذلك يجب ضمان استقلالية تلك الهيئة رسمياً بموجب الإجراءات التي من خلالها يتم تعيين رئيس المجلس أو رؤسائه. لمراقبة تطبيق القانون والنظر في شكاوي المواطنين ضد القرارات الإدارية الصادرة بشأن معالجة طلب الحصول على المعلومات أن ما جرى العمل به في أغلب قوانين حق الحصول على المعلومات، هو الأخذ بأحد هذين الأسلوبين. أما الإقرار بحق الأفراد في تقديم تظلم إداري للسلطة الإدارية. أو الإقرار بحقوقهم في تقديم شكوى أمام هيئة إدارية مستقلة. ومنها ما جمع بين الأسلوبين معاً

ثانياً: مشكلة البحث

أن المشكلة تكمن في ضعف وعي المواطنين بحق الحصول على المعلومات وانتشار ثقافة السرية الإدارية داخل الإدارات الحكومية. وهذين السببين يأتيان في مقدمة الأسباب التي تعترض تطبيق مبدأ الشفافية والحصول على المعلومات. لذا أصبح من الضروري لممارسة حق الحصول على المعلومات. توعية الشعب على حقوقه وترويج ثقافة الانفتاح بحيث تصبح من بين أهم الضمانات التي تكفل تطبيق قوانين حق الحصول على المعلومات. وأيضاً تكمن المشكلة في أن هذا الحق لا يمكن تحقيقه عبر تشريعات جديدة فقط. إذا لم

تتضمن هذه التشريعات آلية فعالة يمكن للمواطن أن يلجأ إليها للنظر في شكواه. وكذلك تقرير مبدأ الكشف الأقصى عن المعلومات. وإلزام الإدارات الحكومية بواجب النشر للمعلومات الموجودة في حوزتها

ومن أجل وضع الحلول لتلك المشاكل وعند النظر بقوانين الحصول على المعلومات، نجدها قد أحاطت هذا الحق بالعديد من الضمانات. منها ما تنفرد به. ومنها ما تشترك به مع غيره من الحقوق الأخرى. ومن هذه الضمانات حق الفرد بالتظلم الإداري من قرار الإدارة الصادر بشأن معالجة طلب الحصول على المعلومات. وأيضاً انتشار جهاز تنظيمي مستقل لمتابعة تطبيق القانون ومراجعة قرارات الهيئات الإدارية الصادرة بشأن معالجة ذلك الطلب. وأخيراً حق الفرد بالطعن القضائي على ما يصدر من الإدارة من قرارات تتعلق بممارسة هذا الحق

ثالثاً: منهجية البحث

أن أهمية هذه الدراسة تقتضي إتباع مناهج علمية محددة. ومن أهم المناهج التي سنتبعها المنهج الفلسفي التحليلي التطبيقي المقارن. لنظم قانونية مختلفة. تمثلت بقانون حرية تداول المعلومات الأمريكي لعام ١٩٦٦ المعدل عام ٢٠٠٧. ومشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي لعام ٢٠١٢. وقانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني لعام ٢٠٠٧. ومشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣. وأخيراً سنتناول هذه الدراسة قانوناً نموذجياً للحصول على المعلومات تم وضعه من قبل منظمة المادة (١٩). وهي منظمة دولية غير حكومية مقرها في لندن تعمل على تعزيز حرية التعبير وحق الحصول

على المعلومات

رابعاً: خطة البحث

لقد انتظمت الدراسة في ثلاث مباحث أساسية. خصصنا المبحث الأول لدراسة طلب الحصول على المعلومات في ثلاث مطالب. تناولنا في الأول المتطلبات الشكلية والإجرائية لتقديم الطلب. في حين بينا في الثاني الرد على طلب الحصول على المعلومات. وكرسنا الثالث لبيان البحث عن المعلومات المطلوبة والإجابة على الطلبات. وبخشنا في المبحث الثاني الالتزام بنشر المعلومات والإتاحة الالكترونية لها. وقسمنا هذا البحث إلى مطلبين. استعرضنا في الأول الالتزام بنشر المعلومات. وبخشنا في الثاني الحكومة الالكترونية كوسيلة لنشر المعلومات. وكرسنا المبحث الثالث الطعن بقرار رفض طلب الحصول على المعلومات. لبحث حق التظلم الإداري والشكوى من قرار رفض الطلب في المطلب الأول. أنشاء هيكل تنظيمي لتطبيق قانون حق الحصول على المعلومات في المطلب الثاني.

المبحث الأول: طلب الحصول على المعلومات

عند البحث في قوانين حق الحصول على المعلومات نجد أنها تتميز بين نوعين من الالتزامات التي تقع على كاهل الهيئات العامة التي تخضع لإحكام هذا القانون، يمثل الالتزام الأول أن تقوم تلك الهيئات بتوفير المعلومات بناء على طلب مقدم من قبل الأفراد المستفيدين من الحق، وهذا الالتزام هو (المفهوم السلبي لحق الحصول على المعلومات)، واستناداً لهذا المفهوم يكون من حق الفرد تقديم طلب للجهة المعنية للحصول على المعلومات وعلى تلك الجهة إجابة الطلب.

أما الالتزام الثاني فهو التزام تلك الهيئات بتوفير بعض تلك المعلومات دون حاجة لتقديم طلب من قبل الأفراد إليها بهذا الخصوص، وهذا هو الالتزام الإيجابي لحق الحصول على المعلومات، حيث يتعين على الجهات الحكومية بموجب هذا الالتزام ليس فقط بالإفصاح عن المعلومات عند طلبها، بل بالنشر الروتيني والتلقائي لأصناف معينة من المعلومات (١)

يعتبر طلب الحصول على المعلومات المفهوم السلبي لحق الحصول على المعلومات الحكومية، بموجب هذا المفهوم يكون للشخص حق تقديم طلب الحصول على المعلومات إلى الجهات الحكومية الخاضعة لإحكام هذا القانون، ويتعين على الأخيرة الرد على الطلب وتقديم تلك المعلومات لطالبيها بعد التثبت من عدم خضوعها لأي بند من بنود الاستثناءات المحددة بموجب القانون، ونظراً لما يترتب تقديم هذا الطلب من التزامات على عاتق الهيئات الحكومية والتي تتمثل

بواجب الرد وتقديم المعلومات للشخص المستفيد من هذا الحق، فقد أحاطت قوانين حق الحصول على المعلومات هذه العملية بآليات وضوابط تكفل لمقدمي الطلبات الحصول على تلك المعلومات من غير عوائق، وفي المقابل تضمن أيضاً عدم إثقال كاهل الجهات الحكومية بالإجابة على الطلبات التعسفية أو غير المعقولة (٢)

في ضوء ذلك سنتناول موضوع طلب الحصول على المعلومات في ثلاث مطالب أساسية، نتناول في الأول المتطلبات الشكلية والإجرائية لتقديم الطلب، ونوضح في الثاني الرد على طلب الحصول على المعلومات، ونكرس الثالث لبيان البحث عن المعلومات المطلوبة والإجابة على الطلبات

المطلب الأول: المتطلبات الشكلية والإجرائية لتقديم الطلب

تعتبر المتطلبات الشكلية والإجرائية لتقديم طلب حق الحصول على المعلومات نوعاً من الالتزامات التي يتعين على مقدم الطلب القيام بها، وأن الهدف الأساسي لهذه المتطلبات الشكلية والإجرائية هو ضبط عملية تقديم تلك الطلبات، وذلك عن طريق بيان شكل الطلب ووصف المعلومات المطلوبة على نحو معقول بما يحقق غاية طالب تلك

المعلومات. ويمكن للموظف المختص من تحديد هذه المعلومات والوصول إليها ببذل جهد معقول (٣)

الفرع الأول: محتوى المتطلبات الشكلية والإجرائية لتقديم الطلب ومضمونها
تفرض أغلب قوانين حق الحصول على المعلومات العديد من الشروط الإجرائية لتقديم طلب الحصول على المعلومات. منها ما هو متعلق بشكل الطلب ذاته، ومنها ما هو متعلق بوصف المعلومات المطلوبة. من الناحية الشكلية تشترط أغلب قوانين حق الحصول على المعلومات أن يتخذ الطلب شكل وثيقة خطية تقدم للسلطة العامة التي تحتفظ بالوثائق الرسمية المراد الحصول عليها (٤). في حين يشترط البعض الآخر على المستعلم أن يقدم الطلب وفقاً لأ نموذج معد خصيصاً لهذه الغاية. وهو ما يعرف عادةً بأنموذج طلب الحصول على المعلومات يوضح فيه أسم مقدم الطلب، ومكان إقامته، ورقم تسجيله، والغرض من الكشف عن المعلومات (٥). في حين تسمح بعض الدول الأخرى بتقديم طلب الحصول على المعلومات إلكترونياً أو عن طريق الفاكس، حيث يرسل إلى قسم الاتصال بالجهة الحكومية (٦). وقد أجازت بعض القوانين تقديم تلك الطلبات بصورة شفوية، في الحالات التي ثبت فيها المستعلم أنه لا يجيد القراءة والكتابة. وفي هذه الحالة يلتزم الموظف المختص بكتابة طلبه، وتزويد المستعلم بنسخه عن طلبه (٧)

وللتخفيف من تلك الإجراءات الشكلية وإزالة بعض العوائق غير الضرورية التي تحول دون الحصول على المعلومات، فقد أوصى المجلس الأوروبي بضرورة تخفيف الإجراءات والشكليات المطلوب توافرها في الطلب، وتبديد تلك العوائق الغير ضرورية التي تمنع من الحصول على المعلومات (٨)

نحن نؤيد ما ذهب إليه الدكتور عمر محمد بهذا الخصوص بالقول "ومن جانبنا نرى أن تقديم الطلب خطياً كشرط لقبوله هو شرط منطقي، ولا يشكل قيداً على حق الحصول على المعلومات، بل على العكس من ذلك فإن توثيق الطلب خطياً وتسجيله ضمن سجل الطلبات التي تتلقاها الإدارات الحكومية فيه حفظ لحقوق المستعلم، ذلك أنه عندما يقدم الطلب خطياً ويستلم مقدمة إشعاراً بذلك، فإن الإدارة في هذه الحالة لا تملك القدرة على إنكار واقعة استلام الطلب، كما لو قدم شفاهة. كما أن المعلومات الواردة في الطلب تعد حجة على الإدارة كما هي على المستعلم، وذلك من ناحية توثيق تاريخ تقديم الطلب، وهو أمر على درجة من الأهمية، إذ تلتزم الإدارة بموجب قوانين حق الحصول على المعلومات بواجب الرد على الطلبات بالقبول أو الرفض خلال فترة زمنية محددة يبدأ حسابها من تاريخ تقديم الطلب، ويعد انقضاء هذه المهلة القانونية دون إجابة الطلب قراراً ضمناً بالرفض مما يمنح المستعلم الحق بالطعن عليه أمام القضاء".

كما توجب أغلب قوانين الحصول على المعلومات على مقدم الطلب أن يصف تلك المعلومات، وأن يتوخى الدقة قدر الإمكان عند وصفها (٩). وفي المقابل يتعين على الحكومات أن تضع تحت تصرف مقدم الطلب موظفين لمساعدته على السير في إجراءات طلب الحصول على المعلومات، وهذا شرط أساسي على أن لا يقتصر استعمال هذا القانون على الموظفين العالمين ببواطن الأمور من أهل المهنة.

هذا من جانب، ومن جانب آخر أن الموظفين المدربين في مجال حق الحصول على المعلومات غالباً ما يعودون بالنفع على الحكومة أيضاً، لأن مساعدتهم غالباً ما تقود إلى تلقي طلبات دقيقة جداً يسهل إنجازها، ومن واجب القائمين على شؤون حق الحصول على المعلومات أن يتصل بالشخص طالب تلك المعلومات لتوضيح المعلومات المنشودة إذا كان يشوبها الغموض أو تكون بحاجة إلى إعادة صياغة ويمكن للهيئات العامة أن ترفض الطلبات غير الجدية أو المزعجة (١٠). وأن يرسل تلك الطلبات إلى الجهات المختصة الأخرى إذا كانت تلك المعلومات المطلوبة بحوزتها.

حددت المادة (١/٨) من القانون النموذجي (حول حرية الإطلاع على المعلومات) (١١)، الذي أعدته منظمة المادة ١٩ حول الإطلاع على المعلومات (١٢) المقصود بطلب الحصول على المعلومات بالقول "يكون طلب المعلومات طلباً خطياً يقدم إلى موظف هيئة عامة أو خاصة، يتضمن هذا الطلب أدق التفاصيل تخوله بذل جهد بسيط لمعرفة ما إذا كانت الهيئة تحتفظ بوثيقة تحتوي هذه المعلومات" في حين عاجلت الفقرة (٢) من نفس المادة حالات عدم استيفاء الطلبات للشروط الواردة في الفقرة السابقة بالقول "حين لا يتطابق طلب الحصول على المعلومات (وفقاً للفقرة الأولى من الفصل الرابع) يقدم الموظف (وفق نص الفقرة الخامسة) مساعدة بسيطة ومجانية يمكن أن تكون ضرورية لتمكين تطابق الطلب مع الفقرة الأولى". وإذا لاحظنا الفقرة الخامسة نجد أن المساعدة التي تقدم من قبل الموظف الذي يتلقى الطلب هي تحويله إلى موظف الاستعلامات من أجل تعديل طلب الحصول على المعلومات بشكل يجعله مستوفياً للشروط المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة.

في حين عاجلت الفقرة (٣) من نفس المادة المذكورة الحالة التي يكون فيها مقدم الطلب عاجزاً عن تقديم طلبه خطياً نتيجة عدم معرفته الكتابة أو بسبب مانع آخر، فعندئذ يقدم طلبه إلى الموظف بصورة شفوية، وعلى الموظف أن يقوم بتدوين الطلب خطياً متضمناً أسم مقدم الطلب وأسم الموظف وصفته في الهيئة وتزويد مقدم الطلب بنسخة عن طلب الحصول على المعلومات، كما أجازت الفقرة (٦) من نفس المادة للهيئات العامة أو الخاصة أن تفرض نموذجاً معين لطلب الحصول على المعلومات، بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى تأخير الرد على الطلب بشكل غير منطقي، أو فرض أعباء إضافية غير محقة على مقدم الطلب (١٣).

الفرع الثاني: تطبيقات المتطلبات الشككية والإجرائية لتقديم الطلبات
بعد بيان الإلية والشككية المراد تقديم طلب الحصول على المعلومات من خلالها من قبل
مقدم الطلب وبشكل عام، وما تضمنته هذه الشككية من شروط. تأتي الآن على بيان هذه
الإلية في التشريعات المقارنة محل الدراسة وعلى النحو الآتي:
أشار قانون حرية تداول المعلومات الأمريكي لعام ١٩٦٦ المعدل عام ٢٠٠٧، إلى إجراءات تقديم
الطلب حيث تمثلت الخطوة الأولى فيه تحديد أي وكالة لديها السجلات التي يريدتها مقدم
الطلب (١٤). حيث يكون لكل وكالة مكتبها وموظفيها والمعلومات الخاصة بها. في الوقت
نفسه ليس هناك طريقة معينة لتحديد تلك الوكالة. بل يوجد دليل الحكومة الذي يتضمن
قائمة من الوكالات الفدرالية وبيان وصفها ووظائفها (١٥).
كما أشرت القوانين ضرورة توافر شرطين في طلب الحصول على المعلومات. حتى يعتبر
الطلب صحيحاً وهذا الشرطان هما أولاً أن يصف السجلات المطلوبة وصفاً معقولاً مثلاً
إذا كان يبحث عن سجلات الشركة يذكر أسم الشركة وعنوانها وتحديد نوع العمل (١٦).
ثانياً أن يقدم الطلب وفقاً للوائح قانون حرية المعلومات الصادرة عن الوكالة (١٧). أن تأكيد
القانون على ضرورة أن يصف طلب الحصول على المعلومات تلك المعلومات وصفاً
معقولاً. حتى يتمكن موظف الوكالة المختص من تحديد موقع السجل المطلوب بقدر
معقول من الجهد. كما وأن القانون لا يلزم الوكالات بتعين باحثين نيابة عن طالبي
المعلومات. لذلك يقضي ببطالان طلب الحصول على المعلومات الذي يتطلب من الموظف بذل
جهد غير معقول لتحديد حاجات مقدم الطلب.
بالإضافة إلى الوصف المعقول للسجلات يجب أن يقدم طلب الحصول على المعلومات بما
يتفق مع لوائح الوكالة. وهذا يعني أن على جميع الوكالات أن تصدر لوائح لإعلام المواطنين
عن مكان وزمان وطبيعة الرسم والإجراءات الواجب اتباعها عند تقديم الطلب. كما عليها
وضع لوائح تتضمن جدولاً بالرسم التي تستوفي عن البحث والمراجعة والنسخ للسجلات
وتحديد معايير لمعالجة الطلبات (١٨).
يقدم طلب الحصول على المعلومات بصورة خطية إلى الجهة المختصة وفقاً لنموذج معين
يتم وضعه من قبل هذه الجهة. أو أن القانون يضع إجراءات واضحة حول كيفية تقديم
الطلب واتخاذ القرارات بشأنه (١٩). في ظل مشروع قانون حق الحصول على المعلومات
العراقي لعام ٢٠١٢ يتعين على طالب المعلومات تقديم طلبه بصورة مكتوبة وفق استمارة
معدة من قبل الجهة المعنية بذلك. على أن يذكر أسباب طلب تلك المعلومات (٢٠). ونرى هنا
طالما أنه حق من حقوق الأفراد فليس هنالك أي مبرر من أن يذكر الشخص أسباب للحصول
على المعلومات

وفقاً لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧، يتوجب على مقدم طلب الحصول على المعلومات وفقاً للمادة التاسعة، أن يقدم طلباً مكتوباً وفقاً لأنموذج معد مسبقاً لهذه الغاية. يضع فيه اسمه ومكان إقامته وعمله وكذلك عليه أن يحدد موضوع تلك المعلومات التي يرغب في الحصول عليها بدقة ووضوح. ويجب مراعاة أن لا تكون المعلومات المطلوبة ذات طابع تمييز ديني أو عنصري أو عرقي أو تمييز بسبب اللون أو الجنس. وفي ذلك تكريس لمبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة السادسة من الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ المعدل عام ٢٠١١ (٢١). نلاحظ هنا أن المشرع الأردني لم يكتفي بالكتابة كشرط لقبول طلب الحصول على المعلومات، وإنما أشرط بالإضافة إلى ذلك أن يقدم الطلب وفق أنموذجاً معداً لهذه الغاية. وهذا الأمر يدفعنا للقول أن أي طلب يقدم وفق أنموذجاً غير الأنموذج المعد يعتبر طلب غير صحيح وهذا يحسب للمشرع أن الأنموذج المخصص للحصول على المعلومات هو الأنموذج الذي تم وضعه من قبل مجلس المعلومات، باعتباره الجهة المخولة بموجب القانون بإعداد واعتماد نماذج طلبات الحصول على المعلومات. كما منح القانون هذه الصلاحية لمفوض المعلومات بإعداد النماذج وتقديمها للمجلس (٢٢). ومع التسليم بضرورة توثيق طلب الحصول على المعلومات خطياً، إلا أن تقييد هذا الطلب بضرورة تقديمه وفق أنموذج قد أعد مسبقاً، قد يكون أحد الأسباب المعيقة لممارسة هذا الحق.

أن هذا الفرض ينشأ عندما تدعي الإدارة خلو أدرجها من الأنموذج. فقد "أظهر تحقيق صحفي أجري على (١٦) دائرة حكومية خلو بعض مكاتب خدمة الجمهور في هذه الدوائر من أنموذج طلب الحصول على المعلومات، وذلك على الرغم من صدور أكثر من تعميم من رئاسة الوزراء بحث الوزارات والمؤسسات الحكومية على توفير هذا الأنموذج بصفة مستمرة" (٢٣)

يتم تقديم طلب الحصول على مباشرة عند مراجعة الدائرة المعنية. ويتم الحصول على أنموذج طلب المعلومات من هذه الدائرة بعد إبراز وثيقة الإثبات الشخصية لمقدم الطلب إذا كان فرداً، أو كتاب التفويض إذا كان الراغب في الحصول على المعلومات هو جهة. بعد ذلك يتم كتابة البيانات الخاصة بمقدم الطلب تتضمن اسمه من أربعة مقاطع ورقمه الوطني ومكان إقامته وعمله وجهه عمله والبيانات الخاصة بالاتصال كرقم الهاتف أو الفاكس أو البريد (٢٤) إذا كان الشخص فرداً.

أما إذا كانت جهة فهنا يجب على الشخص المفوض من قبلها أن يقوم بكتابة البيانات الخاصة بتلك الجهة فيما إذا كانت قطاع عام أو خاص أو غير ذلك. وأيضاً اسم هذه الجهة ورقم كتاب التفويض وتاريخه واسم الشخص المفوض. كما أوجب القانون على مقدم الطلب بيان الغرض من الحصول على المعلومات فيما إذا كانت لإغراض الدراسة أو الأبحاث أو العلاج

أو النشر. وعليه أن يحدد أيضا كل من موضوع المعلومات والوعاء المطلوب لها. يعني إذا كان نسخته مصوره أو قرص مدمجا أو غير ذلك. بعد الانتهاء من ذلك يسلم النموذج لقسم المختص في الدائرة المعنية. الذي يقوم بدوره بإعطاء هذا النموذج رقما خاصا به. ويزود مقدم الطلب ببطاقة مراجعة تتضمن رقم الطلب وتاريخ استلامه (٢٥)

وفقا لمشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣. يقدم طلب الحصول على المعلومات من قبل المستعلم كتابة إلى مفوض المعلومات (٢٦). وذلك للجهة التي بها المعلومات متضمنا تحديد كافيا لهذه المعلومات. حتى يتسنى لمفوض المعلومات أو معاونيه إجابة مقدم الطلب على طلبه (٢٧). أن ما يحسب هنا لمشروع القانون هذا أنه لم يلزم مقدم الطلب بشكل محدد لتقديم طلبه. بل على العكس من ذلك أجاز تقديم الطلب كتابة. كما أجاز تقديم الطلب عن بعد. ويعني ذلك إمكانية إرسال الطلب بواسطة البريد الإلكتروني أو بواسطة الفاكس. وهذه من مواطن القوة التي تحسب له. وما يحسب لمشروع القانون أيضا أنه لم يلزم طالب الحصول على المعلومات أو الإطلاع عليها بإبداء مبرراته.

ويلاحظ على مشروع القانون لا يقضي بضرورة إلزام الجهات التي تقع المعلومات في حوزتها من القيام بتعين باحثين دائمين. نيابة عن مقدمي الطلبات. لهذا لا تقبل طلبات الحصول على المعلومات التي تتطلب من مفوض المعلومات أو أي من معاونيه بذل جهود غير معقولة لتحديد حاجات الطالب. مع ذلك فإن الطلب العريض للسجلات أو الوثائق أو المهرق من حيث حجمها أو مقدارها. لا يعطي الحق للجهة أو المؤسسة التي تكون تلك المعلومات في حيازتها الحق في إنكار هذا الطلب. وتبرير ذلك أنه لا يصف المعلومات بشكل صحيح. لأن العبرة في تحديد تلك الطلبات التي تصف بشكل معقول وصحيح السجلات المطلوبة. وتلك التي لا تقدم هذا الوصف قدرة الموظف المختص على التحقق بشكل معقول من السجلات المطلوبة وتحديد أماكنها (٢٨)

وعندما يقدم الطلب من قبل المستعلم. يتعين على مفوض المعلومات إعطاؤه إيصالا بتلقي الطلب يتضمن اسم مقدم الطلب وعنوانه وموضوع الطلب. فضلا عن تاريخ ووقت تقديمه الطلب وغير ذلك من البيانات الجوهرية. أما إذا كان الطلب قد تم إرساله عن بعد. كأن يكون إرسال الطلب بواسطة فاكس أو بواسطة البريد الإلكتروني. فعلى مفوض المعلومات أو احد معاونيه إرسال إخطار لمقدم الطلب يبين فيه وصول الطلب إليه خلال مده لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ وصول الطلب إليه (٢٩)

وقد أوجب القانون على الجهة التي تمتلك المعلومات أن تخصص لمقدم الطلب موظفين مدربين - مفوض معلومات ومعاونيه - لمساعدته في تنفيذه لإجراءات الحصول على المعلومات المطلوبة (٣٠). خاصة لو كان مقدم الطلب من كبار السن أو غير المتعلمين أو ذوي الإعاقة من

يحتاجون إلى مساعدة خاصة. ويتعين على مفوض المعلومات بموجب أحكام مشروع القانون القيام بعده أمور أساسية منها. مساعدة مقدم الطلب في حال تعذر على الأخير الحصول على المعلومات المطلوبة. فعلى مفوض المعلومات أن يمكن مقدم الطلب من الحصول على ما يتاح منها بأي صيغة ممكنة.

أحياناً يبين مقدم الطلب الشكل الذي يريد أن يحصل بمقتضاه على تلك المعلومات. ولكن يتعذر على مفوض المعلومات إجابة ذلك الطلب وفق الصيغة أو الشكل الذي طلبه مقدم الطلب. كأن يطلب صورة ضوئية من المستندات فيتعذر الحصول عليه. يتعين على مفوض المعلومات أن يمكن مقدم الطلب من الحصول على المعلومات ولو كان ذلك بشكل غير الشكل الذي أراده الأخير. كأن يمكن مقدم الطلب من الاطلاع على المستند بدلاً من الحصول على صورة له (٣١).

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى قد تكون تلك المعلومات موجودة لدى جهة لا يختص بها مفوض المعلومات. فهذا لا يعني أن مفوض المعلومات يرفض الطلب. لهذا أوجب مشروع القانون على مفوض المعلومات في مثل هذه الحالة إحالة الطلب إلى الجهة المختصة على أن يتولى أعلام مقدم الطلب بهذه الإحالة خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب. أما إذا جهل مفوض المعلومات الجهة التي تملك المعلومات. هنا يبدأ دور المجلس القومي للمعلومات. حيث يتولى الأخير تحديد هذه الجهة بعد رفع الأمر إليه من مفوض المعلومات ثم يبادر بعد ذلك بإخطار مقدم الطلب بذلك خلال ذات المدة المشار إليها (٣٢)

المطلب الثاني: الرد على طلب الحصول على المعلومات

سنتناول في هذا الفرع الأحكام الخاصة بالمدد المحددة لإجابة طلب الحصول على المعلومات. وذلك من خلال بيان موقف الاتجاهات الحديثة في تحديد تلك المدد. ثم بيان موقف التشريعات المقارنة محل الدراسة من ذلك وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول: موقف الاتجاهات الحديثة من تحديد مدة الإجابة على الطلب

أن الحرص على عنصر الزمن وترشيده استخداماً يمثل السبب في تقدم المجتمعات الإنسانية. وليس من الصدفة أن نلاحظ أن الدول التي تهتم بعنصر الوقت هي الدول الأكثر تقدماً. لذا يوجد ثمة ارتباط بين التخلف الذي تعاني منه دولة ما ونسبة إهدار الوقت الذي تتسبب فيه الإدارة في هذه الدولة. أو سوء استخدامها لهذا المورد المهم. لذا يمكن القول أن من بين عوامل التفريق بين التقدم والتخلف بين الأمم هو عامل الوقت وحسن استغلاله. أما من الناحية الاقتصادية يمثل الوقت العنصر الأساسي في كيفية استخدام الأفراد لمواردهم. فهو يمثل من أكثر الموارد قيمة. وهو يؤثر على الأسلوب الذي يمكن من خلاله استغلال الموارد (٣٣)

ونظرا لأهمية قيمة الوقت. يتعين على الإدارة إن تعالج طلبات المعلومات بسرعة. وبطريقة ملائمة. كما يجب أن يتاح للمواطنين إجراء مراجعة فردية لأي رفض (٣٤). فلا يكفي هنا إتاحة المعلومات للمواطنين إذا كانت تلك الإتاحة تستغرق وقت كثير يبذله طالب المعلومات في الحصول عليها من حيث الإجراءات. وكذلك من حيث إجابة الطلب. لذا يجب أن تتضمن قوانين حق الحصول على المعلومات النص على الاستجابة الفورية كلما كان ذلك ممكنا ومتاحا (٣٥)

أن المهلة المحددة لمعالجة طلب الحصول على المعلومات تختلف من دولة إلى أخرى. فهي تتراوح بين ثلاثة أيام وثلاثين يوما (٣٦). وهناك دول أخرى تلزم الجهة الحكومية بمعالجة الطلب بأسرع وقت ممكن على أن لا تتخطى مدة الاستجابة عشرة أيام. في حين نجد أنظمة قانونية أخرى تبادر فيها الوكالات المعنية بطلبات المعلومات بالاستجابة فورا وتوفير المعلومات بأسرع ما يمكن. أما بالنسبة للقوانين التي تسمح بتقديم الطلب بصورة شفوية فتكون الاستجابة لهذا الطلب فورا (٣٧)

أكد القانون النموذجي حرية الاطلاع على المعلومات في المادة (٩) منه على ضرورة الاستجابة السريعة لطلبات الحصول على المعلومات بالقول "١- على الهيئة العامة أو الخاصة أن تجيب طلب المعلومات في اقرب وقت ممكن وفي أية مناسبة خلال عشرين يوما من تسلم الطلب. ٢- إذا كان تقديم الطلب يحتوي على معلومات ضرورية لحماية حياة شخص أو حرته على الهيئة أن توفر الإجابة خلال الساعات الثمانية والأربعين التالية. ٣- يمكن للهيئة العامة أو الخاصة بمراجعة خطية وضمن مهلة العشرين يوما القانونية المذكورة في المقطع الأول تمديد المهلة إلى مدة أقصاها أربعين يوم لا أكثر حين يقتضي الطلب البحث عبر سجلات عديدة بحيث يكون التقييد بعشرين يوم عمل يتعارض مع أنشطة الهيئة. ٤- يعد عدم الاستجابة للفقرة الأولى رفضا للطلب (٣٨)

الفرع الثاني: موقف التشريعات المقارنة من تحديد مدة الإجابة على الطلب
بعد بيان موقف الاتجاهات الحديثة من تحديد مدة الإجابة على الطلب وذلك من خلال استعراض موقف اغلب القوانين المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات بخصوص هذه المسألة. نأتي الآن على بيان موقف التشريعات المقارنة من تحديد تلك المدة وعلى النحو الآتي:
يلزم قانون حرية تداول المعلومات الأمريكي لعام ١٩٦٦ المعدل عام ٢٠٠٧ كل جهاز حكومي أو وكالة حكومية بواجب الرد خلال مدة (٢٠) يوم عمل من تاريخ تلقي الطلب (٣٩). ما إذا كان الجهاز سيوفر تلك المعلومات ويحجب على الطلبات أم لا. وإذا لم يقوم الجهاز بتوفير تلك المعلومات يعني الاستجابة للطلب. فإنه يرفق الأسباب التي يتم على أساسها رفض الطلب. في حالة أن هذا البيان يتطلب أكثر من تلك المدة المحددة يتم إخطار طالب المعلومات

كتابيا ولا يتعدى مد المدة لأكثر من ١٠ أيام عمل أخرى. كما يجوز لمقدم الطلب أن يقوم خلال الفترة بإعادة تحديد مطلوبة. ويحدث ذلك فقط في الحالات التي تحتاج إلى وقت أكبر لتجميع المعلومات المطلوبة أو طلب جميعها من جهات وإدارات أخرى والتوصل إلى العديد من السجلات للإطلاع عليها (٤٠)

ينبغي معالجة طلبات الحصول على المعلومات بشكل سريع وعادل، من خلال الرد على الطلب في وقت مناسب ضمن الأجل المقررة لذلك (٤١). ووفقا لمشروع القانون العراقي لحق الحصول على المعلومات لعام ٢٠١٢ يتعين على الموظف المختص تزويد مقدم الطلب بأشعار خطي يتضمن تاريخ تقديم الطلب ونوع المعلومة المطلوبة والوقت اللازم للإجابة عليه. على أن يتم الرد على الطلب خلال مدة (١٠) أيام من تاريخ تقديمه

ولكن توجد حالات يجوز فيها تمديد تلك المدة مرة واحدة فقط وهذه الحالات هي: - إذا تضمن الطلب عدد كبير من المعلومات. - إذا تطلب أمر الوصول إلى المعلومات أخذ رأي طرف ثالث. كأن تكون تلك المعلومات موجودة لدى دائرة أخرى. من نواقص التشريع في هذه الفقرة أن مشروع القانون لم يشر إلى تبليغ مقدم الطلب عندما يتم تمديد مدة الإجابة على طلبه. وهنا يستحسن الالتفات لهذا النقص ومعالجته. وإذا تضمن الطلب أكثر من معلومة أجاز مشروع القانون للموظف المختص السماح لمقدم الطلب بالإطلاع على جزء من المعلومات وفقا للقانون (٤٢)

نظم المشرع الأردني أحكام المدة الزمنية اللازمة لإجابة طلب الحصول على المعلومات بموجب الفقرتين (ج.د) من المادة (٩) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧ حيث ورد فيها "..... ج- على المسؤول إجابة الطلب أو رفضه خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ تقديمه. د- يشترط في حال رفض الطلب أن يكون القرار معللا ومسببا ويعتبر الامتناع عن الرد ضمن المدة المحددة قرارا بالرفض" (٤٣).

يلاحظ أن المشرع الأردني قد أتبع أثر أغلب التشريعات التي حددت مدة الإجابة على طلب الحصول على المعلومات بثلاثين يوما. إذا كان القانون قد ألزم المسؤول أن يجيب على هذا الطلب خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي لتقديمه. إلا أنه لا يلزمه بتقديم المعلومات المطلوبة خلال هذه الفترة. لأن نص القانون لا يعالج المدة المحددة لمعالجة الطلب. وإنما يعالج فقط المدة المحددة للإجابة عليه بالقبول أو الرفض

ما يؤخذ هنا على القانون الأردني أنه حدد الفترة الزمنية لإجابة الطلبات. بينما أغفل السقف الزمني المحدد لمعالجة طلب الحصول على المعلومات وتقديمها. وهذا يعني ليس هناك قيد زمني على الإدارة لتقديم المعلومات المطلوبة. لأن كل ما على الإدارة هو إجابة الطلب بالقبول أو الرفض. لذا نلاحظ أن هذا الفراغ التشريعي سوف يمنح الإدارة سقفا

زمنيا غير محدد لتقديم المعلومات. وإذا لجأت الإدارة لذلك فأنها سوف تضيق على مقدم الطلب المصلحة المرجوة من تقديم ذلك الطلب. لذا يتعين على المشرع الأردني معالجة هذا الفراغ وذلك بتحديد السقف الزمني المحدد لمعالجة طلب الحصول على المعلومات بمدة معينة.

أما في مصر فقد حدد مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣ ميعادا محددًا للرد على طلب الحصول على المعلومات. ولم يترك الأمر مفتوحا دون تحديد. حيث ألزم الجهاز الحكومي أو الخاص عن طريق مفوض المعلومات الموجود فيه بالاستجابة إلى الطلب خلال الفترة الزمنية التي يحددها القانون. وقد حدد مشروع القانون المدة بأن لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب إليه أو لأي من معاونيه (٤٤)

لكن قد يتضمن طلب الحصول على المعلومات الكثير من البيانات والوثائق التي يتطلب تهيئتها وتجهيزها وقت أطول. وقد يتطلب الأمر البحث عن تلك الوثائق والبيانات واستطلاع رأي جهة أخرى. في كل هذه الحالات يقتضي على مفوض المعلومات إذا استغرق أمر البحث عن تلك المعلومات وقت طويلا. أن يبادر باستمهال طالب المعلومات مدة أخرى من أجل الإجابة على طلبه (٤٥)

المطلب الثالث: البحث عن المعلومات المطلوبة والإجابة على الطلبات

سنتناول في هذا المطلب الأحكام الخاصة بالبحث عن المعلومات المطلوبة. وذلك في فرعين أساسيتين الأول نتناول فيه محتوى هذا الالتزام وكيفية الإجابة على الطلبات. أما الثاني نبحث فيه أحكام هذا الالتزام في التشريعات المقارنة.

الفرع الأول: محتوى البحث عن المعلومات المطلوبة وكيفية الإجابة على الطلبات عندما يقوم الشخص بتقديم طلب الحصول على المعلومات بالشكل الصحيح له. ينشأ على عاتق الجهة الحكومية المقدم إليها ذلك الطلب واجب البحث عن تلك المعلومات المطلوبة. وبالتالي يتعين على تلك الجهة الإفصاح المطلق عن تلك المعلومات. إلا إذا كانت تلك المعلومات وارده ضمن نطاق الاستثناءات المقيدة لهذا الحق. فأن السلطة يمكن أن تظهر أن الكشف يشكل خطرا حقيقيا وضرا كبيرا على المصلحة المحمية. وحتى في هذه الحالة يجب أن تكون المعلومات والكشف في المصلحة العامة حيث فوائد الكشف تفوق الضرر (٤٦). ولا يكون هذا الإفصاح إلا بالبحث عن المعلومات ويقصد هنا بالبحث المعقول عن المعلومات "قيام الإدارة باتخاذ كافة التدابير اللازمة لاستخراج المعلومات المطلوبة من بطون ملفاتها ووثائقها. ابتداء بإجراء البحث اليدوي أو الإلكتروني عن المعلومات ضمن الملفات أو السجلات التي تحتفظ بها. وتحديد أماكن تواجدها بين تلك السجلات. ومن دراسة

مدى استجابتها لقاعدة الكشف عن المعلومات المقررة بموجب أحكام قانون حق الحصول على المعلومات" (٤٧)

أن البحث عن المعلومات يثير ثلاث مسائل أساسية. المسألة الأولى انعدام الوجود المادي للمعلومات المطلوبة. وهنا يتبين للجهة الحكومية عند قيامها بالبحث عن المعلومات أن الوثائق التي تتضمن تلك المعلومات قد تم إتلافها أو إهلاكها أو أصابها عارض يحول دون وجودها. أن مرد الانعدام المادي لتلك الوثائق قد يكون إدارياً. وهذا يعني أن الإدارة نفسها تقوم بإتلاف تلك الوثائق كلياً أو جزئياً. والسبب هنا قد قدم تلك الوثائق أو عدم أهميتها رغم حدانتها سواء بالنسبة للمصلحة العامة أو الخاصة. حيث أنها ترى أن بقي تلك الوثائق يحول دون انتظام عملها. ولكن للتوفيق بين حق الإدارة هذا. وبين حق الأفراد في الحصول على المعلومات ينبغي أن يتضمن قانون حق الحصول على المعلومات نصاً يقضي بعدم جواز إتلاف تلك المعلومات الوثائق والتخلص منها إلا بعد مضي مدة محددة.

و قد يكون السبب ليس إدارياً بل المرجع في الانعدام المادي للوثائق سبب أجنبي مثل قوة قاهرة أو حدث مفاجئ أو مرده إلى الإنسان نفسه. وهنا يجب أن تبذل الإدارة العناية الكافية في البحث عن الوثائق المفقودة. لأن مجرد الفقد لا يبرر مشروعية الإغفاء وإنما ما يبرره حقاً الوثوق بالجهد المعقول لتأكيد من فقد الوثيقة (٤٨).

وفي سبيل منع الإدارة تحت حجة إتلاف تلك الوثائق التي تحتوي على المعلومات المطلوبة من التنصل من التزاماتها اتجه مقدم طلب الحصول على المعلومات. يجب أن يتضمن قانون حق الحصول على المعلومات بنداً يقضي بأن إتلاف الوثائق عمداً يمثل جريمة يعاقب عليها القانون (٤٩). وذلك في سبيل المحافظة على تلك الوثائق وسلامة بقائها. كما يجب أن يتضمن القانون قواعد تتعلق بحفظ الوثائق وصيانتها من قبل الإدارات الحكومية.

أما المسألة الثانية فتكمن في عدم توافر الوثائق التي تتضمن المعلومات لدى الإدارة المقدم إليها الطلب. في أثناء البحث عن المعلومات المطلوبة تثار لدينا هذه المسألة حيث يتبين أن الإدارة المقدم إليها الطلب لا تملك تلك المعلومات. إذ تكون هذه المعلومات موجودة لدى جهة حكومية أخرى. ومن أجل تسهيل وصول مقدم الطلب لتلك المعلومات فإنه يجب على الموظف المختص إذا كان يعرف الإدارة الموجودة لديها تلك المعلومات أن يحيل الطلب إليها بأسرع وقت ممكن من أجل الإسراع بالإجابة على ذلك الطلب (٥٠).

أما إذا تبين للإدارة بأن المعلومات المطلوبة تقع ضمن ملفات يحظر الإطلاع عليها بموجب قانون حق الحصول على المعلومات. هنا تثار لدينا المسألة الثالثة (أن المعلومات المطلوبة تقع ضمن نطاق يحظر الكشف عنها بموجب القانون). كأن تقع تلك المعلومات ضمن الملفات المتعلقة بأسرار الدفاع أو تقع تلك المعلومات ضمن الملفات المتعلقة بالتحقيقات الأولية

التي يؤدي نشرها إلى كشف سرية التحقيق وإعاقة التحقيقات القضائية. أو تكون المعلومات واقعة ضمن الملفات المتعلقة بالفرد في حياته الشخصية (٥١). في مثل هذه الحالات جميعاً هل يحق للإدارة أن تحجب تلك المعلومات لكونها واقعة ضمن ملفات يحظر الكشف عنها. أم تلتزم بتقديمها لمقدمي الطلب بغض النظر عن النتائج التي تترتب على هذا الكشف؟

الأصل لا يجوز أن تنصل الإدارة عن التزامها بتقديم المعلومات حتى لو كانت تلك المعلومات تقع ضمن ملفات يحظر الاطلاع عليها. حيث يتوجب على الإدارة المعنية الكشف عن تلك المعلومات لمقدم الطلب. شريطة أن يكون من الممكن تجزئتها وعزلها عن بقية المعلومات المتضمنة في الوثيقة. أما إذا لم يكن بالإمكان تجزئتها وعزلها عن المعلومات السرية فهنا يجب على الإدارة حماية المعلومات السرية والمحافظة عليها. وأن ترفض الطلب مع بيان أسباب ذلك لمقدم الطلب (٥٢)

إذا يتعين على الجهة الحكومية المقدم إليها طلب الحصول على المعلومات الإجابة عليه خلال المدة القانونية المحددة لذلك. لأن هذه الجهة لا تستطيع كما أسلفنا التحلل من هذا الالتزام أو ترفض الإجابة على طلب الحصول على المعلومات إلا إذا ثبت استحالة التنفيذ. وهذه الاستحالة أما قانونية حيث تقع المعلومات في هذه الحالة ضمن طائفة الاستثناءات الواردة على قاعدة الكشف عن المعلومات. وهنا تكون الإدارة معفاة من التزامها بموجب القانون. أو تكون الاستحالة ظرفية حيث ترجع إلى ظرف خارج عن إرادة الإدارة يفضي إلى عدم إعطاء المعلومات لمقدم الطلب مثلاً هلاك الوثيقة أو ضياعها مع عدم استطاعه إعادة إعدادها شكلاً ومضموناً.

وهنا يتعين على الهيئة الحكومية المنوط بها منح المعلومة ملزمة عند صدور قرارها برفض طلب الحصول على المعلومات. أن يتضمن هذا القرار الأسباب التي دعت إلى اتخاذه. ويشترط لكافية التسبب أن يتضمن الاعتبارات القانونية والواقعية (٥٣). وعلى أساس ذلك يجب أن يطلع مقدم الطلب على أسباب رفض الإدارة. وهذا يعني أن تسبب القرار يجب أن يوجد في الوثيقة ذاتها التي تحتوي القرار (٥٤). بمعنى أن يذكر في القرار نفسه الأسباب التي دعت جهة الإدارة لاتخاذ هذا القرار. ويعني هذا أن التسبب ينتمي إلى المشروعية الخارجية للقرار والتي تشمل المسائل المتعلقة بالاختصاص والإجراءات والشكل (٥٥)

أن تسبب قرار رفض الحصول على المعلومات تسبباً وجوبياً وما يترتب عليه من آثار إيجابية بالنسبة لمقدم الطلب ولجهة الإدارة مصدره القرار والقاضي الإداري (٥٦). فإنه يستمد أساسه من نصوص قانون حق الحصول على المعلومات التي ألزمت جهة الإدارة بتسبب

قرار الرفض. لذا فأن تسبب هذا القرار يعتبر بمثابة إجراء شكلي جوهري. وأن الأثر الذي يترتب على مخالفته هو اعتبار القرار معيبا يستوجب الإلغاء.

كما يفرض قانون حق الحصول على المعلومات على جهة الإدارة التي توافق على تسليم المعلومات المطلوبة. أن تلتزم بصيغه التسليم المحددة في الطلب كأن تكون صورة طبق الأصل عن الوثائق التي تتضمن المعلومات. أو طلب معاينة الوثائق التي تتضمن المعلومات المطلوبة أو نسخ الوثائق التي تتضمن المعلومات المطلوبة أو النص الحرفي للمعلومات المتضمنة في الوثائق السمعية أو البصرية الخ(٥٧)

نقترح أن تكون لدى كل جهة حكومية تملك المعلومات. عدد من السجلات التي يمكن من خلالها التعرف على كافة أحوال هذه الجهة. حيث من خلال تلك السجلات يمكن للجمهور معرفة عمل تلك الجهة وكل ما تقوم به. كما لا بد من وجود أزام قانوني على تلك الجهة في تدوين كافة الأنشطة والأعمال التي تقوم بها بتلك السجلات.

وأخيرا يمثل الرسم أكثر الموضوعات نقاشا في قانون حق الحصول على المعلومات. حيث يرى البعض أن من واجب الحكومة أن تطلع الجمهور على أعمالها وأنشطتها بعد أن سبق له أن سدد المبلغ-من خلال الضرائب التي يدفعها-كلفة أنشاء المعلومات. كما أنه ليس من المعقول أن يتحمل الجمهور أعباء مالية لقاء ممارسة حق من حقوقه الأساسية. في المقابل أن هذا الرأي وعند التسليم به سوف ينقل كاهل الجهات الحكومية التي تملك تلك المعلومات بأعباء مالية لا طاقة لها بها. مثلا استخراج المعلومات أو إعدادها بالشكل المطلوب

أصبح من الضروري وضع آلية لخلق التوازن بين حق الحصول على المعلومات والأعباء المالية المترتبة على ممارسته. حيث يكون عن طريق هذه الآلية خلق توازن بين ضمان حق الحصول على المعلومات للأفراد دون عوائق. وبين تخفيف الأعباء المالية التي تتكبدها الجهات الحكومية نتيجة استخراج المعلومات وإعدادها بالشكل المطلوب. فكانت تلك الآلية المقترحة هي أن الأفراد هم الذين يتحملون نفقات استخراج المعلومات وإعدادها بالشكل المطلوب. حيث يكون ذلك من خلال دفع الرسوم لقاء الحصول على المعلومات. وقد أقرت غالبية قوانين حق الحصول على المعلومات بحق الجهات الحكومية في استيفاء الرسوم من الأفراد لقاء تقديم تلك المعلومات(٥٨)

إذا يجب إلا تكون التكلفة المالية للوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الإدارات الحكومية باهظة على نحو يشكل رادعا للناس عن التقدم بطلبات للحصول على المعلومات. بحيث لا تتخطى التكلفة الفعلية لنسخ المعلومات(٥٩). وعند الرجوع إلى أحكام قوانين حق الحصول على المعلومات نجدها تصنف الرسم إلى أربعة أصناف. رسوم تقديم الطلب حيث

تشتت بعض التشريعات أن يرفق مقدم الطلب مع طلبه مبلغ يتراوح بين ١٠ و ١٥ دولاراً أمريكياً. والصنف الثاني رسوم البحث وإجازة المعاملات حيث تكون أكثر إثارة للجدل. لأنها تؤدي إلى تكاليف باهظة حتى قبل إجراء البحث. لهذا فإن الدول التي تأخذ بها تكتفي بفرض الرسم على عملية البحث وليس على الوقت المستغرق للبحث. أما الصنف الثالث فهي رسوم النسخ والبريد أكثر الرسوم شيوعاً هي الصنف الثالث. والجدير بالذكر أن أغلب قوانين الحصول على المعلومات تحصر على تزويد الأفراد مجاناً بعدد معين من الصفحات ومعاينة السجلات دون دفع رسم. أما الصنف الأخير فهو رسوم الطعون حيث تفرض بعض القوانين رسوماً على الطعون المقدمة ضد قرارات رفض طلب الحصول على المعلومات (١٠).

لقد استخدمت أنظمة مختلفة تضمن عدم ارتداد مقدمي طلبات الحصول على المعلومات بسبب التكاليف. فقد استخدمت في بعض الدعاوى القضائية نظام ثنائي الأقسام يتضمن رسوماً بسيطة لكل طلب. ورسوماً متدرجة وفق الكلفة الحالية لاسترجاع المعلومات والتزود بها. لذا يجب التخلي عن الأخيرة أو خفضها قليل عند طلب معلومات خاصة أو للمصلحة العامة (١١). كما أكد على هذا المبدأ القانون النموذجي حول حرية الإطلاع على المعلومات في المادة (١١) منه (١٢).

الفرع الثاني: موقف التشريعات المقارنة من البحث عن المعلومات المطلوبة وكيفية الإجابة على الطلبات

أورد قانون حرية تداول المعلومات الأمريكي مصطلح (حالات استثنائية). يعني في عملية البحث هنا البحث عن السجلات في المرافق الميدانية أو الحاجة للبحث في كم كبير من السجلات. أو الحاجة إلى استشارة وكالة أخرى أو أكثر أو فروع أخرى من نفس الوكالة. وذلك بحسب درجة الضرورة والمعقولية وفي تنفيذ الطلب بالشكل المناسب وفي وقت معقول (١٣) وإذا أصدرت الوكالة قرارها برفض الطلب كلياً أو جزئياً. فأنها يجب عليها تزويد مقدم الطلب ببعض المعلومات المتعلقة بالإجراء المتخذ بشأن طلبه. حيث يتعين على الوكالة أن تبذل العناية الكافية لتقدير حجم المعلومات التي تم حجبها وإعلام مقدم الطلب بذلك. ما لم يكن من شأن ذلك إلحاق الضرر بالمصلحة التي يحميها الاستثناء المطبق (١٤). وعند الكشف الجزئي عن السجلات فأنها يجب أن تحدد ما يلي: مقدار المعلومات المحجوبة. موقع الحجب داخل السجل. الاستثناء الذي حجب بموجبهما لم يكن من شأنه إلحاق الضرر بالمصلحة التي يحميها هذا الاستثناء (١٥).

في غير تلك الحالات ألزم القانون الوكالات أن تقوم بتوفير تلك المعلومات وإجابة الطلبات بالشكل أو الصيغة التي يطلبها الشخص (١٦). والمساعدة بإعادة نسخ السجلات أو

استخراج نسخه من السجلات في ذلك الشكل أو الصيغة المطلوبة. ويتعين على الوكالات بذل العناية المطلوبة للحفاظ على السجلات لتلبية الطلبات (١٧) كما يضع القانون تعليمات حول الرسوم المستوفاة عن الطلبات المقدمة للحصول على المعلومات. ويتعين على كل وكالة أن تحدد جدولا للرسوم المطلوبة لقاء الحصول على المعلومات. تحدد تلك الرسوم بموجب أنظمة صادرة عن الوكالة. كما تحدد بموجب تلك الأنظمة الإجراءات والإرشادات للتنازل عن أو تخفيض هذه الرسوم. على كما يجب أن تطابق الجداول الخطوط العامة المعلنة من قبل مدير مكتب الإدارة والذي يقوم بإعداد جدول موحد للرسوم لكل الوكالات (١٨)

يقدم القانون ثلاثة أنظمة مختلفة تحدد أنواع الطلبات وكل طلب منها له رسم خاص به. طلبات الاستخدام التجاري حيث تكون الرسوم متفق عليها لقاء البحث عن الوثائق ونسخها ومراجعتها. وطلبات مقدمة من قبل المؤسسات التربوية أو العلمية غير التجارية. حيث تكون الرسوم متفق عليها لقاء النسخ فقط. ويمكن للطلبات الأخرى أن تكون الرسوم لقاء البحث والنسخ. أما بالنسبة للفتتين الأخيرتين فلا يجب استيفاء رسوم مقابل أول ساعتين من وقت البحث أو مقابل المائة صفحة الأولى من الوثيقة. ولا يجب استيفاء رسوم حين تكون كلفة جمع الرسوم أكبر من قيمة الرسوم نفسها (١٩)

يلزم الموظف المختص عند تلقي طلبات الحصول على المعلومات. أن يقوم بالبحث عن المعلومات. ويكون ذلك من خلال الإطلاع على السجلات في مكان الاحتفاظ به (٧٠). فإذا كانت المعلومات المطلوبة متوفرة فيتعين على المسؤول هنا عن تقديمها الاستجابة للطلب بشكل فوري.

في ظل مشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي لعام ٢٠١٢ يتم تعيين موظفا في الدوائر الخاضعة لأحكام هذا القانون. مسؤوليته تكمن بالنظر بالطلبات المقدمة إليه. كما يجب عليه البحث والوصول إلى المعلومات المطلوبة من خلال مثلا إحالة الطلب إلى دائرة أخرى توجد فيها المعلومات المطلوبة. وفي هذه الحالة يعتبر الطلب وكأنه قدم إلى الدائرة التي أحيل إليها (٧١)

في أغلب الدول هناك مراجعة إدارية عند رفض طلب الحصول على المعلومات وأخرى قضائية. يمكن اللجوء إليها للتظلم من قرار رفض إعطاء المعلومات والطعن بذلك القرار. تفريعا من ذلك تحتم قوانين الحصول على المعلومات أن يكون قرار رفض طلب الحصول على المعلومات مسببا (٧٢). وفي العراق فقد ألزم مشروع القانون في حالة رفض الطلب أن يقوم المسؤول المختص بأن يبين ذلك بجواب خطي معلل. وأن لا يخرج السبب عن الأتي أن المعلومة المطلوبة تقع في نطاق الاستثناءات المحددة في هذا القانون (٧٣). وفيما عدا هذه

الحالة وعند الموافقة على الطلب يجب على الموظف المختص تقديم المعلومات وفق الصيغة التي تحدها الدائرة. ولا يجوز أن تقدم تلك المعلومات بصورة شفوية بل يجب أن تكون بوثيقة تخص المعلومات

وأخيراً يجب أن لا يعاق المواطنون عن تقديم طلبات الحصول على المعلومات من خلال فرض رسوم كبيرة. صحيح أن أغلب هذه المعلومات يتطلب جمعها وتقديمها لمن طلبها تكاليف معينة. غير أن ذلك لا يعني أن نبالغ في قيمة المبلغ (٧٤). لقد ألزم مشروع القانون في العراق مقدم الطلب بدفع الرسم. غير أنه لم يحدد مقدار الرسم ولم يبين الكيفية التي يفرض فيها الرسم. وهل يفرض على الأوعية أم على المعلومات؟

بموجب قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧. يتعين على الإدارات عند تقديم طلب الحصول على المعلومات إليها اتخاذ كافة التدابير اللازمة لاستخراج المعلومات المطلوبة من بطون ملفاتها ووثائقها. بحيث يتعين عليها البدء بإجراء البحث اليدوي أو الإلكتروني عن المعلومات ضمن ملفات الإدارة وتحديد أماكن تواجدها بين السجلات. والانتهاء بدراسة مدى استجابتها لقاعدة الكشف عن المعلومات المقررة بموجب أحكام هذا القانون

لا يتوقف الأمر عند حد البحث عن المعلومات من قبل تلك الإدارات. بل يوجد التزام آخر يقع على عاتقها وهو ضرورة قيام كل دائرة بفهرسة وتنظيم المعلومات والوثائق التي تتوافر لديها حسب الأصول المهنية (٧٥)

لقد شاع على الجهات الحكومية تركها للأوراق بدون حفظ أو بدون ضمها إلى ملفات لمدة طويلة. بحيث تترك تتراكم على المكاتب أو الإدراج وعدم التحرك إلا بعد أن تمثل بشكل أو بآخر عائقاً أمام قيام تلك الجهات بأداء عملها. لذا فالبحث عن المعلومات أمام هذه الحالة يكون من الصعب فيما بعد في إيجاد تلك المعلومات وإجابة مقدم الطلب عليها. لذا كانت فهرسة المعلومات وتنظيمها مقدمة طبيعية لتفعيل حق الحصول على المعلومات الحكومية (٧٦)

ومع وضوح نص المادة (١٤ / أ.ب) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧ من حيث إلزامها بقيام الجهات الحكومية في المملكة بفهرسة المعلومات والوثائق وتنظيمها. إلا أن أغلب الدوائر الحكومية لم تلتزم بذلك. لقد نشر مجلس المعلومات الوطني على موقعه الإلكتروني البلاغ الذي أصدره رئيس الوزراء ذي الرقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ حيث دعا فيه "جميع الوزارات والدوائر الرسمية العامة التقيد بأحكام المادة (١٤) من القانون. من خلال فهرسة وتنظيم المعلومات والوثائق... ثم أصدر بلاغاً آخر ذي الرقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٧ يمدد فيه الفترة المطلوبة لتنفيذ فهرسة وتنظيم المعلومات (٧٧)

ومع وجود هذين البلاغين غير أن الدوائر لم تلتزم بهذا القانون. وهذا أن دل فإنه يدل على أن تلك الإدارات والجهات الحكومية لم تتفاعل مع هذا القانون بشكل حقيقي فعلا. لذا كان الأفضل لو تضمن هذا القانون جزاءات رادعة تفرض بحق الجهة الإدارية التي تخالف أحكام القانون.

وبعد استيفاء الطلب لجميع المتطلبات الشكلية. وتقديمه للجهة الحكومية التي تمتلك المعلومات المطلوبة. يتعين على الأخيرة إجابة مقدم الطلب حيث تكون الإجابة إما القبول أو الرفض. والأصل أن الإدارة لا تمتلك الحق في الرفض إلا إذا كانت المعلومات المطلوبة تقع ضمن طائفة الاستثناءات الواردة على قاعدة الكشف عن المعلومات أو كانت غير متوفرة أو تم إتلافها على إن يكون الرفض مسببا (٧٨)

كما يحتوي نموذج الطلب فقرة تشير إلى حق مقدم الطلب في حال رفض طلبه بتقديم شكوى إلى مجلس المعلومات بواسطة مفوض المعلومات. وفي غير هاتين الحالتين تبقى الإدارة ملزمة بقبول طلب الحصول على المعلومات (٧٩). ويتم الحصول على المعلومات المطلوبة أما بشكل صورة عن المعلومات المطلوبة أو نسخة منها بعد دفع الرسم المقرر أو بالاطلاع عليها في أماكنها إذا كانت المعلومات المطلوبة محفوظة بصورة يتعذر معها نسخها أو تصويرها

وأخيرا يتعين على مقدم الطلب دفع الرسوم المقررة وفقا للمادة (١١) من هذا القانون. والمرتبة على تصوير المعلومات المطلوبة أن كانت محفوظة بصورة يمكن نسخها أو تصويرها (٨٠). وقد قام مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس المعلومات بإقرار قيمة البدل المستوفي مقابل تقديم المعلومات من خلال قرار أصدره يحمل الرقم (٥٠٢) بتاريخ ٢٣ / ١ / ٢٠٠٨ (٨١). وتم التأكيد في هذا القرار على أن البدل يكون على الأوعية وليس على المعلومات المتضمنة بها. وتم النص على تزويد طالب المعلومات بأول عشر صفحات مجانا. وإذا زاد العدد عن ذلك يدفع الثمن من أول صفحة. مع مراعاة قانون حماية حق المؤلف عند تصوير ونسخ المعلومات (٨٢)

وفقا لمشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣ فقد نصت المادة (٤) منه على "على الجهات الخاضعة لإحكام هذا القانون العمل على تدوين جميع أعمالها وتسجيلها وذلك بأية وسيلة من الوسائل والاحتفاظ بمستنداتها وصيانتها. والقيام بتصنيفها وفهرستها على النحو وبالوسيلة التي تتيح الوصول إلى المعلومات في فترة زمنية معقولة".

فيما سبق حددنا الجهات الخاضعة لإحكام هذا القانون. وبموجبه يتعين على هذه الجهات أن تقوم بتدوين أعمالها وتسجيلها وتصنيفها وفهرستها. لكن نتساءل هنا هل هذه الجهات فقط التي تخضع لإحكام هذا القانون في مصر؟ وإذا كانت هناك جهات أخرى

خاضعة لإحكامه فمن هي؟ كما إلا يتعين عليها أن تقوم هي الأخرى بفهرسة أعمالها وتدوينها. حتى يتمكن المواطن من الحصول على المعلومات عند تقديم الطلب لها. هذا من جانب ومن جانب آخر نلاحظ أن المشرع لم يحدد الآلية التي يتم بها البحث عن المعلومات. حيث نلاحظ أن القانون الأردني بين البحث اليدوي أو الإلكتروني وهذا يعتبر نقص تشريعي يجب الالتفات له ومعالجته

وعند انتهاء الأجل المحدد بموجب القانون دون رد أو إخطار من قبل مفوض المعلومات بامتداد الأجل. فإن ذلك يعد بمثابة رفض الطلب واستنادا لذلك فقد رتب المشرع على انقضاء الميعاد هذا نتيجة هامة. حيث اعتبر أن هذا الإجراء يعد بمثابة قرار إداري ضمني برفض الطلب. ويمكن أن يتخذ أيضا شكل القرار الإداري الصريح برفض الطلب. حين اشترط المشرع ضرورة أن يكون القرار مكتوبا ومسببا. وأن رفض الطلب صريح كان أو ضمني لا يمنع من الناحية العملية أن يكون القرار بالرفض جزئيا. يعني قد يستجيب مفوض المعلومات لبعض الطلبات. فيفصح عن جزء من المعلومات ويحجب الجزء الأخر وهو ما أشارت إليه بكل وضوح الفقرة الأخيرة من المادة (٧) من مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣ (٨٣)

وفي غير ما ذكر سابقا تبقى الإدارة ملزمة بقبول طلب الحصول على المعلومات. وتقديم المعلومات لطالبيها (٨٤). وهذا يعني أن المسؤول هنا ملزم بتوفير المعلومات متى كانت خاضعة لقاعدة الكشف. نتوصل هنا إلى القول أن توفير المعلومات أمر وجوبي وليس جوازي وأخيرا نلاحظ من قراءة نص المادة (٧) من مشروع القانون أن المشرع لم يحدد رسوما يتعين على مقدم الطلب دفعها. إنما ترك الأمر لقواعد التي يمكن وضعها من قبل المجلس القومي للمعلومات. باعتباره المعني بتحقيق مبدأ الحصول على المعلومات. خيرا فعل المشرع عندما لم يحدد تلك الرسوم. لأنه لو قام بتحديد رسم معين لكان هناك تقييد بهذا الرسم. والذي يكون في بعض الأحيان أكبر من قيمة الخدمة المقدمة. أن المشرع لم يحدد قيمة الرسم إلا أنه وضع ضوابط معينة لتحديد الرسوم المقررة من قبل المجلس القومي للمعلومات. وذلك بالنص على عدم تجاوز الرسوم تكلفة النسخة المطلوبة وخيرا فعل بذلك

المبحث الثاني: الالتزام بنشر المعلومات والإتاحة الإلكترونية لها

فيما سبق تم الحديث عن المضمون السلبي لحق الحصول على المعلومات. المتمثل بالطلب المقدم للحصول على المعلومات. في هذا المبحث سنتناول المضمون الإيجابي لهذا الحق. والذي يتمثل في واجب الإدارات بنشر طائفة من المعلومات الأساسية على الجمهور دون الحاجة لتقديم الطلب بذلك. ونظرا للدور الذي تلعبه الحكومة الإلكترونية في تفعيل هذا الالتزام وتحقيق حق المواطن في الحصول على المعلومات. حيث يتعين على الشخص الدخول إلى

المواقع الالكترونية للجهات الحكومية من أجل الحصول منها على المعلومات التي يرغب في الحصول عليها

لذا فأننا سنسلط الضوء في هذا البحث على مضمون الالتزام بنشر المعلومات وبيان تطبيقاته. ونبين أيضا مفهوم الحكومة الالكترونية كوسيلة من وسائل النشر الالكتروني. وذلك في مطلبين

المطلب الأول: الالتزام بنشر المعلومات

سنتناول في هذا المطلب مضمون الالتزام بنشر المعلومات. ثم نأتي بعد ذلك على بيان أحكام هذا الالتزام في التشريعات المقارنة وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول: مضمون الالتزام بنشر المعلومات

لا يعني حق الحصول على المعلومات أن تمكن الهيئات الحكومية مقدم الطلب من الحصول على المعلومات فقط. بل تعني أيضا أن على هذه الهيئات أن تنشر وتعمم على نحو واسع وثائق ذات أهمية جديّة للجمهور. على أن لا يحد من كشفها إلا ضوابط منطقية مبنية على المصادر والقدرات. فيجب أن يتناول قانون حق الحصول على المعلومات موجبا عاما للنشر لفئات أساسية من المعلومات التي يجب نشرها من قبل هذه الهيئات (٨٥). هذا هو المضمون الايجابي لحق الحصول على المعلومات

توجد الكثير من الآثار الايجابية للنشر الايجابي للمعلومات. فمنها ما يتعلق بتحسين علاقة الإدارات بالأفراد. حيث يكون بناء تلك العلاقة من خلال نشر طائفة من المعلومات الأساسية بصفة دورية عن الهيكل التنظيمي للإدارات ووظائفها وقواعدها الداخلية وقراراتها وتقاريرها السنوية. جزء لا يتجزأ عن الشفافية الإدارية. من خلال هذا النشر يمكن خلق التواصل بين الأفراد والإدارة لمعرفة خطط الأخيرة وإعمالها وموازنتها ومشاريعها. كما يمكن معرفة الرأي العام وتنويره من خلال توفير معطيات تجعل النقاش العام حول إدارة الشؤون العامة قائم على أسس صحيحة. ومنها ما يتعلق بتيسير إجراءات الحصول على المعلومات.

أن تحديد الوثائق المطلوبة تحديدا كافيا كشرط لقبول طلب الحصول على المعلومات لا يمكن أن يتحقق إذا كان مقدم الطلب لا يعلم شيء عنها. إذ كيف يمكن للفرد في هذه الحالة طلب الحصول على المعلومات إذا كان بالأساس يجهل وجود الوثائق التي تحتوي تلك المعلومات. لذا لتحقيق هذا الشرط يجب أن يتحقق على الفرد بالوثائق والمعلومات التي تحتفظ بها الجهات الحكومية. ويكون ذلك من خلال إلزام الأخيرة بنشر أو الإشارة أو الإعلان عما يصدر من وثائق (٨٦)

ومن الناحية التطبيقية نجد أن الالتزام بنشر المعلومات هو أحد العناصر المشتركة التي تتقاطع عندها غالبية قوانين حق الحصول على المعلومات (٨٧). وكمبدأ عام فإنه يجب على الإدارات الحكومية أن تنشر كحد أدنى المعلومات التالية

١-معلومات إدارية حول سبل عمل الهيئة العامة تتضمن التكاليف والأهداف والحسابات المدققة والقواعد والإجراءات وبالأخص إذا ما كانت الهيئة تؤمن خدمات مباشرة للشعب
٢-الإجراءات التي يستطيع الأفراد على أساسها التعرف على السياسة العامة والمشاريع الخاصة بالهيئة

٣-أنواع المعلومات التي تحتفظ الهيئة بها والحالات التي تحفظ بها
٤-مضمون أي قرار أو سياسة قد يؤثران في الشعب مع إظهار أسباب القرار والأهداف المرجوة منه (٨٨). كما أكد القانون النموذجي حول (حرية الإطلاع على المعلومات) على واجب كل هيئة عامة بأن تقوم في سبيل المصلحة العامة على الأقل سنوياً بنشر المعلومات الأساسية المتعلقة بأهدافها وأدائها (٨٩)

الفرع الثاني: أحكام الالتزام بنشر المعلومات في التشريعات المقارنة
لقد حدد القانون الأمريكي المقصود بنشر المعلومات بأنه "قيام الوكالات بإتاحة السجلات وجعلها على مرأى من الناس دون انتظار تقديم طلبات خاصة من الجمهور". يمثل نشر المعلومات الجانب الإيجابي لمفهوم الحق في الحصول على المعلومات. والجدير بالذكر هنا أن هذا الالتزام-نشر المعلومات-أصبح اليوم يحظى باهتمام سياسي كبير. فقد وجه الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتاريخ ٢١/يناير/٢٠٠٩ إلى جميع الوكالات والإدارات التنفيذية إلى ضرورة إتاحة المعلومات دون انتظار تقديم الطلبات من الأفراد واستخدام التكنولوجيا لإعلام المواطن بكل ما هو جديد عن الحكومة (٩٠)

ألزم قانون حرية المعلومات الأمريكي لعام ١٩٦٦ المعدل لعام ٢٠٠٧ الوكالات بنوعين من الالتزامات لنشر المعلومات. الأول التزام إيجابي يتمثل بالاتي "ينبغي على كل وكالة أن تنشر منفرد ودوري في السجل الاتحادي لتوجيه الجمهور أ-أوصاف التنظيم المركزي أو الميداني للوكالة. والأساليب الموضوعية للكافة من أجل الحصول على المعلومات.....ب- بيان تفصيلي بالطرق المتبعة إجمالاً في ممارسة اختصاصاتها بما في ذلك طبيعة ومتطلبات كافة الإجراءات.....ج-قواعد الإجراءات وأوصاف الإشكال المتاحة للمعلومات أو الأماكن التي يمكن أن تتوافر فيها تلك الإشكال.....د-القواعد الجوهرية الصادرة وفقاً لإحكام القانون والبيانات المتعلقة بالسياسة العامة أو أية تفسيرات تعدها الوكالات وتبناها" (٩١)

ولا يقتصر واجب الوكالات بنشر المعلومات على ما قرره المادة (١/١) بل يجب عليها أيضاً أن تتيح للجمهور الإطلاع على المعلومات. ولتنسخ أنواعاً أخرى من المعلومات العامة بينها

إحكام المادة ((2/a) من القانون وهذا هو الالتزام الثاني. وتتمثل المعلومات بالاتي: الآراء والقرارات النهائية والأوامر ونصوص السياسات وتفسيرها. وكتيبات تعليمات الموظفين الإداريين والتوجيهات الصادرة لهم. كما تشمل هذه التعليمات السجلات التي قدم طلبا للحصول عليها ووجدت الوكالة أن الطلبات سوف تتلاحق فيما يخص تلك المعلومات. لذا سوف توفرها الكترونيا. فهرس عام بالسجلات (٩٢)

ولا يقف الالتزام الإيجابي بنشر السجلات عند الحفاظ على سجلات الفئات السابقة. بل يجب أن تقوم الوكالات بتحديثها بشكل مستمر. كما يجب عليها أن تمارس سلطتها التقديرية للعمل على توفير أكبر قدر ممكن من السجلات للجمهور. كما ينبغي عليها أن تقوم أيضا بنشر القدر المستطاع من السجلات الكترونيا على المواقع الالكترونية الخاصة بها.

لقد حدد مشروع قانون الحصول على المعلومات العراقي لعام ٢٠١٢ الجهات الخاضعة لأحكام. وتتمثل هذه الجهات السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بما فيها الوزارات والإدارات والأجهزة والهيئات المستقلة والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات ومجالس المحافظات والمؤسسات الخاصة التي تدير مرفقا عاما أو تؤدي أشغالا عامة أو تملك معلومات ذات مساس بالبيئة أو بالصحة والسلامة العامة.

وقد ألزم المشرع دوائر الدولة الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تقوم بما يلي. أن تقوم هذه الدوائر بحفظ وأرشفة وثائقها بشكل يسهل على الموظف المختص الوصول إليها. كما ويتعين عليها تنظيم دورات من أجل تدريب موظفيها على أهمية حق الإطلاع على المعلومة. والأهم من ذلك هو إلزامها لهذه الجهات بإنشاء مواقع الكترونية لها لتنشر فيها كافة البيانات والقرارات والاتفاقيات وكل ما يتعلق بالدائرة. وبشكل يتيح للكافة الإطلاع عليها. ونشر المعلومات عن أعمالها. كما يجب أن تقوم هذه الدوائر بفتح الاجتماعات العامة أمام الجمهور من خلال الإعلان عن مواعدها ومكانها والهدف منها ولا يجوز منع أي شخص من حضورها (٩٣). أن إتاحة المعلومات بالطرق السابقة لو تمت بشكل فعلي وحقيقي من قبل دوائر الدولة هذه. بعد أن يرى المشروع نفسه النور داخل العراق. لاعتبرنا هذا الأمر من نقاط القوة التي تسجل لهذا المشروع.

لقد غاب عن ذهن المشرع الأردني أن حق الحصول على المعلومات مفهومان أساسين - وقد بينا ذلك مسبقا - أحدهما سلبي والآخر إيجابي. وإذا نظرنا إلى قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني لا نجد فيه نص قانوني يلزم الأجهزة الحكومية بالقيام بنشر ما لديها من معلومات أو وثائق متاحة للعامة. حيث اقتصر هذا القانون على إعطاء الحق لكل أردني بتقديم الطلب من أجل الحصول على المعلومات من الجهات الحكومية. ويلزم الأخيرة بتسهيل مهمة الوصول إلى المعلومات المطلوبة في إطار التشريعات النافذة.

وهكذا يكون المشرع الأردني بالإضافة إلى تقييد حق الأفراد في طلب المعلومات بضرورة توافر شرط المصلحة المشروعة أو السبب المشروع، قد أغفل الجانب الإيجابي لهذا الحق وهو يمثل الجانب الأكثر أهمية بالنسبة للأفراد، والمؤسسات معا لذا ينبغي على المشرع الأردني في هذه الحالة أن يعالج النقص التشريعي هذا، وأن يعمل على تضمين القانون نصا صريحا يلزم بموجبه كل الجهات الحكومية بنشر معلومات أساسية حول سير عملها، مثلاً التكاليف والأهداف والحسابات المدققة ومعلومات عن كل طلب أو شكوى أو عمل مباشر يرى المواطنون أنه على علاقة بالإدارة الحكومية (٩٤)

نص مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣ على أن المعلومات ملك للشعب، وتكفل الدولة لجميع الأفراد الحق في الحصول عليها ويكون ذلك وفق الضوابط والشروط والإجراءات المنصوص عليها، وكل ذلك في سبيل حماية حق الإنسان في المعرفة وإتاحة الحق في الرقابة على الدولة وتعزيزاً لمكناث الشفافية ومكافحة الفساد

لقد حدد مشروع القانون الجهات الحكومية الخاضعة له والتي تتمثل بالسلطات العامة والوزارات وأجهزة الدولة الإدارية والهيئات العامة وسائر الأشخاص الاعتبارية العامة عدا ما يستثنى منها بنص في هذا القانون، وحدات الإدارة المحلية، والأشخاص الاعتبارية الخاصة المملوكة للدولة أو التي تساهم الدولة فيها أو تتولى الإشراف أو الرقابة عليها، والجهات التي تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، وقد ألزم القانون جميع هذه الجهات أن تقوم ومن تلقاء نفسها بنشر المعلومات المتعلقة بأعمالها واختصاصاتها، وقد ألزمها بوجوب نشر الآتي:

-عنوان الجهة وأرقام هواتفها وبريدها العادي والإلكتروني.- الهيكل الإداري والتنظيمي لها والاختصاصات والمهام المنوطة بها.- الميزانية المخصصة لها والمصروفات والإيرادات الفعلية والمتوقعة.- بيانات كبار المسؤولين والموظفين وواجبات واختصاصات كل منهم ووسيلة الاتصال به على أن يوضع ذلك في دليل.- اللوائح والقرارات والتعليمات المنظمة للعمل بها.- البيانات الخاصة بالتعاقدات والاتفاقات التي تبرمها.- تصنيف وفهرسة المعلومات التي تحتفظ بها.- الخدمات التي تقدمها للمواطنين.- إجراءات تقديم الشكاوى والبيانات المتعلقة بالجهة المختصة بتلقيها.- الكيفية التي يتم تقديم طلب الحصول على المعلومات من خلالها على أن توضع في دليل مبسط، ولم يكتفي القانون بمجرد إلزام هذه الجهات بنشر المعلومات فقط، بل ألزمها أيضاً بتحديث المعلومات سالفة الذكر بصفة دورية، وذلك وفقاً للقواعد التي يقررها المجلس وعلى النحو الذي يتلاءم مع طبيعة كل جهة (٩٥)

المطلب الثاني: الحكومة الإلكترونية كوسيلة لنشر المعلومات

أن من بين الوسائل المتطورة لمكافحة الفساد سلطات الأنظار على الحكومة الالكترونية، حيث تستخدم تكنولوجيا الاتصالات مثل الهواتف الخلوية والانترنت لتحسين وتطوير سير أعمال الحكومة. ولتمكين أكبر عدد من الناس من الحصول على المعلومات (٩٦). تشمل الحكومة الالكترونية نشر المعلومات على موقع من مواقع الانترنت. إذ يمكن الجمهور من الحصول على طلبات لخدمات حكومية متنوعة، مثلاً تسجيل بيان الضرائب وتجديد الرخص. حيث تقدم تلك الخدمات في البلدان المتقدمة على نحو خدمات ذاتية من خلال الانترنت. أما في البلدان النامية فأن العداوات الخدمانية على الكمبيوتر قد تعمل في دائرة تقدم خدمات مرتبطة بها فقط. كما أنه في دول أخرى تم إنشاء مراكز خدمانية تمكن الأفراد من الحصول على المعلومات والخدمات الحكومية (٩٧)

ونظراً لما تلعبه الحكومة الالكترونية من دور في نشر المعلومات الحكومية على الجمهور. فأنا سنتناول في هذا المطلب نقطتين الأولى بيان الإطار النظري لمفهوم الحكومة الالكترونية. أما الثانية تخصص لبحث النشر الالكتروني للمعلومات في التشريعات المقارنة

الفرع الأول: الإطار النظري للحكومة الالكترونية

لقد اختلفت المسميات حول مصطلح الحكومة الالكترونية. حيث تم التعبير عنها بمفاهيم تدل جميعها على علاقتها بالالكترونيات ((Electronic Government) أو بأسلوب الاتصال الفوري ((on-line) بل أطلق عليها أيضاً ((Dot Government كصفة لنوع الحكومة على شبكة الانترنت. وهنا بتنوع مسمياتها تنوعت التعريفات التي طرحت لبيانها. حيث أظهرت الدراسات التي تطرقت لمفهوم الحكومة الالكترونية. أن هناك ثلاث اتجاهات في تعريف الحكومة الالكترونية (المعنى العام. والمعنى الواسع. والمعنى الضيق) (٩٨)

يرى أصحاب المعنى العام في تعريف الحكومة الالكترونية بأنها "استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة. والمعلومات في تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة الالكترونية ذات القيمة. والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرافق العامة بمزيد من الديمقراطية. من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الالكترونية عبر بوابة واحدة. وكذلك استخدام المعلومات بطرق تعتمد على الآلية أو الميكنة أي تقديم الخدمات والمعلومات الحكومية بطرق الكترونية" (٩٩)

ومفاد ذلك أن الحكومة الالكترونية تعني تبني التغيير أو التعديل في العلاقات بين الحكومة من جهة والجمهور مواطنين ورجال أعمال من جهة أخرى ويكون ذلك من خلال طريقتين الأولى تكمن في تقديم المعلومات والخدمات بطريقة مختلفة عن الطرق التقليدية. ويكون ذلك عن طريق تكامل المعلومات وتمكين الأفراد من الحصول عليها

بواسطة الويب.وتقديمهم لطلبات الحصول على الخدمات والمعلومات وأستلامهم لها بطريقة مرضية.

أما الطريقة الثانية حيث تتمثل في التحول في طبيعة ممارسة السلطة عن طريق العمل على تحسين العلاقات وبناء الثقة بين الدولة والمواطنين.التي تعمل على الاستفادة من إمكانيات تكنولوجيا الاتصال من أجل تطوير الأداء الإداري والحكومي للدولة.بالإضافة إلى تحسين العلاقة بين القائمين على المرافق العامة والأفراد المتعاملين معهم.وتحقيق الديمقراطية الإدارية من خلال إتاحة الفرصة للجمهور لإبداء رأيه في مستوى أداء المرافق العامة(١٠٠)

في حين يعرف أصحاب المعنى الواسع الحكومة الالكترونية على أنها"الاستخدام العام الشامل الواسع للتكنولوجيا الحديثة لإعادة هيكلة وتنظيم الإدارات الحاكمة وتطوير البنية التحتية المحلية اللازمة لذلك.وبشكل يؤدي إلى استفادة الحكومة من الانترنت والمعلومات والاتصالات الحديثة التكنولوجية لإجهاز معاملات الأفراد والهيئات بسهولة وسرعة ويسر وشفافية".ويلاحظ من التعريف أن الحكومة الالكترونية لم تعد قاصرة على توفير أو تقديم الخدمات للمواطنين عن طريق الوسائل الحديثة فقط.بل تشمل أيضا المحاولات المستمرة والدائمة للحصول على أجود خدمة حكومية من خلال الطرق الالكترونية(١٠١)

وأخيرا يرى أصحاب المعنى الضيق أن الحكومة الالكترونية تعني"مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الانترنت والاتصالات الالكترونية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة.لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للأفراد والحصول على المعلومات في شتى المجالات ببسر وسهولة.ويمكن أن يطلق على هذه الأنشطة(الإجراءات الإدارية الالكترونية)وهي حسب التعريف الفرنسي لها التبادل غير المادي للبيانات الرقمية فيما بين المرافق العامة للجمهور".وأن هذا التبادل يتطلب عدم الاقتصار على وضع نماذج الإجراءات الإدارية على شبكة الانترنت.أنما يجب أن يسمح بإمكانية القيام بجميع المراحل اللازمة لإنهاء الإجراء الإداري عن طريق نظم معلومات تؤدي إلى خلق مواقع تفاعلية تتيح للمستخدم تلقي جواب طلبه(١٠٢)

كما عرف الاتحاد الدولي للاتصالات الحكومة الالكترونية بأنها"استخدام المعلومات والتقنيات لتوفير الخدمات العامة.لتحسين الفعالية الإدارية و تعزيز القيم الديمقراطية.فضلا عن الإطار التنظيمي الذي يسهل إعلامية مكثفة المبادرات وتعزيز مجتمع المعرفة(١٠٣).من جانبنا نعرف الحكومة الالكترونية على أنها استخدام أدوات وأساليب تقنية الكترونية تكون متطورة من أجل إدارة المرافق العامة في الدولة.من أجل

زيادة كفاءة الإدارات الحكومية ورفع مستوى أدائها لتقديم الخدمات العامة لكافة الأفراد والمتعاملين مع الإدارات الحكومية بطريقة سهلة، حيث يكون ذلك في إطار من الشفافية والوضوح بحيث ترضي طالب الخدمة من المرافق العامة أو الحكومة أو الجهات الإدارية المتعامل معها.

ومن التعريفات السابقة يمكن تحديد خصائص نظام الحكومة الالكترونية على النحو الآتي: -نظام للإدارات العامة يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. -نظام يقلل وقت تقديم الخدمات الحكومية. -نظام لتقديم المعلومات والخدمات الحكومية عبر شبكة المعلومات. -نظام يؤدي إلى ميكنة الوظائف الإدارية الحكومية. -نظام يؤدي إلى رفع كفاءة ومستوى الوظائف الحكومية لتوصيل الخدمات الحكومية. -نظام يقلل التعقيدات والإجراءات في تقديم المعلومات والخدمات الحكومية (١٠٤)

أن من أهم مبادئ الحكومة الالكترونية هي:

-أن تؤسس المعلومات والخدمات الالكترونية حول اختيارات واحتياجات الأفراد وليس الهيكل التنظيمي للإدارات الحكومية. -تحقيق الحصول على المعلومات والخدمات من قبل جميع المواطنين. -توفير الحصول على المعلومات والخدمات الالكترونية بكل يسر وسهولة. -استخدام المعلومات بفاعلية أكثر لإعلام المواطنين بشكل أفضل (١٠٥)

أن الفلسفة الرئيسية للإدارة الالكترونية تكمن في نظرتها إلى الإدارة باعتبارها مصدر للخدمات والمواطن والشركات كزبائن أو عملاء يرغبون في الاستفادة من هذه الخدمات لذلك فإن للحكومة الالكترونية أهداف كثيرة تسعى إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع العميل ومنها:

-محاولة التقليل من كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات. -رفع كفاءة عمل الإدارات الحكومية من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والهيئات. -إلغاء نظام الأرشفة الورقي واستبداله بالأرشفة الالكتروني (١٠٦). -تطوير الإدارات الحكومية. -العمل على تحقيق حاجات المجتمع وتوقعاته بطريقة مرضية من خلال تبسيط التعامل مع تلك الخدمات. -تعزيز فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي إذ أنه باستطاعة الحكومة الالكترونية مساعدة مؤسسات الأعمال في الانتقال إلى الشبكة للحصول على الخدمات. -توفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بقطاعات الدولة المختلفة وبلغات عدة للجمهور. -سهولة الوقوف على شكاوى المراجعين وسرعة معالجتها ومراقبة وتقييم أداء المعاملات الحكومية بصورة فورية. -أن عمل الحكومة الالكترونية لا يقتصر على إجراء تغييرات في أساليب تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين بل أيضا في إعادة آلية وهيكلية الأنشطة الحكومية من أجل التنمية الإدارية والاقتصادية (١٠٧)

ولكي تحقق الحكومة الالكترونية الأهداف المرجوة منها، ومن أجل تقديم خدمة ذات جودة عالية ينبغي وجود عدد من العوامل منها: - توفير بنية تحتية مناسبة، - وجود الأنظمة والتشريعات المناسبة، - إعادة النظر في طريقة سير المعاملات الحكومية، - توفير القدر الكافي من الخصوصية وأمن المعلومات، - بناء القدرات والطاقت البشرية (١٠٨)

كما أن الحكومة الالكترونية تمر بعدة مراحل وعلى مستويات مختلفة، حيث تبدأ بمرحلة النشر الالكتروني ثم تصل إلى مرحلة تكامل الأعمال الحكومية لتحقيق الترابط الالكتروني، وتتمثل هذه المراحل بالآتي:

- مرحلة النشر الالكتروني، في هذه المرحلة تظهر مواقع الكترونية حكومية رسمية على شبكة الانترنت، عن طريق مؤسسات رسمية مستقلة تعمل جمع البيانات والمعلومات وتخزينها ونشرها وتتسم المعلومات بهذه المرحلة بأنها معلومات محدودة وأساسية وليست ديناميكية (١٠٩)، ومن خلال هذه المرحلة يمكن للحكومة تحقيق الآتي:

أ- إتاحة المعلومات عن الأنشطة الحكومية، ب- إتاحة القوانين واللوائح الحكومية على شبكة الانترنت، ج- إتاحة معلومات المشتريات الحكومية على شبكة الانترنت

- مرحلة تنفيذ المعاملات الحكومية على شبكة الانترنت، أن المعلومات والمواقع الالكترونية الرسمية خلال هذه المرحلة يتم تحديثها وتجديدها بشكل منظم

- مرحلة التعامل، من خلال هذه المرحلة تكون للمستخدم قدرة حقيقية بأن يقوم بالدفع الالكتروني مقابل الخدمات، ويقوم بإجاء المعاملات الحكومية على الانترنت بصورة مباشرة - مرحلة الأعمال الحكومية لتحقيق الترابط الالكتروني، أن الهدف الأساسي من هذه المرحلة هو تحقيق الربط الالكتروني الكامل بين قواعد البيانات الحكومية وإتمام جميع المعاملات والخدمات الحكومية بصورة مباشرة عن طريق هذا الرابط (١١٠)

أن تطبيق مفهوم الحكومة الالكترونية مسعى يمكن تحقيقه، عندما يتم الالتزام بشروطه ومتطلباته ولضمان ذلك لابد من التأكيد على جملة من المعوقات والعقبات التي يمكن ان تعترض تطبيق الحكومة الالكترونية:

١- الجانب القانوني: حيث يتطلب إصدار تشريعات متخصصة وتدريب مجموعة مناسبة من القضاة والمحامين وفق ما يتطلبه التعامل الرقمي

٢- العامل المالي: يعتبر هذا العامل عقبة إذا لم يتم توفير المخصصات الكافية لتمويل البنية الأساسية (١١١)

٣- سرعة التحول: يعني ذلك سرعة الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وعادة ما تكون سرعة الانتقال هذه بطيئة للأسباب أهمها: - درجة المقاومة لموظفي الحكومة إلى التغيير والتحول، - القضايا الأخلاقية.

-معدل تبني الأفراد للانترنت والحكومة الالكترونية من نواحي تكلفة الاشتراك والسرعة في الاتصال ونشر الوعي.- القضايا القانونية وسن القوانين المتعلقة بالتعامل مع الانترنت والحكومة الالكترونية

-الميزانية ومقدار توفرها

٤-قضايا الأمن والخصوصية: يتعين على الحكومة هنا إن تهتم بالقضايا الأمنية وخصوصية المعلومات للمواطنين والشركات. ويكون هذا الاهتمام من خلال تبني العديد من التقنيات المتوفرة والمتنوعة مثل تقنية التشفير والجدر النارية والتوافيق الالكترونية(١١٢)

٥-عامل الثقة: من أجل نجاح مشاريع الحكومة الالكترونية. يجب أن تحظى بالثقة داخل قطاعات الحكومة وعلى نطاق الحكومة ومع مؤسسات الأعمال والمواطنين. لذا فإن نجاح مشروع الحكومة الالكترونية يتطلب بناء تلك الثقة

٦-الثقافة الالكترونية: أن الحكومة الالكترونية تفسح المجال أمام كافة الأفراد في التعامل مع الحكومة والحصول على المعلومات وكذلك الحصول على خدماتها. ويمكن أن تتسع الفجوة بين القادرين على الاستفادة من المواقع الالكترونية والعاجزين عن الدخول إليها. ذلك يتعين على السلطات الحكومية التأكد من إن القادرين على الدخول هم وحدهم القادرين على الاستفادة من منافع الحكومة(١١٣)

الفرع الثاني: تطبيقات النشر الالكتروني في التشريعات المقارنة

أن من أوائل الدول التي تبنت تكنولوجيا الحكومة الالكترونية هي الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا المجال قد أحرزت الكثير من التقدم على مستوى الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. حيث تكون ملزمة في زيادة تطوير وتقديم المعلومات. وكذلك زيادة التركيز على نشر الخدمات الالكترونية لإغراض التنمية الوطنية(١١٤). ومن أجل هذا قام الكونغرس بسن قانون إنهاء العمل الورقي (Paper Work Elimination Act) في الدوائر الحكومية في عام ١٩٩٩. بحيث أصبح لدى المواطنون والقطاع الخاص القدرة على الحصول على المعلومات والخدمات الالكترونية. وقد ذكر الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في مذكرته إلى الوكالات الحكومية "بأن إدارته وضعت كما هائلا من المعلومات على خط الاتصال (on line) في شبكة الانترنت. إلا أنه مع ذلك لازالت الوكالات الحكومية تستخدم الأعمال الورقية والإجراءات الطويلة من أجل معالجة الطلبات"(١١٥)

وفيما بعد أوجدت تلك الوكالات وسيلة للوصول إلى المعلومات المطلوبة. إلا أن الجمهور والتسهيلات لم تؤدي إلى تقديم مساعدة للأفراد للوصول إلى المواقع الالكترونية التي

يريدونها. لذلك ومن أجل تمكين الأفراد من الحصول على المعلومات والخدمات بطريقة فعالة وميزة. فقد أوعز الرئيس (بيل كلينتون) في مذكرته إلى الوكالات باتخاذ الإجراءات التالية:
"القيام بالعمل اللازم من أجل تسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات الحكومية. بحيث يتم تنظيم هذه المعلومات على أساس نوع الخدمة المطلوبة وليس على أساس الدائرة. كذلك تنظيم وتحديد البيانات بحيث يسهل الوصول والحصول عليها من قبل الباحثين عنها من عامة الناس

-العمل على وضع سياسات محددة تحافظ على خصوصية المعلومات وخاصة المواطنين وإعلام مدير دائرة الإدارة والموازنة بذلك

-السماح لجميع الأشخاص بالوصول إلى المواقع الالكترونية للوكالات. من أجل تسهيل اتصال المواطنين بها. وذلك عن طريق توجيه الأسئلة أو إبداء الملاحظات. بحيث يتم ذلك عن طريق إنشاء عنوان بريد الكتروني متاح للجميع فرصة الإطلاع عليه" (١١٦)

أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام التكنولوجيا الحديثة كوسيلة لنشر المعلومات. جاء لتنفيذ متطلبات قانون حرية المعلومات الالكترونية لسنة ١٩٩٦. حيث ألزم جميع الإدارات الحكومية بإتاحة السجلات الكترونياً. بالإضافة إلى جعل الحكومة أكثر تجاوباً مع المواطنين حيث سهلت الحكومة الالكترونية وتقنية الانترنت على الأفراد قضاء المهام اليومية بيسر وسرعة. مع الحرص على اكتساب ثقتهم وصيانة خصوصياتهم.

أن الحكومة الالكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية توفر للمواطنين طرقاً ذكية وسهلة وسريعة للحصول على الخدمات والمعلومات التي يحتاجونها وهناك المزيد في المستقبل. لذا تسعى الحكومة على رفع مستوى تقبل المواطنين للحكومة الالكترونية (١١٧)

أن قيام الوكالات الحكومية بإتاحة السجلات الكترونياً. يساعد ذلك في إعادة النظر في احتياجات المواطنين والكيانات الخاصة. وبعد ذلك يتم تحديد الأفضل من بين الوسائل التي يمكن من خلالها تقديم السجلات الكترونياً. لهذا أكد الرئيس باراك اوباما في مذكرته إلى الوكالات بشأن تطبيق قانون حرية المعلومات أن شبكة الانترنت سيكون لها الدور الحاسم في نشر السجلات. وكان أفضل أداء الحكومة الالكترونية الاتحادية في عام ٢٠٠٨ هي بوابة (USA.gov) الوطنية. تليها وزارة الزراعة. إدارة الخدمات. الخدمات البريدية. ودائرة الإيرادات الداخلية. وزارة التربية والتعليم. إدارة الأعمال الصغيرة. مكتبة الكونغرس. قسم الخزنة ومجلس الاحتياطي الاتحادي (١١٨)

أما في العراق فقد كانت الجهود مبذولة لإنشاء مشروع الحكومة الالكترونية منذ عام ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين والعراق يستعد لدخول عصر جديد تعم فيه استخدامات تكنولوجيا المعلومات والمعرفة في مختلف أوجه الحياة. وقد أوكلت مهمة إنشاء المشروع إلى وزارة العلوم

والتكنولوجيا العراقية. حيث أكدت الوزارة أن هذا المشروع يمثل موضوع مهم وواسع. وأن نجاحه يتطلب وجود مقومات واعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية. وقد وضعت الوزارة خطة بحثية رصينة ترنو إلى تأسيس وزارة الكترونية في وزارة العلوم والتكنولوجيا لتكوين نواة لمشروع الحكومة الالكترونية (١١٩)

ونتيجة لضخامة هذا المشروع أصبح الأمر يتطلب تشريع قوانين جديدة تتناسب مع أهميتها. لذا أصبح التدخل التشريعي في هذا الأمر لازماً. لأن الحكومة الالكترونية تتطلب استعداد تشريعي متكامل في جميع المجالات التي تنظم إحكامها. لاسيما في العراق حيث لا يوجد نص قانوني لوجود فراغ تشريعي بحاجة لمعالجة في هذا المجال (١٢٠)

تتمثل أهداف الحكومة الالكترونية في العراق برفع مستوى الكفاءة والفعالية والإجراءات. تقليل الوقت في إنجاز الأعمال وتقديم أفضل الخدمات. زيادة الكفاءة في استخدام تقنيات المعلومات. تقليل التكاليف الحكومية وذلك من خلال تحسين إجراءات الأعمال. تقليل الوقت في إنجاز الأعمال وتقديم أفضل الخدمات. تقديم الخدمات إلى المواطنين في أماكن وجودهم في كل أنحاء العراق (١٢١)

أما أهم المعوقات التي تواجه التحول من تقديم الخدمات الحكومية التقليدية إلى تقديمها الكترونياً تتمثل في محدودات البنية التحتية وانعدام وجود شبكات اتصالات تغطي كافة أنحاء العراق. محدودية قدرات القطاع العام وانخفاض نسبة التعامل بين المؤسسات. الحكومة الالكترونية يعتبر مفهوم حديث على مسامع العراقيين فهو بحاجة إلى تثقيف إعلامي واسع. عدم وجود تشريع حكومي يهتم بهذا الموضوع (١٢٢)

وفي عام ٢٠١١ قامت الحكومة العراقية بوضع خطة عمل الحكومة الالكترونية. وهذه مبادرة هامة حيث تم استعراض خطة العمل الاستراتيجية لها التي تهدف إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي تقديم الخدمات العامة لتعزيز الحكم الرشيد وتحقيق المساواة وتمكين المواطن من الحصول على الخدمات والمعلومات. وتأكيد الشفافية والكفاءة. وقد قامت الحكومة العراقية بعده مبادرات بخصوص تطبيقات الحكومة الالكترونية منها "إطلاق البوابة الالكترونية للعراق e-iraq portal في تموز ٢٠١١. وضع إطار التخاطب البيئي الحكومي والتصميم المعماري للمؤسسات الوطنية. وضع أربع استراتيجيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطة التحول للصحة الالكترونية والتعليم الالكتروني والخدمات البلدية الالكترونية والسجلات الشخصية الالكترونية للمواطنين وصياغتها واعتمادها من كل وزارة معينة في أيلول ٢٠١١".

وفي عام ٢٠١٢ تم وضع رؤيا جديدة لحكومة الكترونية في العراق وكانت هذه الرؤيا نصب في "يوظف العراق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة لتعزيز الحكم

الرشد ومشاركة المواطنين وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتأكيد الشفافية والمساءلة والكفاءة والفاعلية في العمل الحكومي ومن أجل تحقيق الرؤيا المذكورة تم تحديد الأهداف الإستراتيجية للحكومة الالكترونية.

فقد تمثل الهدف الأول بتعزيز التفاعل بين الأفراد والدولة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة. أما الهدف الثاني يكمن في نشر ودعم خدمات الحكومة الالكترونية الجديدة. في حين يهدف الهدف الثالث إلى زيادة قدرات واستجابة المؤسسات العامة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات. أما الهدف الرابع فيذهب إلى المساهمة في تطوير بيئة جديدة لنمو اقتصاد حر (١٢٣)

كما تركز خطة العمل الإستراتيجية للحكومة الالكترونية على عشرة عناصر أساسية وهي: التوعية والاتصالات والالتزام. بناء القدرات البشرية. التخاطب البيئي والمعايير. المؤسسات وإدارة التغيير. الإطار القانوني. البنية التحتية للاتصالات. إدارة الموارد المالية. المراقبة والتقييم. إيصال الخدمات للمواطن. البيانات وأنظمة المعلومات. أن خطة العمل قد وضعت لضمان التزام حقيقي من القادة السياسيين في كافة إحاء العراق بهذه الخطة.

أن تعريف القادة بها وبكيفية ممارسة الحكومة الالكترونية والقيمة التي جلبتها الحكومة الالكترونية لعملية الحكومة يصنع فرقاً في تعزيز التزام القادة. لذا يعتبر التواصل مع المواطنين واجب وضرورة للحكومات. ومن الضروري المحافظة على سلامة نقل وتخزين المعلومات الالكترونية. لضمان أن يسبق الحكومة الالكترونية تغييرات في النظام القانوني لحماية والخصوصية في البيئة الرقمية (١٢٤)

فيما سبق لاحظنا سعي الحكومة العراقية ومنذ سنوات على تطبيق نظام الحكومة الالكترونية في إدارة عملها داخل أروقة الدولة. ولكن يبقى السؤال متى يتم تطبيق نظام الحكومة الالكترونية في العراق. حيث لا ينكر أهمية هذا النظام في التخلص من الروتين الإداري وتبسيط الإجراءات في المعاملات الحكومية ومراجعات المواطنين والتخفيف عن كاهلهم. يبقى هنا على البرلمان العراقي الإجابة على هذا السؤال من خلال قيامه بتشريع قانون الحكومة الالكترونية

أما في الأردن يوجد أكثر من نظام برنامج للنشر الالكتروني للمعلومات. منها برنامج الحكومة الالكترونية حيث انطلق هذا البرنامج مبكراً وكان ذلك في عام ٢٠٠٢ ضمن مبادرة (ريتش) وسبقه تقرير رفع إلى الملك في أيلول من عام ٢٠٠٠. وكان انطلاق هذا البرنامج بصورة فعلية ولأول مرة عام ٢٠٠١. حيث تم تكليف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

بتنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية في عام ٢٠٠٦ والمتضمن برنامج العمل للعام ٢٠٠٩ وهي الإستراتيجية والبرنامج القائم الآن.

وفقا للإستراتيجية الوطنية الأردنية الخاصة بالحكومة الالكترونية وبرنامجها المقرر في العام ٢٠٠٦، أن مرتكزات برنامج الحكومة الالكترونية تتمثل بإيجاز وحسب المعلن رسميا بما يلي "يقوم البرنامج بدور الممكن والمحفز لتطبيق التعاملات الالكترونية الحكومية. ويقلل المركزية في تطبيق التعاملات الالكترونية بأكثر قدر ممكن. مع التنسيق بين الجهات الحكومية. ويتند عمل البرنامج على المرتكزات الرئيسة التالية: ١- الإطار المؤسسي. ٢- الإطار القانوني والتشريعي. ٣- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. -مستوى الأعمال" (١٢٥)

أما عن أهداف برنامج الحكومة الالكترونية فتتمثل في: -زيادة أمن المعلومات. -تقديم خدمات أفضل للأفراد وقطاع الأعمال. -رفع مستوى الكفاءة الإدارية. حيث يعتبر أهم جانب تسهم الحكومة الالكترونية في تحقيقه هو زيادة الكفاءة في تنفيذ الأعمال الحكومية. -تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين من خلال تركيز استراتيجيات تطبيق الحكومة الالكترونية من خلال تقديم الواجهة نحو المواطن والإعمال. -تحسين مستوى حياة المواطنين بحيث يؤدي تطبيق تكنولوجيا الحكومة الالكترونية في رفع مستوى حياة المواطنين باتجاه الأفضل (١٢٦)

ويمكن أن نلخص الخدمات الالكترونية التي يقدمها برنامج الحكومة الالكترونية بما يلي:
١- الخدمات العامودية. يقتصر تقديم هذا النوع من الخدمات على جهة حكومية واحدة. بحيث تبدأ الخدمة وتنتهي عند ذات الجهة الحكومية. أما عن دور برنامج الحكومة الالكترونية. فهو يقوم بمساعدة المؤسسات على تعريف خدماتها وتقديم المساعدة الفنية والتنسيق والمتابعة معها من أجل تطويرها

٢- الخدمات المتداخلة. يكون مضمون هذه الخدمات في اشتراك أكثر من جهة حكومية في تقديمها. بحيث يقوم مقدم طلب الحصول على الخدمة بتقديمه إلى جهة حكومية ويتم التنسيق وطلب المعلومات والخدمات من جهة حكومية أخرى لإجاز ذلك الطلب

٣- الخدمات المركبة. الأنظمة أو التطبيقات الإلية المشتركة والمتكررة بين الجهات بمختلف قطاعاتها من أهمها أنظمة تخطيط الموارد الحكومية

٤- مهارات إدارة المشروع. تتضمن مهارات إدارة المشروع بالقدرة على التخطيط والتنظيم وتحديد الموارد الضرورية ومتابعة العمل وقياس النتائج. وحل المشكلات (١٢٧)

أن بوابة الحكومة الالكترونية التي جرى إطلاقها نهاية عام ٢٠٠٦ تحت عنوان (www.jordan.gov) اتبعت في تقسيم قطاعات توجيه الخدمات المعيار السائد الذي

يقسمها إلى ثلاث طوائف: خدمات للمواطنين (G2C) وخدمات الحكومة لقطاع

الإعمال (G2B) وخدمات الحكومة لحكومة (G2G)

أما النظام الثاني فهو نظام المعلومات الوطني. عام ١٩٩٢ تم إنشاء مركز المعلومات الوطني. وعلى أثره تم إنشاء الشبكة القطاعية الفرعية للمعلومات ضمن شبكة نظام المعلومات الوطني بموجب قانون مركز المعلومات الوطني لسنة ٢٠٠٣. حيث نصت المادة (٧/ب) منه على "تولى المركز بناء نظام متكامل للمعلومات وإدارته على المستوى الوطني. بحيث يربط المؤسسات الحكومية ضمن شبكة وطنية يتم من خلالها وبالتنسيق فيما بينها توفير المعلومات والمعارف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الأحدث والأكثر شمولاً. وبما يضمن انسياب هذه المعلومات إلى المستفيدين في القطاعين العام والخاص. ولهذه الغاية تلتزم المؤسسات الحكومية بالتعاون مع المركز لبناء هذا النظام". يقدم هذا النظام على موقعه الإلكتروني معلومات أساسية عن القطاعات التالية الاقتصاد والثقافة والزراعة والنقل والصحة والصناعة والعمل والسياحة والآثار والبيئة والموارد الطبيعية والتعليم والتدريب (١٢٨)

وأيضاً يوجد نظام الرسائل القصيرة الذي يكون عبارة عن بوابة أطلقتها الحكومة الإلكترونية للتواصل بين المواطنين والدوائر والمؤسسات الحكومية عبر الرسائل القصيرة. بحيث يمكن للفرد الاستفادة من خدمات المؤسسات الحكومية كمرحلة أولية من مجموعة ١٣ خدمة حكومية. أن الهدف من هذه البوابة تقديم خدمات حكومية من قبل المؤسسات والإدارات الحكومية للمواطن. حيث يكون ذلك من خلال الرسائل القصيرة من أجل تسهيل الحصول على المعلومات التي تقدمها الحكومة وبأقل كلفة.

حيث تقدم تلك الخدمات عن طريق نوعين من الرسائل: رسائل المعلومات باتجاه المستخدم حيث يتم إرسالها من الدائرة الحكومية إلى المواطن. ورسائل سحب المعلومات من قبل المستخدم وتمثل بالرسالة التي يرسلها المواطن لطلب خدمة أو معلومة ثم يحصل المواطن على رسالة متعلقة بالخدمة أو المعلومة التي طلبها من الدائرة المعنية (١٢٩)

ويوجد أيضاً موقع رئاسة الوزراء الذي يوفر معلومات أساسية عن مجلس الوزراء. ويبين أهم القرارات التي أصدرها المجلس منذ عام ٢٠٠٢ إلى الآن. أن ما يميز هذا الموقع أنه يعطي للزائر وصلة الكترونية لمتابعة سير عمل الحكومة (www.pm.gov.com) حيث يعمل الموقع كنافذة الكترونية تتيح للفرد الإطلاع على المعلومات ومتابعة سير العمل على الخطة التنفيذية لبرنامج الحكومة لعام ٢٠١٠ (١٣٠)

كانت أول خطوة جادة في الطريق نحو الاهتمام بالمعلومات وإدارتها من قبل الحكومة المصرية في عام ١٩٨٥. تمثلت بإنشاء مركز المعلومات (information center) حيث ساهم بشكل كبير في

تجسيد الرؤية الجادة للإدارة في مصر في تبني ووضع برنامج متكامل للإدارة الالكترونية. وفق مجموعة من خطط العمل لتنفيذ أعمال الحكومة الالكترونية. ويقوم على أربعة محاور رئيسة هي:

١-محور البنية التنظيمية والتشريعية: حيث يتمثل هذا المحور بإنشاء اللجنة القومية للتنمية التكنولوجية. والتي تتكون من وزارة الاتصالات ووزارة الدولة للتنمية الإدارية ومركز المعلومات ودعم القرارات بمجلس الوزراء

٢-محور البنية الأساسية: بدأ التطوير لهذا المحور بإنشاء مراكز معلومات في كل المحافظات والمديريات والوزارات. والتي بلغ عددها ١٥٠٠ مركزاً للمعلومات. وتأتي المرحلة الثانية بفتح بوابات الكترونية على الانترنت لكل المؤسسات الحكومية

٣-محور البنية المعلوماتية: يتركز اهتمام هذا المحور بتطوير البنية المعلوماتية. من خلال إنشاء شبكات متكاملة للمعلومات وقواعد بيانات قومية. تخدم مختلف الأغراض سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تنموية

٤-محور التنمية البشرية: يقوم المحور الأخير على مجموعة من الأهداف المتعلقة بتنمية المورد البشري لياكب متطلبات التغيير. وتبني الحكومة مجموعة من البرامج التدريبية لتنمية المورد البشري (١٣١)

كما كانت أول مظاهر الحكومة الالكترونية عمل إصلاح تشريعي. من أجل توحيد التشريعات التي تحكم الموضوع الواحد. وفي هذا الإطار قامت وزارة العدل المصرية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء. بخصر التشريعات المصرية الصادرة على شبكة الانترنت وتحديثها بما يصدر من تشريعات جديدة أو تعديلات لما هو قائم (١٣٢). كما قامت نفس الوزارة بإنشاء قاعدة معلومات لإحكام محكمة النقض. كما تسعى الوزارة جاهدة لعمل نفس الشيء بالنسبة لإحكام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة. وبالتالي يصبح الطريق سهلاً لعمل إصلاح تشريعي على مبادئ وأسس دقيقة (١٣٣)

وفي عام ٢٠٠٠ شرعت مصر في إنشاء مشروع الحكومة الالكترونية وقد بدأ تنفيذ المشروع في عام ٢٠٠١ (١٣٤). حيث أصبحت بعض الخدمات الحكومية الأساسية في متناول يد جميع المواطنين على امتداد الوادي شماله وجنوبه. لهذا تعتبر الحكومة المصرية الحكومة الشرق أوسطية الأولى التي قامت بتأسيس وزارة متخصصة بتقنية المعلومات من أجل توفير خدماتها الالكترونية على شبكة الانترنت. توفر بوابة الحكومة المصرية على الانترنت (egypt.gov.eg) التي تم إطلاقها عام ٢٠٠٤ حتى نهاية عام ٢٠٠٨ أكثر من ٨٥ خدمة تؤديها ويحصل عليها الفرد. حيث يكون ذلك من خلال تلك البوابة دون الحاجة إلى الانتقال لمكان

جهات تقديم المعلومات والخدمات.بالإضافة إلى توفير خدمات الاستعلامات عن متطلبات أكثر من ٧٠٠ خدمة أخرى (١٣٥)

وقد صنفت مصر في المركز ٢٩ من بين ١٩ دولة على مستوى العالم والأولى على أفريقيا في محور الخدمات الالكترونية في تقرير الأمم المتحدة للإدارة العامة لقياس الجاهزية الالكترونية لعام ٢٠١٢ وتتقارب المؤشرات مع الدول الأوائل من حيث المعلومات المتاحة والقنوات المختلفة لتقديم الخدمة وسهولة الوصول للمعلومات والتواصل مع المواطنين.ويقدم كل ذلك من خلال النماذج والتسهيلات والمعلومات الخاصة بتقديم السلع والخدمات والمعلومات والمعاملات من خلال الموقع www.egypt.gov.eg والموقع www.Misr.gov.eg (136)

يمكن إجمال هدف مشروع الحكومة الالكترونية في تقديم الخدمات للمواطنين والشركات والمستثمرين وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة.بالإضافة إلى إمكانية توصيل الخدمة مباشرة إلى طالبها مع سرعة الاجاز والدقة.وأیضا التمييز التام في تقديم المعلومات دون الوقوع في نقاط الضعف بسبب عدم الكفاءة.وهذا في جانب.وفي الجانب الآخر يسعى المشروع إلى تحديث نظم المعلومات والبيانات بالوزارات والجهات الحكومية.وهذا الأمر يؤدي إلى الدقة المتناهية في المعاملات ودغم اتخاذ (١٣٧)

المبحث الثالث:الطعن بقرار رفض طلب الحصول على المعلومات

عندما يقدم طلب الحصول على المعلومات إلى الإدارات الحكومية التي بحوزتها تلك المعلومات.فأن هذا الطلب قد يواجه بالقبول بمعنى إجابة مقدم الطلب إلى طلبه.وقد يواجه برفض الطلب.أن هذا الرفض يكون أما رفضا ضمنيا بانقضاء الأجل المحدد للفرد.أو يكون الرفض صريحا.وفي حالة الرفض الصريح يشترط أن يكون مسببا.أن قرار الرفض أبا كان شكله قد يكون مبررا إذا كانت تلك المعلومات المطلوبة تدخل ضمن قائمة الاستثناءات الواردة بالقانون.غير أنه في حالات أخرى يكون قرار الرفض مخالفا لإحكام القانون.وهنا كفّل القانون لمقدم الطلب إمكانية الطعن على قرار الرفض سواء أكان هذا الطعن إداريا أم كان الطعن قضائيا.

سوف تقتصر دراستنا في هذا المبحث على بيان الطعن الإداري من خلال حق التظلم الإداري الذي يعتبر وسيلة إدارية للطعن.حيث نبين مضمون حق التظلم وتطبيقاته في التشريعات المقارنة في المطلب الأول.أما المطلب الثاني نتناول فيه كيفية إنشاء هيكل تنظيمي لمتابعة تطبيق قانون حق الحصول على المعلومات يقدم إليه التظلم باعتباره هيئة إدارية.

المطلب الأول:حق التظلم الإداري والشكوى من قرار رفض الطلب

الفرع الأول:مضمون حق التظلم الإداري

يمثل نظام التظلمات والشكاوى من وسائل حماية حقوق الإنسان غير القضائية (١٣٨). يوجد العديد من التعريفات التي قالها الفقه في شأن التظلم الإداري. لذا سوف نذكر جانب منها لأن جميعها تصب في إطار واحد. عرف الدكتور مصطفى كمال وصفي التظلم الإداري بأنه "أن يقدم صاحب الشأن الذي صدر القرار في مواجهته التماسا إلى الإدارة بإعادة النظر في قرارها الذي أحدث إضرارا بمركزه القانوني. لكي تقوم بتعديله أو سحبه أو بعبارة أخرى هو عرض الفرد حاله على الإدارة طالبا منها إنصافه". وعرفه أيضا الدكتور إبراهيم محمد علي "شكوى أو التماس يتقدم به صاحب الشأن إلى السلطة المختصة يعرب فيها عن اعتراضه على القرار ويطلب سحبه أو إلغائه".

في حين عرفه الدكتور عبد المنعم أحمد علي أنه "عد رضا صاحب الشأن بالقرار الذي علم به بواسطة النشر أو الإعلان أو العلم اليقيني. فبادر بكتابة هذا على شكل تظلم وأرسله للإدارة مصدره القرار أو لرئيسها طالبا إعادة النظر فيه وسحبه أو إلغاؤه". كما عرف الدكتور صبيح مسكوني التظلم الإداري على أنه "طلب يتقدم به صاحب المصلحة إلى الجهة الإدارية التي صدر عنها القرار وإلى الجهة الرئاسية. يطلب منها إعادة النظر في قرارها الذي اضر به ومس مركزه القانوني وذلك بسحبه أو إلغائه أو تعديله".

كما عرف الدكتور عبد العزيز خليفة التظلم بأنه "وسيلة يعرب بها صاحب الشأن عن اعتراضه على القرار في صورة طلب أو التماس أو برقية يرسل بها إلى السلطة المختصة بسحب القرار أو إلغائه سواء كانت هي الجهة مصدره القرار أو السلطة الرئاسية لها. ويترتب على التقدم بالتظلم قطع سريان ميعاد الطعن بإلغاء القرار الإداري موضوع التظلم" (١٣٩).

للتظلم الإداري شروط لا يصح بدونها. بحيث أن توافرت هذه الشروط فيه أدى دوره باعتباره شرطا لقبول الدعوى إمام القضاء الإداري. ولصحة التظلم الإداري بنوعية الوجوبي والجوازي لابد من توافر الشروط الآتية:

- يجب أن يقدم التظلم الإداري من قبل صاحب الشأن نفسه الذي لديه مصلحة في إلغاء القرار الإداري أو نائبه القانوني إذا كان صاحب الشأن ناقص الأهلية أو عديمها
- يتعين تقديم التظلم إلى الجهة الإدارية المختصة مصدره القرار الإداري أو الهيئات الرئاسية التابعة لها. وذلك لأن تقديم التظلم إلى جهة أخرى لا ينتج أثره في إلغاء القرار الصادر
- ويشترط في التظلم الإداري أن يكون على قرار إداري نهائي قد صدر فعلا من الجهة الإدارية
- يجب أن يكون التظلم حاسما وواضحا وقاطعا في بيان مضمونه وتحديد أهدافه في طلب سحب القرار المتظلم منه أو تعديله أو إلغائه وبيان العيب الذي لحق بالقرار الإداري (١٤٠)

أن للتظلم من القرار الإداري أهميته على المستويين الإداري والفردى إضافة لما يحققه من مصلحة لمرفق القضاء. فعلى المستوى الإداري تظهر أهمية التظلم من خلال ما يحققه من فائدة للإدارة بما يحمله من تقليل فرص الخلاف بينها وبين الأفراد والذي يكون عائفاً أمامها في أداء دورها. كما أن قبول الجهة الإدارية للتظلم يجعلها تظهر بمظهر من يحترم القانون ويعمل بأحكامه. حتى لو ترتب على ذلك سحبها لقرار أصدرته.

بالإضافة إلى ذلك أن قبولها للتظلم يؤدي إلى إعلاء شأنها لدى الأفراد واستشعارهم بحسن النية في تعاملهم معها. الأمر الذي يخلق الكثير من التعاون المتبادل بين الإدارة والأفراد. وأيضاً عند قبول الجهة الإدارية للتظلم عندما يفقد قرارها مشروعيتها سوف يجنبها الإلغاء القضائي. وهذا الأمر يعفيها من تحمل أعباء مالية. تتمثل فيما قد تلتزم به من تعويض لمن اضر القرار بمصلحته.

وأيضاً في التظلم الإداري مصلحة لصاحب الشأن حيث تمكنه من تحقيق هدفه بإلغاء القرار الإداري بدون جهد أو نفقات التقاضي بأمده الطويل مع عدم حرمانه من حقه الوصول في اللجوء إلى القضاء للطعن بإلغاء القرار حال رفض تظلمه صراحة أو ضمناً. وأخيراً يحقق التظلم الإداري مصلحة القضاء الإداري من خلال تقليله لأعباء القضايا المعروضة عليه تخفيفاً عن كاهله المثقل بأعدادها المتزايدة (١٤١)

ينقسم التظلم من حيث السلطة المختصة بفحصه إلى ثلاث أنواع. الأول هو التظلم الولائي ويقصد به "التظلم الذي يقدم إلى الجهة مصدره القرار مطالباً بإياها أن تعيد حساباتها بالنظر بالقرار المعيب أما بسحبه أو تعديله أو إلغائه. ومعنى آخر هو التماس يقدم إلى من صدر منه القرار المشكو منه ويطلب فيه الإدارة بدراسة قرارها ومراجعتها" (١٤٢). أما النوع الثاني فهو التظلم الرئاسي حيث يعرف على أنه نوع من أنواع الرقابة الرئاسية التي يتضمنها مفهوم (السلطة الرئاسية) بموجب هذا المفهوم يتمتع الرئيس الإداري بسلطة واسعة إزاء مرؤوسيه. وله الحق بموجب هذه السلطة إلغاء قرار مرؤوسه وإصدار قرار جديد محل القرار الملغى وله أن يعدل القرار المتظلم منه. والتظلم الرئاسي أما أن يكون بدرجة واحدة أو يكون بدرجات متعددة وصولاً إلى أعلى درجات السلم الإداري.

أما النوع الثالث فهو التظلم الوصائي وهذا النوع يقدم للجهة التي يكون لها الوصاية على جهة إدارية معينة. وهذا النوع يرتبط بنظام اللامركزية الإدارية. حيث تمثل حرية اتخاذ القرار من قبل الهيئات اللامركزية القاعدة والرقابة على هذه القرارات الاستثناء. لذا لا يمكن اللجوء لهذا النوع بدون وجود نص قانوني يحدد جهة الرقابة وسبل ممارستها (١٤٣)

وينقسم التظلم الإداري أيضا من حيث أثره إلى نوعين: النوع الأول هو التظلم الاختياري (الجوازي) ويقصد به التظلم الذي يكون للفرد الذي مست مصالحه من قرار إداري صادر من جهة إدارية بحقه صريحا أو ضمنيا الحرية في الالتجاء إلى طريق التظلم الإداري يعني اللجوء للجهة نفسها مصدره القرار أو يلجأ إلى الدعوى القضائية (١٤٤)

أما النوع الثاني فهو التظلم الوجوبي أن الأصل في التظلم اختياريًا باعتباره يمثل اعتراض على القرار الإداري، إلا أنه يكون وجوبيا إذا فرضه المشرع على صاحب الشأن قبل اللجوء للقضاء للمطالبة بحقه بإلغاء القرار. وهنا إذا اغفل صاحب الشأن إجراء التظلم الوجوبي فإن الأثر المترتب على ذلك عدم قبول دعوى الإلغاء المقامة منه شكلا (١٤٥)

نجد أغلب قوانين حق الحصول على المعلومات تلزم صاحب الشأن بوجوب تقديم تظلم إلى الجهة الإدارية صاحبة القرار أو جهة خارجية مستقلة (مثلا مفوض المعلومات أو هيئة المعلومات) قبل اللجوء للقضاء. أي اعتبار التظلم في هذه الحالة وجوبيا لقبول دعوى الإلغاء. وإذا نظرنا إلى التظلم الإداري وأهميته في قوانين حق الحصول على المعلومات، باعتباره يمثل وسيلة سريعة وغير مكلفة ونشر أكبر قدر ممكن من المعلومات، غير أن اعتبار التظلم وجوبيا يعد مسلكا غير محمود. لأن التظلم يعد في أغلب الأحيان مجرد قيد على سرعة اقتضاء الحق والوصول إلى المعلومات في أقرب وقت ممكن.

وفي ذلك يقول الدكتور مصطفى كمال "أن التظلم الوجوبي إجراء مستهجن بلا أدنى شك وتحكم غريب من المشرع. فطالما ضاعت الدعاوى بسبب السهو عنه ولا أساس لذلك من الشريعة الإسلامية..... ولذلك وجب على المشرع العدول عنه إبقاء على العدل ذاته وتحررا من شكلية غير صحيحة في الغالب وأن يتجه القضاء إلى التخفيف منه" (١٤٦)

لذا ينبغي فقط أن يتم تنظيم أحكام التظلم على أن يكون اختياريًا لمقدم طلب الحصول على المعلومات. تاركين له حرية الاختيار في أمره كيفما يشاء. لأنه من المسلم به أن مقدم الطلب سوف يلجأ للتظلم كلما رأى نفع في ذلك واستجابة قانونية صحيحة. من قبل الإدارة في بحث موضع التظلمات المقدمة إليها. خاصة أن الواقع قد أثبت على أن الإدارة لا تقوم في أغلب الحالات ببحث حقيقي للتظلم إذا كان القانون يخلو من فرض جزاء على الجهة الإدارية والشخص المسؤول عن بحث التظلم (١٤٧)

الفرع الثاني: تطبيقات التظلم الإداري في التشريعات المقارنة

نص قانون حرية تداول المعلومات الأمريكي لعام ١٩٦٦ المعدل عام ٢٠٠٧ على حق مقدم الطلب الذي يمس ضرر من قرار الوكالة بشأن طلب الحصول على المعلومات بأن يقدم تظلم إداري إلى رئيس الوكالة لسحب القرار أو تعديله أو إلغائه (١٤٨). ويجوز أن يكون محلا للتظلم الإداري وفقا للأنحة وزارة العدل الأمريكية القرارات الصادرة برفض تقديم السجلات كليا أو

جزئياً أو عدم الاستجابة لطلبات الحصول على السجلات أو طلبات التنازل عن الرسوم أو

طلبات المعالجة العجلة (١٤٩)

وفقاً لإحكام القضاء الأمريكي يعد التظلم الإداري إجراء مهماً وذلك لسببين أولاً للتظلم الإداري أهمية بالنسبة للوكالة نفسها لأنه يقدم لها فرصة مراجعة قراراتها المتخذة بشأن الطلبات وبالتالي تحديد ما إذا كانت الخطوات التصحيحية ضرورية. ثانياً على الرغم من أن عدم اللجوء للتظلم الإداري لا يمنع صاحب الحق (مقدم الطلب) من المثول أمام القضاء، غير أن محكمة الاستئناف لمقاطعة كولومبيا قضت بأن استنفاد الاستئناف الإداري مطلوب بشكل عام قبل تسجيل الدعوى في المحكمة الاتحادية (١٥٠)

يجب على مقدم الطلب أن يقدم التظلم الإداري وفقاً للوائح الوكالة. بما في ذلك اللوائح التي تحكم المواعيد وإجراءات تقديم التظلم والبت فيه. ووفقاً للائحة وزارة العدل الأمريكية يجب أن يقدم التظلم خلال مدة ستون يوماً من تاريخ استلام رد الوكالة على طلب المعلومات. هذا الشرط الأول. أما الشرط الثاني يجب أن يقدم الطلب بصيغة مكتوبة ويوجه إلى مكتب المعلومات والسرية في وزارة العدل. ثم أوجب قانون حرية تداول المعلومات من الوكالة أن تنظر بالتظلم وتبت فيه خلال عشرين يوماً عمل من تاريخ استلامها له. ويجب أن يتضمن قرار التظلم المؤيد لقرار الوكالة محل التظلم بنوداً تقر بحق الحصول على المعلومات للمقدم الطلب في اللجوء إلى القضاء للطعن فيه أمام المحاكم الاتحادية (١٥١)

نصت المادة (١٠/ثانياً) من مشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي لعام ٢٠١٢ على أنه "ترفع الشكاوى والاعتراضات إلى الدار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفض الطلب أو من تاريخ اتخاذ الدائرة للإجراء الذي يرغب صاحب الطلب في طعنه". عند قيام الإدارات الحكومية برفض الطلب من حق مقدمه اللجوء لتقديم الشكاوى والاعتراض على قرار الإدارة. هنا يطرح السؤال الآتي هل الشكاوى تقدم إلى الجهة الإدارية التي حجت المعلومات عن مقدم الطلب. أما أنه تقدم للمجلس مباشرة؟ حسب نص المادة (١٠/ثانياً) ترفع للمجلس. السؤال هنا من يقوم برفعها للمجلس؟ هل هو الموظف الموجود بدوائر الدولة الخاضعة لأحكام هذا المشروع والمختص بالنظر بالطلب هو من يقوم بذلك. هذا ما لم يحدده مشروع القانون وهو ما يعتبر من نواقص التشريع التي تسجل عليه.

تقدم الشكاوى للدار خلال مدة (٣٠) يوماً من تاريخ رفض الطلب أو من تاريخ اتخاذ الدائرة للإجراء الذي يرغب صاحب الطلب في طعنه. وعلى الدار القيام بتدقيق الشكاوى فإذا رأت أن الطلب موافقاً للقانون ألزمت جهة الإدارة بتزويد المواطن بالمعلومات المطلوبة. وتكون إجابة الدار على الطلب خلال مدة (٣ أشهر) من تاريخ تقديمه. وعليه الاستعلام من الموظف عن أسباب الرفض (١٥٢)

إذا نظرنا إلى قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧، نجد أنه لم يتضمن نص يعطي مقدم الطلب المتضرر من قرار الإدارة الحكومية بشأن طلب الحصول على المعلومات في تقديم تظلم إداري إلى السلطة الإدارية مصدره القرار أو السلطة الرئاسية. لكن بدل عن ذلك منحه الحق في اللجوء إلى مجلس المعلومات وتقديم التظلم له أن كل قرار إداري من حيث الأصل يمكن أن يكون موضوع لدعوى قضائية أو تظلم إداري ولائي أو رئاسي (١٥٣). غير أن المشرع الأردني قد أخذ بالتظلم الوجوبي الذي ورد به نص في القانون ولم يأخذ بالتظلم الاختياري (١٥٤). فقد نصت المادة (١٢) من قانون محكمة العدل العليا الأردنية رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ على أنه "يلزم أن يقدم التظلم خلال مدة الستين يوما التالية للعلم بالقرار حتى يقطع ميعاد الطعن بالإلغاء" (١٥٥)

وقد أكدت محكمة العدل العليا على ذلك بقولها "أن التظلم الإداري الذي يقطع ميعاد الطعن هو التظلم الذي يقدم ضد قرار قابل للتظلم منه. أي أنه يجب أن يكون هناك نص في القانون يحيز التظلم إلى الجهة التي أصدرت القرار أو إلى الجهة التي تملك سحب هذا القرار أو تعديله أو إلى الجهات الرئاسية إذا كانت هي المرجع" (١٥٦). وبناء عليه فإن الذي يتضرر من قرار الجهة الحكومية بشأن معالجة طلب الحصول على المعلومات لا يملك تقديم التظلم إلى الجهة مصدره القرار. نظرا لعدم وجود نص قانوني يقضي بذلك. وهو ما تشترطه محكمة العدل العليا للاعتداد بالتظلم وترتيب كافة الآثار القانونية عليه.

أما في مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣. فقد اشترط المشرع في المادة (٣٠) منه في التظلم أن يكون وجوبيا، ويفهم ذلك من عبارات المادة التي تنص على أنه "يكون قرار اللجنة بالبت في التظلم نهائيا، ولا تقبل دعاوي وقف التنفيذ أو إلغاء قرارات الرفض قبل البت في التظلم منها أو فوات الميعاد المقرر للتظلم"

بالإضافة إلى ذلك نص المشروع على تشكيل لجنة أو أكثر للتظلمات تتألف هذه اللجنة على النحو الآتي. أحد أعضاء نواب رئيس مجلس الدولة يندبه المجلس الخاص رئيسا، وأحد الأعضاء نواب يختاره رئيس مجلس إدارة المجلس القومي للمعلومات عضوا، وأحد الأعضاء نواب يختاره المجلس القومي للمعلومات بأغلبية الثلثين عضوا. كما يجوز للجنة الاستعانة بخبير أو أكثر وفقا لطبيعة التظلم وذلك من القائمة التي يعتمدها مجلس الإدارة دون أن يشترك في التصويت (١٥٧)

وإذا نظرنا إلى نص المادة (٢٩) من مشروع القانون نجد أنه قد حدد اختصاصات لجنة التظلمات. حيث تختص بالنظر في التظلمات التي يقدمها أصحاب الشأن من قرارات مفوضي المعلومات في حالتين. الحالة الأولى عند رفض طلب الحصول على المعلومات وفقا

لأحكام هذا القانون أو غيره من القوانين الأخرى ذات الصلة وكذلك القرارات الصادرة تنفيذا لهذا القانون.

والحالة الثانية في حالة طلب الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون والمقدم إليها طلب الحصول على المعلومات رسوم مالية تتجاوز المبالغ المقررة قانونا في المادة (٧) من ذات القانون. وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في مشروع القانون. عند تقديم الطلب لمفوض المعلومات وتم رفض هذا الطلب صراحة أو ضمنا دون سبب قانوني. في هذه الحالة يتعين على مقدم الطلب تقديم شكوى للجنة التظلمات الواردة النص عليها يطلب فيها التظلم من قرار مفوض المعلومات (١٥٨)

يمثل قرار مفوض المعلومات برفض الطلب من قبيل القرارات الإدارية. ومن ثم يخضع هذا القرار للقواعد العامة في التظلم أو رفع الدعوى ووفقا لأحكام القانون المصري. وقد حدد قانون مجلس الدولة المصري رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ يكون ميعاد تقديم التظلم خلال مدة (٦٠) يوما من تاريخ العلم بالقرار الإداري (١٥٩). إلا إذا وجدت مواعيد أخرى أطول أو أقصر من هذا الميعاد. ويتعين على جهة الإدارة بتسبب قرار الرفض. إلا أن مخالفة الإدارة لذلك لا يبطل قرارها لأن رفض التظلم دليل على إصرارها على التمسك بذات الأسباب التي بنت عليها قرارها المتظلم منه (١٦٠)

وحسب نص المادة (١/٣٠) من مشروع القانون يتعين على مقدم الطلب الذي رفض طلبه أن يقدم التظلم خلال مدة (١٥) يوما من تاريخ وصول الأخطار إليه برفض الطلب. وفي هذه الحالة يطرح السؤال الآتي بعد انقضاء هذا الميعاد هل بإمكان ذوي الشأن تقديم التظلم؟ أن هذا الميعاد هو من مواعيد السقوط ومن ثم فإن فوات الميعاد هذا دون تقديم التظلم يترتب عليه أثر واحد وهو عدم جواز تقديم التظلم وهو ما يترتب عليه أمر آخر هو استحالة رفع دعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري نظرا لعدم تقديم التظلم.

وهذا ما أفصحت عنه المادة (٣٠) الفقرة الأخيرة منها "قرار اللجنة بالبت في التظلم نهائيا. ولا تقبل دعوى وقف التنفيذ أو الإلغاء قبل البت في التظلم منها أو فوات الميعاد المقرر للتظلم". وهذا يعني من خلال هذا النص عدم جواز رفع دعوى إلغاء ووقف تنفيذ قرار مفوض المعلومات قبل ولوج طريقة التظلم والرد عليه أو فوات المواعيد قبل الرد. وهو ما لا يمكن تحقيقه قبل تقديم التظلم في المواعيد القانونية المقررة (١٦١)

المطلب الثاني: إنشاء هيكل تنظيمي لتطبيق قانون حق الحصول على المعلومات
يمثل الهيكل التنظيمي المكلف بمتابعة تطبيق أحكام قانون حق الحصول على المعلومات. أحد الضمانات الأساسية لممارسة هذا الحق. حيث يمكن للأفراد من خلاله اللجوء إلى هيئة مستقلة للبت في شكواهم. كما يتم من خلاله مراقبة تطبيق قانون حق

الحصول على المعلومات. لذا سنتناول في هذا المطلب مسألتين الأولى المبادئ المتعلقة بإنشاء هيكل تنظيمي. والثانية تطبيقات إنشاء الهيكل التنظيمي في التشريعات المقارنة الفرع الأول: المبادئ المتعلقة بإنشاء هيكل تنظيمي لتطبيق قانون حق الحصول على المعلومات

يجب أن ينظم قانون حق الحصول على المعلومات شروط إجراء استئناف خارجي لقرارات الهيئات الإدارية بشأن معالجة طلب الحصول على المعلومات أمام هيئة إدارية مستقلة. وهذه الهيئة قد تكون موجودة أساساً كمقوضية حقوق الإنسان أو تؤسس لهذا الغرض (مجلس المعلومات، المجلس القومي للمعلومات، دار الوثائق والحفظ). ويجب أن تلتزم هذه الهيئات ببعض القواعد. كما يجب أن تكون مستقلة رسمياً بموجب إجراءات والتي يتم من خلالها تعيين الرئيس وأعضاء المجلس.

يتعين على الهيئات الإدارية أن تستأنف إجراءاتها في معالجة الطلب المقدم للحصول على المعلومات والذي رفض. بطريقة فعالة وبأقل تكاليف ممكنة وهذا يضمن تمكين كل أفراد المجتمع من إتباع هذا الإجراء. ويكون من حق تلك الهيئات أن تمارس كامل سلطاتها عند نظر أي استئناف. وهذا يعني إلزام الإدارة المعنية بتزويدها بأية معلومات أو وثائق للنظر فيها. كما يجب أن تتمتع هذه الهيئات بعد الانتهاء من التحقيق بسلطة تسمح لها بالإلزام الهيئة الإدارية المعنية بكشف المعلومات محل الطلب وتعديل الرسوم المفروضة عليه.

وسلطة فرض العقوبات على الإدارة نتيجة سلوكها غير المبرر بشأن طلب الحصول على المعلومات. وتكبيدها نفقات ورسوم هذا الاستئناف. كما يجب أن تتسلح هذه الهيئة بسلطات تتيح لها الإحالة إلى المحاكم ضد قرارات الهيئة الإدارية (١١٢)

الفرع الثاني: تطبيقات إنشاء هيكل تنظيمي لتطبيق قانون حق الحصول على المعلومات في التشريعات المقارنة

نص قانون حرية تداول المعلومات الأمريكي لعام ١٩٦٦ المعدل عام ٢٠٠٧ على حق طالبي المعلومات بالاستئناف أولاً لدى رئيس الوكالة المعنية في حال تعرضهم لحجب المعلومات عنهم. وألزم القانون أن يصدر قرار في الاستئناف الداخلي خلال عشرين يوماً. وفي حال تم رفض الاستئناف كلياً أو جزئياً يجب أن يبلغ مقدم الطلب بإمكانية القيام باللجوء للقضاء (١١٣). ويمكن تمديد هذه الفترة في الظروف الاستثنائية على أن يبلغ مقدم الطلب خطياً بذلك بحيث يكون التمديد لمدة عشرة أيام. في حال عدم الاستجابة لطلب خلال هذه المدة يمكن لمقدم الطلب اللجوء للمحاكم. لا يوجد شرط قانوني للاستئناف الإداري المستقل. إذا ما كان نظام الاستئناف الداخلي مستهلكاً (١١٤)

أما في العراق فقد نصت المادة (١) من مشروع قانون حق الحصول على المعلومات لعام ٢٠١٢ على أنه "أولاً: فصل دار الوثائق والحفظ عن وزارة الثقافة. واعتبارها هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها مدير الدار أو من يخوله وترتبط بمجلس الوزراء". إذا نظرنا للنص نجد أن دار الوثائق والحفظ يمثل الهيكل التنظيمي المكلف بمتابعة تطبيق أحكام قانون حق الحصول على المعلومات في العراق. يتألف هذا الدار على النحو الآتي

- رئيس الدار: يكون موظف حاصل على شهادة جامعية أولية من ذوي الخبرة والاختصاص. كما ويكون بدرجة وزير ويكون مسؤول عن تنفيذ سياسة الدار وأعمالها وممارسة الرقابة على أنشطتها

- نائب رئيس الدار: ويكون من ذوي الخبرة والاختصاص. كما يكون من ذوي الدرجات الخاصة

- مجلس أمناء الهيئة: الذي يعين بناء على توصية من مجلس الوزراء وبموافقة مجلس النواب (١٦٥)

لقد بين مشروع القانون المهام الموكلة لدار القيام بها. ومن بين هذه المهام الإطلاع على السجلات والوثائق ذات العلاقة بالدار والحصول على المعلومات اللازمة لأداء مهامها والإجابة على استفساراتها من المستويات الإدارية والفنية المعنية. كما ألزم مشروع القانون الدار بالقيام بتدريب الكوادر الوظيفية على أهمية حق الحصول على المعلومات. وأيضاً من المهام الأخرى للدار القيام برصد المخالفات ونشر التقارير والدراسات لبيان المعوقات المتعلقة بممارسة حق الحصول على المعلومات والإطلاع عليها.

تنظر شكاوى المواطنين ضد قرارات الإدارة عند حجب المعلومات عنهم من قبل دار الوثائق والحفظ. وبعد أن تقوم الدار بتدقيق الشكاوى المقدمة إليها. تطلب من جهة الإدارة المعنية أن تزود مقدم الطلب بالمعلومات متى كان طلبه موافقاً للقانون وكما يلي. رفض طلبه بالإطلاع والحصول على المعلومات بأي شكل من الأشكال. فرض رسوم مرتفعة على طلبه. إذا مددت الفترة المقررة للإجابة على طلبه علماً أن مشروع القانون لم يشير إلى هذه الحالة. يعني لم يبين أن على الإدارة تبليغ مقدم الطلب بتمديد مدة الإجابة على طلبه إذا كانت المعلومات المطلوبة تحتاج وقت إضافي لتزويد مقدم الطلب بها. إذا أحيل طلبه إلى أكثر من جهة دون الموافقة عليه (١٦٦)

وتقدم الاعتراضات خلال مدة (٣٠) من تاريخ رفض الطلب أو من تاريخ اتخاذ الدائرة للإجراء الذي يرغب صاحب الطلب في طعنه. ويتعين على دار الوثائق والحفظ الرد على الاعتراض خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه. السؤال هنا هل يستلزم الاستيضاح من الموظف المختص في الجهة التي رفضت الطلب عن أسباب الرفض والإجابة على الاعتراض كل هذه المدة؟ نرى أن هذه المدة طويلة جداً ومبالغ بها الأفضل تقليص هذه المدة إلى شهر.

أستحدث المشرع الأردني بموجب المادة (٣) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧ مجلساً جديداً سمي مجلس المعلومات. مهمته الأساسية هي السهر على ضمان احترام ممارسة حق الحصول على المعلومات. كما أستحدث بموجب هذا القانون منصب مفوض المعلومات ومهمته الأساسية هي مساندة المجلس في تأدية المهام المنوط به بموجب هذا القانون. يتألف مجلس المعلومات من:

-وزير الثقافة رئيساً للمجلس. -مفوض المعلومات نائباً للرئيس. -أمين عام وزارة العدل عضواً

-أمين عام وزارة الداخلية عضواً. -أمين عام المجلس الأعلى للإعلام عضواً. -مدير عام دائرة الإحصاءات العامة عضواً. -مدير عام مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني عضواً. -مدير التوجيه المعنوي في القوات المسلحة عضواً. -المفوض العام لحقوق الإنسان عضواً (١٦٧) يعتبر نص المادة (٣) من القانون أكثر النصوص جدلاً داخل البرلمان وخارجه. فعندما أحالت الحكومة مشروع القانون إلى اللجنة المشتركة -اللجنة القانونية والحريات العامة وحقوق المواطنين- في مجلس النواب. كانت الصيغة المقترحة لنص المادة الثالثة على النحو الآتي "يؤلف بموجب هذا القانون مجلس يسمى مجلس المعلومات يتكون من مفوض المعلومات وستة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص في الشؤون المتصلة بالوثائق والمعلومات أو في الشؤون القانونية يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير الثقافة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد...."

غير أن اللجنة المشتركة أدخلت تعديلات جوهرية على هذا النص. بحيث أصبح يقرأ بعد إدخال التعديلات عليه -بالصيغة التي ذكرناها عند بياننا لتشكيل المجلس- وعند عرض النص بصيغته الأصلية الواردة من الحكومة والصيغة المعدلة من قبل اللجنة المشتركة على مجلس النواب لمناقشته والموافقة عليه. أنقسم المجلس بين مؤيد ومعارض له. حيث ظهر اتجاه يرى ضرورة إبقاء النص كما هو. يعني كما ورد من الحكومة لضمان أكبر قدر من الاستقلالية لأعضاء المجلس. بينما كان الاتجاه الثاني يرى صواب ما انتهت إليه اللجنة المشتركة (١٦٨)

وبالرجوع إلى أحكام المادة (٤) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧ نجد أن مجلس المعلومات هو الجهة المكلفة بالسهر على ضمان احترام ممارسة حق الحصول على المعلومات. وقد حددت مهامه بالآتي:

-النظر في الشكاوى المقدمة من مقدمي طلب الحصول على المعلومات. أن هذه الوظيفة يمارسها مجلس المعلومات في ضوء العلاقة بين أطراف حق الحصول على المعلومات. أي طالبي المعلومات والجهات المقدم إليها الطلب. وهي تعكس قدرة المجلس على حماية

الطرف الأول في مواجهة قرارات الإدارة الصادرة برفض الطلب. نص المادة (٤/ب) من القانون على أنه "يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية ب- النظر في الشكاوى المقدمة من طالبي الحصول على المعلومات والعمل على تسوية هذه الشكاوى وفقا لتعليمات يصدرها لهذه الغاية" ويعد تقديم تظلم إلى مجلس المعلومات جوازيا (١٦٩)

تبدأ إجراءات تقديم الشكاوى في حالة رفض الطلب أو عدم الاستجابة خلال المدة المقررة قانونا. عندما يقوم طالب المعلومات بتقديم الشكاوى ضد المسؤول إلى المجلس عن طريق مفوض المعلومات. يقوم الأخير بتقديم مطالعته حول الشكاوى المقدمة إليه والتأكد منها وتقديمها لمجلس المعلومات خلال عشرة أيام من تاريخ استلامها. وخلال أسبوعين من تاريخ استلام مطالعة المفوض يقوم رئيس المجلس بدعوة مجلس المعلومات للانعقاد للنظر بالشكاوى.

إذا رأى المجلس أن الرفض مخالف للتشريعات يقرر إلزام الموظف المختص بتقديم المعلومات دون إبطاء وخلال مدة لا تزيد على شهر أو إطلاعه على المعلومات المطلوبة إذا كان نسخها متعذرا ويبلغ المفوض القرار للمشتكى والجهة المشتكى عليها خطيا. أما إذا تبين للمجلس غير ذلك يقرر حفظ الشكاوى وفي كلتا الحالتين يبلغ مفوض المعلومات المشتكى بقرار المجلس خطيا (١٧٠). وعلى المجلس أن يصدر قراره في الشكاوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورودها وإلا اعتبرت الشكاوى مرفوضة وتقطع الشكاوى ميعاد الطعن (١٧١)

لم يتلقى مجلس المعلومات منذ صدور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات سوى ست شكاوى. اثنتان قدمتا في سنة ٢٠٠٨ واثنان في سنة ٢٠٠٩ واثنان في سنة ٢٠١٠. أما الجهات التي قدمت ضدها هذه الشكاوى فهي مجلس الوزراء، البنك المركزي (٢ شكاوى)، أمانة عمان الكبرى، نقابة المهندسين، معهد الإعلام الأردني. وكانت قرارات المجلس بالنسبة لهذه الشكاوى على النحو الآتي - "ألزام جهة الإدارة بتقديم المعلومات في ثلاثة مناسبات، - رد الشكاوى في مناسبتين، - تأييد قرار الإدارة برفض طلب الحصول على المعلومات في مناسبة واحدة" (١٧٢)

- شرح وتعزيز وثقافة الحق في المعرفة والحصول على المعلومات. دور المجلس هنا إصدار النشرات والقيام بالأنشطة المناسبة لشرح وتعزيز ثقافة الحق في المعرفة وفي الحصول على المعلومات

- إقرار التقرير السنوي لإعمال حق الحصول على المعلومات. يلزم مجلس المعلومات بإقرار التقرير السنوي المتعلق بإعمال حق الحصول على المعلومات المقدم من مفوض المعلومات ورفع مجلس الوزراء، الهدف من التقرير رصد إعمال حق الحصول على المعلومات داخل الجهات الحكومية. ومعرفة مدى استجابتها لأحكام الشفافية (١٧٣)

بموجب المادة (٨) من مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣ تم استحداث مجلساً جديداً سمي بالمجلس القومي للمعلومات، وكان الهدف من إنشائه هو أن يكون داعماً ومحققاً لحق الأفراد في الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة. خاصة تلك المعلومات الموجودة تحت سيطرة الجهات الحكومية (١٧٤). يتمتع هذا المجلس بالشخصية المعنوية المستقلة عن كافة أجهزة الدولة، التي تمكنه من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وله ميزانية تمكنه من القيام بأعماله (١٧٥).

وحسب نص المادة (٩) من مشروع القانون يكون للمجلس مجلس إدارة يشكل من رئيس وأربعة عشر عضواً وتكون العضوية على النحو الآتي: -مثل عن مجلس الأمن القومي يختاره الرئيس (١٧٦). -مثل لوزارة الدفاع يختاره الوزير. -مثل للجهات المركزي للتعبئة والإحصاء يختاره رئيس الجهاز. -مثل للمجلس الأعلى للجامعات يختاره المجلس الأعلى للجامعات. -مثل لنقابة الصحفيين يختاره مجلس إدارة النقابة. -مثل للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية يختاره مجلس إدارة الاتحاد. -مثل للاتحاد الغرف التجارية يختاره مجلس إدارة الاتحاد. -مثل لكل من الأحزاب السياسية الأربعة تمثيلاً في مجلس النواب يختاره الحزب. يلاحظ على تشكيل المجلس أن أعضائه ينتمون لجهات متعددة، إلا أن هذا التشكيل يعاب عليه خلوه من أعضاء البرلمان أو أن يتولى البرلمان مهمة تعيين أعضائه بدلاً من قرار التعيين بقرار من رئيس الجمهورية (١٧٧). ويتولى أعضاء ذلك المجلس وضع السياسات والأطر المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات (١٧٨).

وإذا نظرنا إلى المادة (١٣) من مشروع القانون نجد أنها تحدد اختصاصات المجلس على النحو الآتي:

-النظر في الشكاوى المقدمة عن أداء مفوض المعلومات ومعاونيهم بالجهات المختلفة. نصت المادة (١٣/٦) من مشروع القانون على أنه "٦-تلقى وفحص الشكاوى من أداء مفوضي المعلومات ومعاونيهم بالجهات المختلفة". لقد أجاز المشرع المصري لطالب المعلومات أن يقدم شكوى ضد أداء مفوض المعلومات ومعاونيهم بالجهات المختلفة. غير أنه لم يحدد إجراءات تقديم الشكاوى. ويفهم من ذلك أن تقديم الشكاوى تخضع للإجراءات المعتادة لتقديم الشكاوى.

من ناحية أخرى لم يبين المشروع إجراءات فحص الشكاوى وميعاد تقديمها وكيفية الفصل فيها. كما لم يبين ما إذا كان تقديم الشكاوى ضروري وواجب للسير في إجراءات رفع دعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري من عدمه. يعني إذا لم يقدم طالب المعلومات شكواه للمجلس برفض طلبه فهل يجوز له أن يبادر برفع دعوى أمام القضاء الإداري؟ (١٧٩)

يمثل ذلك نقص تشريعي يجب معالجته. من خلال بيان كيفية تقديم الشكوى ومعرفة المدة القانونية التي يتم خلالها التقديم. كما يجب بيان الإجراءات التي يتعين على المجلس القيام بها وهي النظر بالشكوى. ومعرفة فيما إذا كان رفض الطلب مخالفاً للتشريعات النافذة. والاستعلام من مفوض المعلومات عن أسباب رفض الطلب. وأخيراً تحديد السقف الزمني اللازم لصدور قرار المجلس.

يمكن القول أن تقديم الشكوى ضد مفوض المعلومات لا يغني عن تقديم تظلم للجنة التظلمات باعتبار أن التظلم هنا إلزامي ورفع دعوى إلغاء قرار رفض منح المعلومات أو بوقف التنفيذ والإلغاء لا يجوز إلا بعد تقديم التظلم وانتظار الرد أو انتهاء مواعيد الرد (١٨٠)

-اعتماد التقرير السنوي عن نشاط المجلس والعمل على نشره. أن الغاية من هذا الاختصاص وهو رصد المجلس القومي للمعلومات لأعمال الحصول على المعلومات داخل الهيئات الحكومية التي تملك تلك المعلومات ومعرفة مدى استجابة تلك الهيئات لتلك الطلبات المقدمة إليها. كما يتعين عليه واجب نشر التقارير وإتاحتها إلكترونياً لكي يتمكن الجميع من الحصول على المعلومات.

-يختص المجلس القومي للمعلومات بالترويج وتعزيز ثقافة الحق في المعرفة والحصول على المعلومات

-اختصاص المجلس القومي للمعلومات بوضع قواعد التنظيم الإداري والمالي للمجلس (١٨١)

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الضمانات الإدارية لحق الحصول على المعلومات -دراسة مقارنة. توصلنا إلى النتائج الآتية. كما قد ارتأينا أن نطرح جملة توصيات. نأمل أن تجد طريقها إلى القبول

أولاً: النتائج

١- لا يمكن حصر فوائد حق الحصول على المعلومات. وذلك لأن الأهداف التنموية وحماية حقوق الإنسان جميع هذه الأمور لا يمكن تحقيقها إلا مع وجود مبدأ عام للشفافية. وإن قوام هذا المبدأ وجود عنصران الأول أشراك الأفراد في اتخاذ القرارات العامة. والثاني تمكينهم من الوصول إلى المعلومات.

٢-لقد أظهرت الدراسة أن كل من أمريكا والعراق والأردن قد اشترطوا تقديم الطلب وفقاً لأنموذج معد مسبقاً من قبل الجهات المختصة بتقديم المعلومات. وهذا يعني أن أي طلب يقدم وفق أنموذج غير الأنموذج المعد يعتبر طلب غير صحيح. أما في مصر فلم يلزم مشروع

القانون مقدم الطلب بشكل محدد لتقديمه، بل على العكس أجاز تقديم الطلب كتابة. كما أجاز تقديمه عن بعد، يعني إرسال الطلب بواسطة البريد الإلكتروني أو الفاكس.

٣- أن البحث في نطاق الجهات الخاضعة لأحكام قوانين الحصول على المعلومات، نجد أن الدول محل الدراسة قد ألزمت جميع الوكالات والإدارات والأجهزة والهيئات التابعة لها بالخضوع لأحكام هذا القانون، كما ألزمتها بواجب نشر طائفة من المعلومات الأساسية بمبادرة منها دون الحاجة إلى تقديم طلبات مسبقة من جانب الأشخاص باستثناء المشرع الأردني الذي لم يلزم الجهات الحكومية بنشر معلومات أساسية حول سير عملها.

٤- أن موقف التشريعات محل الدراسة قد ساير المبادئ والمعايير القانونية بشأن البحث عن المعلومات والإجابة على الطلبات، حيث ألزمت هذه القوانين مفوضي المعلومات بالبحث عن السجلات وأخذ استشاره الوكالات والجهات الحكومية المتوفرة لديها المعلومات بحسب درجة الضرورة في تنفيذ الطلب بالشكل المناسب.

٥- كما أظهرت الدراسة قيام الوكالات والإدارات والهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون بنشر المعلومات المتعلقة بعملها، حيث تكون على مرأى من الناس وفي الوقت نفسه تسهل للموظف الوصول إليها عند طلبها، باستثناء المشرع الأردني الذي أغفل أدراج نص يلزم بموجبه الهيئات بنشر معلومات أساسية حول سير عملها.

٦- ختم قوانين حق الحصول على المعلومات ومشاريعها في الدول محل الدراسة أن يكون قرار رفض طلب الحصول على المعلومات مسبباً، وأن لا يخرج السبب عن الآتي "أن المعلومة المطلوبة تقع في نطاق الاستثناءات المحددة في هذا القانون".

٧- ألزمت قوانين الحصول على المعلومات في الدول محل الدراسة مقدم الطلب بدفع رسوم من أجل الحصول على تلك المعلومات، باستثناء مشروع القانون المصري الذي ترك الأمر لقواعد توضع من قبل المجلس القومي للمعلومات، باعتباره المعنى بتحقيق مبدأ الحصول على المعلومات.

ثانياً: التوصيات

من خلال دراسة قوانين الدول محل الدراسة ومقارنتها مع ما ورد في دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ ومشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي نوصي بالآتي:

١- أن حق الحصول على المعلومات يعتبر حقاً دستورياً قد أشارت إليه أغلب الدساتير وضمنته في نصوصها، لكن إذا رجعنا إلى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ نجده لم يتضمن نصاً يضمن حق الفرد في الحصول على المعلومات، باستثناء ما أشارت إليه المادة (٣٨) منه "تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب: أولاً- حرية التعبير عن الرأي وبكل الوسائل، ثانياً- حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر...". لذا نوصي المشرع العراقي بضرورة أيراد

نصاً دستورياً ضمن باب الحقوق والحريات يضمن حق الفرد في الحصول على المعلومات. ونقترح النص الآتي: "البيانات والإحصاءات والمعلومات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة. حق تكفله الدولة لكل مواطن. وتلتزم الدولة بتوفيرها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات غير صحيحة عمداً".

٢- نقترح الإسراع في إقرار مشروع قانون حق الحصول على المعلومات يتضمن كافة المبادئ القانونية التي تضمن ممارسة هذا الحق. يتضمن النص الآتي "لكل فرد حق الحصول على المعلومات، مع مراعاة الاستثناءات الواردة في هذا القانون".

٣- نقترح إنشاء مجلس للمعلومات بدلاً من دار الوثائق والحفظ يتمتع باستقلال مالي وإداري يرأسه مفوض عام للمعلومات يتمتع بصلاحيات واسعة. ويكون النص على النحو الآتي "إنشاء هيئة عامة مستقلة لها شخصية معنوية. تسمى (مجلس المعلومات). يتمتع باستقلال مالي وإداري. يكون مقره في بغداد. وله فروع بباقي المحافظات الأخرى. يمارس الصلاحيات الآتية:

أ- وضع برامج وخطط خاصة بممارسه الفرد لحقه في الحصول على المعلومات

ب- وضع نموذجاً موحداً لطلبات الحصول على المعلومات من الجهات المعنية

ج- رصد المخالفات ووضع الدراسات ونشر التقارير التي تتضمن معوقات ممارسة هذا الحق

د- اعتباره جهة تظلم في حالة رفض طلب الحصول على المعلومات "

هـ- تنظيم دورات تدريبية لموظفي الجهات الحكومية تتعلق بأهمية حق الحصول على

المعلومات، وكيفية حفظ المعلومات والسبل الأفضل والأسرع لحفظها واستخراجها

٤- أشتراط مشروع القانون العراقي على مقدم الطلب ذكر أسباب طلب تلك

المعلومات. نقترح رفع هذه الفقرة طالما أنه حق من حقوق الأفراد فليس هنالك أي مبرر من أن

يذكر الشخص أسباب للحصول على المعلومات

الهوامش

(١) نذكر على سبيل المثال:

أ- معلومات إدارية حول عمل الجهة الحكومية: يتضمن التكاليف، الأهداف، الحسابات المدققة، الخ خاصة إذا كانت تلك الجهة الحكومية

تقوم بتقديم خدمات للشعب

ب- معلومات حول كل طلب أو شكوى يمكن أن يرى فيه الأفراد أنه على صله بالجهة الحكومية

ج- أنواع المعلومات التي تحتفظ بها الجهة الحكومية والحالات التي تحتفظ بها

د- توجهات متعلقة بإجراءات يمكن للمواطنين من خلالها المشاركة في السياسة العامة للدولة. انظر احمد عزت: المصدر

السابق، ص ٢٥

(٢) د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٢٢٥

(٣) نفس المصدر أعلاه، ص ٢٢٦

(٤) تمثل السويد أول دولة في العالم تصدر قانوناً لحرية المعلومات، في عام ١٧٦٦م صدر (قانون حرية الصحافة)، وفي يونيو ٢٠٠٩ دخل قانون (حصول الجمهور على المعلومات والسرية) حيز النفاذ، ويتضمن الأخير الأحكام التي تكمل قانون حرية الصحافة، حيث نص على "يقدم طالب المعلومات بطلب للسلطة العامة التي تحتفظ بالوثائق الرسمية المراد الحصول عليها"، انظر: see for more details: Ministry of Justice, Sweden, p.17-33: Available at: (<http://legislationlion.org/topics/country/1/topic/3>)

أحمد حلمي وأحمد كمال ومها عبد الحكيم: نحو تعزيز حرية تداول المعلومات في مصر: بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.pidegypt.org

(٥) أصدرت كوريا الجنوبية قانون (الإفصاح عن المعلومات من خلال الهيئات العامة) عام ١٩٩٦ ودخل القانون حيز النفاذ عام ١٩٩٨ وكانت آخر مراجعة له عام ٢٠٠٤، حيث نص في إحدى مواده على "يقدم الشخص -الذي يريد الكشف عن المعلومات- طلباً وفقاً لنموذج معين يوضح فيه: اسم مقدم الطلب، ومكان إقامته، ورقم تسجيله، والغرض من الكشف عن المعلومات، South Korea, (1996), Act On Disclosure of Information By Public Agencies, Available at: (<http://www.freedominfo.org/documents/korea%20980258118>)

أشار إليه أحمد حلمي وآخرون: المصدر السابق، ص ٦

(٦) في المكسيك صدر قانون حرية تداول المعلومات عام ٢٠٠٢، وقد أشار هذا القانون إلى الكيفية التي يقدم بها طلب الحصول على المعلومات بالقول "أنه من حق أي شخص إرسال طلب الحصول على المعلومات إلى قسم الاتصال بالجهة الحكومية-وقد نص القانون على إنشاء قسم اتصال بكل جهة حكومية-سواء من خلال خطاب ورقي أو إلكتروني"، أشار إليه أحمد حلمي وآخرون: المصدر السابق، ص ٩

(٧) أنظر المادة (١٨) من قانون تعزيز الوصول إلى المعلومات لنوبة جنوب أفريقيا رقم (٢)، لسنة ٢٠٠٠

(٨) د. ديفيد بانيسار: الحكومة الشفافة-تيسير وصول الكافة العموم إلى المعلومات الحكومية، ترجمة ناتالي سليمان، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٤

(٩) ففي جنوب أفريقيا مثلاً يشدد قانون تيسير الوصول إلى المعلومات على أن يكون الطلب مزوداً بما يكفي من المعلومات التفصيلية، لكي يتمكن أي موظف من موظفي الهيئة العامة المعنية من تحديد السجل المطلوب أو السجلات المطلوبة، انظر د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٦٢٨

(١٠) طوبى مندل: المصدر السابق، ص ٣٣

(١١) "يتضمن هذا القانون ترويج كشف المعلومات في سبيل المصلحة العامة لضمان حق كل شخص في الحصول على المعلومات وتأمين آليات فعالة لضمانه هذا الحق"، يهدف هذا القانون إلى "توفير حق الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة تبعاً للمبادئ التي تنص على وجوب توفير مثل هذه المعلومات لعامة الناس بحيث لا يؤخذ بالاستثناءات إلا بصورة حصرية ومحددة بحيث تخضع هذه الاستثناءات لإعادة نظر مستقلة عن الحكومة، ب-توفير حق الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات الخاصة وهو الأمر الضروري لممارسة أي حق أو حماية بحيث تكون الاستثناءات محددة حصرياً للإطلاع على هذا القانون النموذجي راجع كتاب حق الجمهور بالمعرفة -الوصول إلى المعلومات والوثائق الرسمية، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، لا فساد، بيروت، ص ٩٥

(١٢) وهي منظمة دولية تعمل على تعزيز حرية التعبير والحصول على المعلومات تابعة للأمم المتحدة، مقرها في لندن "أنظر سانديا كوليفر: دليل المادة ١٩ حول حرية التعبير، بحث منشور في مجلة موارد المتخصصة بالتربية على حقوق الإنسان، تصدر عن برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية، المكتب الإقليمي، بيروت، العدد ١٦، ٢٠١١، ص ٦٤

(١٣) د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٢٢٩

(١٤) يعرف قانون حرية تداول المعلومات الأمريكي الوكالة على أنه "الهيئات العامة الواجب عليها الإفصاح عما لديها من معلومات وهو يتضمن أية دائرة تنفيذية أو دائرة عسكرية أو نقابة حكومية أو نقابة تسيطر عليها الحكومة أو أي منشأة ضمن الفرع التنفيذي

من الحكومة بما في ذلك المكتب التنفيذي للرئاسة، أو أية وكالة تنفيذية مستقلة انظر توبي مندل: حرية المعلومات، مسح قانوني مقارن: منظمة التربية والعلوم والثقافة للأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للاتصالات والمعلومات، ٢٠٠٣، ص ٩٦

(١٥) Ralph Nader :THE FREEDOM OF INFORMATION ACT,AUSERS GUIDE BY THE FREEDOM OF INFORMATION CLEARINGHOUSE,

www.citizen.org/litigation/free_info

freedom of Information Act(FOIA)Guidelines,2016,p10 (١٦)

www.irs.gov/uac

U.S.C&552(a)(3)(A)2006,amended by open Government ACT of 2007, pub.L.NO.110-٥ (١٧)

170,121stat.2524, pub.L.NO.11-83&564, 123stat.2142,2184

U.S.C552&(a)(4)(A),(a)(6)(E)2006,amended by open Government ACT of 2007, pub.L.NO.110-٥ (١٨)

170,121stat.2524, pub.L.NO.11-83&564, 123stat.2142,2184

(١٩) محمد جبار: حق الحصول على المعلومات كحق من حقوق الإنسان، مجلة كلية الحقوق، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة النهدين، المجلد ١٦، العدد ١، السنة ٢٠١٤، ص ٢٦٥

(٢٠) نصت المادة (٦) من مشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي لعام ٢٠١٢ على أنه: "يقدم طلب الحصول على المعلومات خطياً إلى الجهة المعنية مع بيان الأسباب وفق استمارة معدة لهذا الغرض"

(٢١) روزانا سهيل العياش: الحق في الحصول على المعلومات في الأردن ومطابقته للمعايير الدولية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.lawjo.net/vb/showthread.php

(٢٢) نصت المادة (٤) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني لعام ٢٠٠٧ على أنه: "يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية: ...ج- اعتماد نماذج طلب المعلومات، في حين نصت المادة (٦) من نفس القانون على أن: "يتولى مفوض المعلومات المهام والصلاحيات التالية: ١- إعداد نماذج طلب المعلومات بالتعاون مع الدائرة وتقديمها إلى المجلس"

(٢٣) تحقيق استقصائي يكشف هشاشة قانون حق الحصول على المعلومات واستهتار الحكومة في التعامل معه، شبكة أريج: إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية، منشور في جريدة العرب اليوم الأردنية بتاريخ ٢٣ / ١١ / ٢٠١٠، أشار إليه د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٦٣٩

(٢٤) نصت المادة (٩) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني على أنه: "يقدم طلب الحصول على المعلومات وفق النموذج المعتمد لهذه الغاية متضمناً أسم مقدم الطلب ومكان إقامته وعمله وأي بيانات أخرى يقررها المجلس"

(٢٥) د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٦٤٠-٦٤١

(٢٦) مفوض المعلومات هو موظف عام ينتمي للجهة الإدارية المطلوب الحصول على المعلومات منها، وهي كافة الجهات التي تخضع لإحكام هذا القانون، وقد حددت هذه الجهات بالأتي: "السلطات العامة والوزارات وأجهزة الدولة الإدارية والهيئات العامة وسائر الأشخاص الاعتبارية عدا ما يستثنى منها بنص في هذا القانون، وحدات الإدارة المحلية، الأشخاص الاعتبارية الخاصة المملوكة للدولة أو التي تساهم الدولة فيها أو تتولى الإشراف أو الرقابة عليها، الجهات التي تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات"، انظر المادة (٣) من مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣

(٢٧) وهو ما نصت عليه المادة (٢٢) من مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣ بالقول: "يقدم طلب الاصلاح على المعلومات أو الحصول عليها كتابة إلى مفوض المعلومات بالجهة التي ما المعلومات متضمناً تحديداً كافياً لها...."

(٢٨) د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٦٣٩

(٢٩) نصت المادة (٢٢) من مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣: "ويعطى مقدم الطلب أيضاً بتلقي طلبه متضمناً بيانات اسمه وعنوانه وموضوع الطلب وتاريخ وساعة تقديمه، وإذا كان تلقي الطلبات قد تم عن بعد، فيتعين إرسال إخطار لمقدم الطلب خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ وصوله"

(٣٠) إسماعيل سراج الدين: حرية تداول المعلومات في مصر، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨٣

(٣١) د. دويوب حسين صابر: النظام القانوني لحرية الحصول على المعلومات - دراسة مقارنة - دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤ - ٢٠١٥، ص ١٧٣

(٣٢) نصت المادة (٢٥) من مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣ على أنه "في الأحوال التي تكون فيها المعلومة في حوزة جهة لا يختص بما متلقي الطلب يتعين عليه إحالة الطلب إلى الجهة المختصة وإعلام الطالب هذه الإحالة خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب وإذا تعذر عليه تحديد الجهة التي في حوزة المعلومة عليه أن يرفع الأمر إلى رئيس المجلس ويخطر مقدم الطلب بذلك خلال تلك المدة"

(٣٣) د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٦٤٣

(٣٤) طوبي مندل: المصدر السابق، ص ٣٣

(٣٥) د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٦٤٣

(٣٦) المدد المحددة لمعالجة طلب الحصول على المعلومات في النظم القانونية المختلفة

١- استونيا (٥ أيام)

ب- أيسلندا: البيرو (٧ أيام)

ج- المكسيك، كولومبيا، رومانيا، سلوفاكيا (١٠ أيام)

د- بلغاريا، كندا، كوريا الجنوبية، كرواتيا، التشيك (١٥ أيام)

هـ- باكستان، النيجول (٢١ يوماً)

و- الهند، جنوب إفريقيا، اليابان (٣٠ يوماً)، انظر في ذلك توبي مندل: المصدر السابق، ٢٠٠٣، ص ٥٥ وما بعدها

(٣٧) ديفيد بانيسار: المصدر السابق، ص ١٧

(٣٨) المادة (٩) من القانون النموذجي حول حرية الاطلاع على المعلومات، ضمن كتاب حق الجمهور بالمعرفة: الوصول إلى المعلومات والوثائق الرسمية، المصدر السابق، ص ١٠٠

(٣٩) Introduction—Journalists right of access—Access to prisons and prisoners

٨. Access to Place up Police press guidelines—Access to public buildings and schools

(٤٠) Wendy Ginsberg: The Freedom of Information Act (FOIA), Background, Legislation, and Policy Issues, Congressional Research Service, 2012

(٤١) جمال عيد: دليل حق تداول المعلومات، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٧

(٤٢) انظر المادة (٦/٩) ثانياً، ثالثاً) من مشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي لعام ٢٠١٢

(٤٣) روزانا سهيل العياش: موقع الكتروني، المصدر السابق

(٤٤) أحمد حلمي وآخرون: المصدر السابق، ص ١٨

(٤٥) نصت المادة (٢٦) من مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣ على مفوض المعلومات المختص أن يبادر باتخاذ قرار خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ تلقي الطلب، فإذا تعذر عليه إجابة الطالب إلى طلبه خلال هذه المدة إما لتعلق الطلب بعدد ضخم من الوثائق، أو للحاجة إلى إجراء بحث في عدد كبير منها أو لتوافر حالة من أحوال وجوب استطلاع رأي جهات أخرى وجب عليه أن يخطر الطالب بذلك وأن يستعمله مدة أخرى ماثلة ويعتبر عدم الرد في المواعيد المقررة بمثابة رفض الطلب

(٤٦) Toby Mendel: Freedom of Information as Internationally Protected Human

www.article.19.org

(٤٧) د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٦٥٦

(٤٨) نفس المصدر أعلاه، ص ٦٥٧ وما بعدها

(٤٩) نصت المادة (١/٤٩) من القانون النموذجي حول حرية الاطلاع على المعلومات، على أنه "يعد جرمًا جزائياً القيام عمداً..... د-أو بإتلاف وثائق من قبل سلطة غير مشروعة"

(٥٠) وتأكيد على هذه المسألة نصت المادة (١٣) من القانون النموذجي (حول حرية الإطلاع على المعلومات) على أنه ١٦- حين يتسلم الموظف طلباً لمعلومات ما إذا ظن أنه لا تستجيب للمعلومات الموجودة في أية وثيقة تحتفظ بها الهيئة العامة، يمكنه في هذه الحالة أن يحول الطلب إلى موظف الاستعلامات لأغراض تستجيب مع هذا الفصل ٢٠- حين يتسلم موظف الاستعلامات الطلب عليه أن يؤكد إذا كانت الهيئة العامة تحتفظ بالوثيقة المطلوبة، وإذا لم تكن يجوزها بل بحوزة هيئة عامة أخرى، وحالما يمكن استخدام هذا الطلب يلجأ الموظف:

- أ- إما إلى تحويل الطلب إلى الهيئة العامة تلك ويعلم مقدم الطلب هذا التحويل
- ب- أو يعين لمقدم الطلب الهيئة العامة التي تحتفظ بهذه الوثيقة
- ج- يضمن طالب المعلومات من خلال الخاتمين الوصول إلى المعلومات بطريقة أسرع
- ٣- حين يتم تحويل طلب المعلومات، يمكن أن تسري مهلة الإجابة بموجب الفصل التاسع منذ تاريخ التحويل
- ٤- على الهيئة الخاصة التي تتسلم طلب المعلومات أن تعلم مقدم الطلب بذلك، انظر الباب الثاني قانون نموذجي (حول حرية الإطلاع على المعلومات)، ضمن كتاب حق الجمهور بالمعرفة، المصدر السابق، ص ١٠٤
- (٥١) د. بول مرقص: أخلاقيات المعلومات، حق الوصول إلى المعلومات والمسؤولية عن إدارتها واستعمالها: منشورات مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، حزيران، ٢٠٠٧، ص ١٨-١٩
- (٥٢) د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٦٦٠

(٥٣) يعرف تسبب القرار على أنه واقعة مادية أو قانونية تسبق اتخاذ القرار وتسبب اتخاذه، يتعين على رجل الإدارة أن يكون قراره مستنداً إلى هذين الاعتبارين (الأول الأسباب القانونية التي يستند إليها رجل الإدارة في إصدار القرار، والواقع المادية التي تحركه لاتخاذ القرار)، انظر في ذلك د. ماهر صالح علاوي: القانون الإداري، بلا طبعة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٩، ص ٣٣٨

(٥٤) نص المبدأ الأول من مبادئ التشريعات المتعلقة بالكشف المطلق عن المعلومات على أنه: على الهيئة الرسمية العامة أن توضح أن المعلومات التي تمتنع عن إباحتها تأتي ضمن نطاق نظام الاستثناءات. في حين نص المبدأ الخامس المتعلق بإجراءات تسهيل الوصول إلى المعلومات على أنه: كما يجب أن يتناول القانون المهلة المحددة لمعالجة الطلبات ويرفق كل رفض بأشعار خطي مبرر ومقتنع، انظر في ذلك طويي منال: المصدر السابق، ص ٢٦ وما بعدها

(٥٥) ذلك أن من المستقر عليه فقها وقضاء أن المشرع متى أوجب في القرار أن يكون مسبباً، فإن على الإدارة أن تسبب قرارها، وإلا كان معيباً بغييب شكلي مما يجعله واجب الإلغاء، انظر أحكام محكمة العدل العليا الأردنية: قرار رقم ٣٧/ ١٩٧٤، مجلة نقابة المحامين، لسنة ١٩٧٤، ص ٨٢٩، قرار رقم ١٧/ ١٩٧٥، مجلة نقابة المحامين، لسنة ١٩٧٥، ص ١١٨٧، قرار رقم ١٢٧/ ١٩٨٦، مجلة نقابة المحامين، لسنة ١٩٨٦، ص ٦٠٩، قرار رقم ٦٤/ ١٩٨٧، مجلة نقابة المحامين، لسنة ١٩٨٧، ص ١٦٢٩، أشار إليها في الهامش د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٦٨٤

(٥٦) بالنسبة لمقدم الطلب بعد التسبب الضمانة المهمة له لا يمكن التنازل عنها، فهو يقدم له توضيحاً كافياً لملاسات وظروف اتخاذ القرار، ويحيط مقدم الطلب علماً بالعناصر القانونية والواقعية التي دفعت الإدارة لاتخاذها، أما بالنسبة للقاضي الإداري فإن التسبب يمثل الوسيلة التي تسهل عليه القيام بوظيفته في الرقابة على مشروعية قرار رفض طلب الحصول على المعلومات، حيث يكون ذلك من خلال معرفة صحة الأسباب التي تدعيها الإدارة مصدره القرار، دون عناء في البحث، أما عن الإدارة مصدره القرار فإن التسبب يمثل المرجع أو الأرضية الذي تستلجج الرجوع إليه لبيان الأسلوب الذي تم به من قبل مواجهة الظروف والملاسات المعروضة إمامها، حيث يمكنها تحديد موقفها إزاء هذا القرار باتخاذها أو العدول عنه، للمزيد انظر د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٦٨٥

(٥٧) انظر المادة (١٢/١٢) من القانون النموذجي حول حرية الإطلاع على المعلومات، ضمن كتاب حق الجمهور بالمعرفة، المصدر السابق، ص ١٠٣

(٥٨) انظر المبدأ السادس من مبادئ التشريعات المتعلقة بالتكاليف ضمن كتاب حق الجمهور بالمعرفة، المصدر السابق، ص ٣٥

(٥٩) أحمد عزت: حرية تداول المعلومات، دراسة مقارنة، ط ١، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٧

(٦٠) د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٦٩٨

(٦١) طويبي منال: المصدر السابق، ص ٣٦

(٦٢) بنس المادة (١١) من القانون النموذجي حول حرية الإطلاع على المعلومات على أنه ١- يمكن عند تداول المعلومات وفقاً للطلب المذكور في الفصل الرابع من قبل هيئة عامة أو خاصة، أن يشترط على مقدم الطلب دفع رسوم مقبولة يجب ألا تتعدى القيمة الفعلية لعملية البحث عن المعلومات وتجهيزها وإبلاغها، ٢- لا تفرض هذه الرسوم حين تتعلق الطلبات بمعلومات شخصية أو بالصلحة، ٣- يمكن الوزير بعد التشاور مع المفوض إصدار تعليمات تنص على:

أ- طريقة حساب الرسوم

ب- عدم فرض رسوم على الحالات المنصوص عليها

ج- عدم تجاوز الرسوم الحد الأقصى المحدد، ٤- يجب ألا تلزم الهيئة العامة مقدم الطلب دفع أية رسوم وفقاً للفقرة الأولى في حال تجاوزت قيمة تجميع الرسوم قيمة الرسوم نفسها

(٦٣) U.S.C.&552(A)(6)(B)(3)2006, amended by open Government ACT of 2007, pub.L.NO.110-5

170,121stat.2524, pub.L.NO.11-83&564, 123stat.2142, 2184

(٦٤) U.S.C.&552(a)(6)(f)2006, amended by open Government ACT of 2007, pub.L.NO.110-5

170,121stat.2524, pub.L.NO.11-83&564, 123stat.2142, 2184

(٦٥) THE FREEDOM OF INFORMATION ACT ,An Informational Overview ,CENTERS FOR MEDICARE & MEDICAID SERVICES, OFFICE OF STRATEGIC OPERATIONS & REGULATORY AFFAIRS, Adapted from the

United states Department of Justice office of Information Privacy

(٦٦) ألزم قانون حرية تداول المعلومات الأمريكي لعام ١٩٦٦ المعدل لعام ٢٠٠٧ الوكالات بأن تقدم في أو قبل ١ فبراير من كل عام إلى النائب العام (وزير العدل) تقريراً سنوياً يتعلق بكيفية إدعاء لمطالبات القانون، وإتاحة المعلومات لكافة الأفراد على شبكة الانترنت، ويجب أن يتضمن التقرير السنوي معلومات إحصائية شاملة حول قانون حرية المعلومات ومنها:

- عدد الطلبات التي تسلمها الوكالة لطلب المعلومات وعدد الطلبات التي تم إجابتها

- عدد الطلبات المعلقة أي في انتظار البت فيها

- متوسط عدد الأيام التي تستغرقها الوكالة في تلبية الطلبات والوصول للمعلومات

- عدد القرارات التي اتخذتها الوكالة بعد تلبية الطلبات

- عدد الشكاوى المقدمة من الأفراد بشأن رفض الوكالات لطلبات الحصول على المعلومات

- الرسوم الإجمالية التي حصلتها الوكالة نتيجة تلبية الطلبات،

Look Wendy Ginsberg and Michael Greene :Access to Government Information in the United States : A Primer, Congressional Research Service, 2016, p8

(٦٧) U.S.C.&552(a)(3)(B)2006, amended by open Government ACT of 2007, pub.L.NO.110-5

170,121stat.2524, pub.L.NO.11-83&564, 123stat.2142, 2184

(٦٨) Ralph Nader :THE FREEDOM OF INFORMATION ACT, A USERS GUIDE BY THE FREEDOM OF INFORMATION CLEARINGHOUSE,

(٦٩) U.S.C.&552(A)(4)(B)(4)2006, amended by open Government ACT of 2007, pub.L.NO.110-5

170,121stat.2524, pub.L.NO.11-83&564, 123stat.2142

(٧٠) ميت هولم: الانتاج والولوج إلى المعلومة، مفتاحك إلى الشأن العام، ترجمة مؤيد مهيبار، المعهد الديمقراطي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨، ص ٣٠

(٧١) نصت المادة (٦/سادسا) من مشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي لعام ٢٠١٢ على أنه يجوز للموظف المختص إحالة صاحب الطلب إلى دائرة أخرى ذات علاقة بالمعلومة أو عدة لها أو مساهمة فيها. وفي هذه الحالة يعتبر الطلب وكأنه قدم إلى الدائرة التي أحيل إليها.

(٧٢) عبد الحميد سالم: الحق في الحصول على المعلومات وتداولها: بحث منشور على الموقع الالكتروني،
anaelwath.blogspot.com

(٧٣) للإطلاع على المعلومات الداخلة في نطاق الاستثناءات انظر الفصل الرابع: المادة (٧) من مشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي لعام ٢٠١٢

(٧٤) محمد جبار: المصدر السابق: ص ٢٦٥

(٧٥) لقد نصت على ذلك المادة (١٤/أب) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧ على أنه أ- على كل دائرة أن تقوم بهرسة وتنظيم المعلومات والوثائق التي تتوافر لديها حسب الأصول المهنية والفنية المرعية، وتصنيف ما يتوجب اعتباره سرياً ومحمياً حسب التشريعات النافذة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ب- في حال عدم استكمال تنفيذ أحكام الفقرة أ) من هذه المادة الواردة فيها: يتعين على المسؤول الحصول على موافقة رئيس الوزراء لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أخرى.

(٧٦) تقسم الوثائق التي تحتفظ بها الإدارات إلى عدة فئات منها

أ- ملفات السياسات: حيث تتضمن تلك الملفات وثائق السياسات والمبادئ والقرارات والقواعد العامة التي يستعين بها المدراء والموظفين في ظروف معينة

ب- الملفات الإدارية: تتضمن هذه الملفات ملفات التشغيل المتعلقة بالأمور الإدارية الداخلية اليومية للمرافق العامة

ج- ملفات الحالة: هذه الملفات تشكل الأكبر حجماً في معظم الإدارات حيث تتعلق بالقود والمعاملات وتقارير المتابعة والتقروض ومشاريع الأبحاث ومعاملات الأفراد

د- الملفات الوظيفية: تضم ملفات العمل المتعلقة بالأنشطة الفردية والمعاملات المختلفة لكل وظيفة من الوظائف العامة

هـ- ملفات الأفلام والشرايط والأقراص المدججة: تشمل هذه الملفات بالوثائق ذات الخصائص الالكترونية أو الناتجة عن أية وسيلة من وسائل التسجيل الآلي. أنظر في ذلك د. عمر محمد: حق الحصول على المعلومات في ضوء القانون الأردني: المصدر السابق: ص ٦٧٥

(٧٧) أنظر البلاغين على الموقع الالكتروني: www.ic.gov.jo/structure

(٧٨) انظر المادة (٩/ج) د. من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧

(٧٩) انظر المادة (٨) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧

(٨٠) عمر صالح البياتي: حق الحصول على المعلومة من الإدارة في التشريع الأردني: بحث منشور على الموقع الإلكتروني: iraq-law.hooxs.com/t215-topic

(٨١) للمزيد من التفاصيل حول هذا القرار انظر د. عمر محمد: المصدر السابق: ص ٧٠٨ وما بعدها

(٨٢) يحيى شقير: مدى توافق قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن مع المعايير الدولية: رسالة ماجستير، كلية الحقوق: جامعة الشرق الأوسط: ٢٠١٢: ص ٧٧

(٨٣) د. دويب حسين: المصدر السابق: ١٧٨

(٨٤) انظر المادة (٢٣) من مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣

(٨٥) طويي مندل: المصدر السابق: ص ٢٧

(٨٦) د. عمر محمد: المصدر السابق: ص ٧١٢

(٨٧) ألزم القانون البلغاري المتعلق بحق الحصول على المعلومات لعام ٢٠٠٠ الهيئات العامة بأن تنشر المعلومات الرسمية المحتواة في وثائقها الرسمية إضافة إلى فئات أخرى من المعلومات المطلوب نشرها بموجب القانون. كما يتعين على الهيئات العامة نشر وتوزيع المعلومات المتعلقة بشاغلها سواء كان على شكل مشورات أو إعلانات: في حين ألزم القانون الهندي المتعلق بحرية المعلومات لعام ٢٠٠٢ الهيئات العامة بأن تقوم بنشر المعلومات الواردة أدناه على مراحل متقطعة تحددها الحكومة: حقائق حول تنظيمها ووظائف

وواجبات الهيئة، السلطات والواجبات الموكلة إلى موظفيها ومسؤوليها والإجراء الذي يتبعه هؤلاء المسؤولون والموظفون في عملية اتخاذ القرارات، الأعراف والقوانين التي سنتها الهيئة لتقوم بوظائفها..... في حين أشارت المادة (٧) من قانون حرية المعلومات المكسيكي لعام ٢٠٠٢ إلى وجوب نشر هذه الهيئات أو الجهات ١٧ فئة من فئات المعلومات بطريقة سهلة الوصول وقابلة للفهم وذلك وفقاً للأنظمة التي يسنها المعهد الفدرالي للوصول إلى المعلومات، للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر توبي مندل: المصدر السابق، ص ٥٦ وما بعدها

(٨٨) د. أحمد حماد وبلال البرغوثي: المصدر السابق، ص ٩

(٨٩) نصت المادة (١٧) من القانون النموذجي (حول حرية الاطلاع على المعلومات) على ذلك بالقول "على كل هيئة عامة أن تشر للمصلحة العامة، سنوياً على الأقل معلومات أساسية تبت بطريقة يسهل الحصول عليها، وتتضمن من دون تحديد: أ- وصف هيكلية الهيئة وواجباتها وشؤونها المالية

ب- تفاصيل مهمة تتعلق بجميع الخدمات التي تؤمنها الهيئة مباشرة لأفراد المجتمع ج- أي طلب مباشر أو شكاوى متوافرة لأفراد المجتمع تتعلق بقوانين أو بتفسير تطبيق هذه القوانين من قبل تلك الهيئة، يرفق معه ملخص عدة طلبات أو شكاوى أو أعمال مباشرة قام بها أفراد المجتمع وقد سبق واستجابت الهيئة لها د- دليل بسيط يتضمن المعلومات المناسبة عن نظام حفظ الوثائق وأنواع المعلومات والصيغ التي تحتفظ بها وفئات المعلومات التي تنشرها الهيئة والإجراءات المتبعة خلال تقديم طلب المعلومات

ه- وصف لسلطة المسؤولين عنها وواجباتهم والإجراءات التي تلي اتخاذ القرارات و- أية تعليمات أو مناهج أو قواعد أو مطبوعات أو أدلة وجيزة في ما يتعلق بتسريح أعمال هذه الهيئة ز- مضمون جميع القرارات أو المناهج التي اعتمدها الهيئة والتي تؤثر في العامة مع تدوين جميع أسبابها والتفسيرات والمواد المهمة ح- أية آليات أو إجراءات تساعد أفراد المجتمع على توجيه الاحتياجات أو تؤثر في صياغة المناهج وفي ممارسة السلطة من قبل هذه الهيئة"، انظر الباب الثاني قانون نموذجي (حول حرية الاطلاع على المعلومات)، ضمن كتاب حق الجمهور بالمعرفة، المصدر السابق، ص ١٠٦-١٠٧

(٩٠) Wendy Ginsberg :The Freedom of Information Act (FOIA), Background, Legislation, and Policy Issues

, Congressional Research Service, 2014, p5

U.S.C.&552(a)(1)2006, amended by open Government ACT of 2007, pub.L.NO.110-5 (٩١)

170, 121 stat.2524, pub.L.NO.11-83&564, 123 stat.2142, 2184

(٩٢) توبي مندل: المصدر السابق، ص ٩٨

(٩٣) كما تلزم تلك الدوائر بموجب المادة (٤) من مشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي لعام ٢٠١٢ بنشر تقارير سنوية تتضمن على الأقل "أ- بيانات وكشوفات وتقارير عن آلية عملها وتشمل التكاليف والأهداف والحسابات المدققة والقواعد والإنجازات والمناقضات والعطاءات والتعيينات وقرارات الإيفاء ب- الإجراءات التي يستطيع الأفراد على أساسها التعرف على الخطط والمشاريع الخاصة بالدائرة، ج- أنواع المعلومات التي تحتفظ الدائرة ما د- أية معلومات أخرى ترى الدائرة ضرورة نشرها، ز- مواقع المواد السامة المستعملة وطبيعتها ومخاطرها وكمية الانبعاثات الصادرة عن التسييع والتخلص من النفايات والمواد غير الصالحة والإجراءات المتخذة لتجسيم الإضرار الناتجة عنها فيما يتعلق بعمل الدائرة ذات النشاط الصناعي ويشمل ذلك القطاع الخاص"

(٩٤) د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٢٢٣

(٩٥) انظر المادة (٥) من مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣

(٩٦) "هناك خلط بين تعيير (الحكومة الالكترونية) والحكم الممكن (وغالباً ما يستعمل تعيير كل منهما مكان الآخر، للتعبير الثاني مفهوم أو معنى أشمل يتضمن استخدام المعلومات ووسائل الاتصال التقنية من قبل الحكومة والمجتمع المدني من أجل مشاركة أوسع للمواطنين في حكم المؤسسات السياسية، يشمل ذلك مثلاً استخدام الانترنت من قبل رجال السياسة والأحزاب السياسية لمعرفة آراء وأهداف الناخبين في دوائرهم السياسية بطريقة فعالة أو نشر الآراء من قبل منظمات المجتمع المدني المتسارعة مع القوى الحاكمة، وخلافاً لذلك تصب الحكومة الإلكترونية اهتمامها تحديدًا لتحسين الوصول إلى وظائف الحكومة، معلومات كانت أم

خدمات: للمزيد من التعريفات لهذا التعبير انظر www.archives.nysed.gov/pubs/recmgmt/egovernment/definiti.htm خريطة طريق للحكومة الالكترونية في العالم النامي: المجلس الباسيفيكي حول سياسة دولية: نيسان ٢٠٠٢ www.pacificcouncil.org. أ. تامبوس. س. غوريلاس. وغ. بوكيس. (التحقيق في الحكومة الالكترونية). www.egov.org. ج. كالدو (البحث عن الحكومة الالكترونية: تعريف رؤية، تقرير الشركة، مؤسسة project.org/egovsite/tambouris_pangellenic. IBM, 1997. www.ieg.ibm.com. أشار إليه في الهامش سهاش مانتاغار: الحكومة الالكترونية والوصول إلى المعلومات: ضمن كتاب حق الإطلاع على المعلومات، ط١، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، لافساد، عين الرمانة، ٢٠٠٤، ص ٣٤٨.

(٩٧) سهاش مانتاغار: المصدر السابق، ص ٣٣١

(٩٨) عمر محمد: المصدر السابق، ص ٧٢٦

(٩٩) د. داود عبد الرزاق الباز: الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وإعمال موظفيه: منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٧٢

(١٠٠) عمر محمد: المصدر السابق، ص ٧٢٧

(١٠١) د. بشير علي الباز: دور الحكومة الالكترونية في صناعة القرار الإداري والتصويت الالكتروني: دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٩، ص ٣٦

(١٠٢) د. داود عبد الرزاق الباز: المصدر السابق، ص ٧٥

(١٠٣) International Telecommunication Union E-government Implementation Toolkit، هذا التقرير موجود على موقع الاتحاد الدولي للاتصالات

www.itu.int/ar/about/Pages/default.aspx

(١٠٤) د. عبد الأمير حسن: علاقة برنامج الحكومة الالكترونية بنظام ميكنة العمل الحكومي: بحث منشور بمجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية: تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد التاسع، السنة ٢٠٠٩، ص ١٠٤

(١٠٥) د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٧٢٩

(١٠٦) كشم محمد الكبيسي: متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير، كلية إدارة أعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، ٢٠٠٨، ص ٤٠

(١٠٧) د. سحر قدوري الرفاعي: الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها مدخل استراتيجي: بحث منشور بمجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، تصدر عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسين بن بو علي بالشلف، الجزائر، العدد السابع، ص ٣١١

(١٠٨) للمزيد من التفاصيل حول عوامل نجاح الحكومة الالكترونية، أنظر أحمد فخري: إدارة مشاريع الحكومة الالكترونية - تجارب عربية وعالمية: بحث منشور على الموقع الالكتروني unpan1.un.org/intradoc/groups/public/document

(١٠٩) العلم في مجتمع المعلومات: منشورات منظمة اليونسكو للغة العالمية حول مجتمع المعلومات، الطبعة العربية، ٢٠٠٥، ص ١٠٦

(١١٠) للمزيد من التفاصيل حول هذه المراحل أنظر د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٧٣١ وما بعدها

(١١١) د. أحمد بن عيشاوي: أثر تطبيق الحكومة الالكترونية (E.G) على مؤسسات الأعمال: بحث منشور بمجلة الباحث، تصدرها جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد السابع، ٢٩٩٠-٢٠١٠، ص ٢٩٠

(١٢١) علاء فرج طاهر: الحكومة الالكترونية- بين النظرية والتطبيق - ط١، دار الراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٢٢ وما بعدها

(١١٣) الحكومة الالكترونية: ضمن كتاب نحو مجتمع المعرفة سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الإصدار التاسع، ص ٤٨-٤٩

(١١٤) world e-government rankings, UNITED NATIONS E-GOVERNMENT SURVEY, 2014, P18

(١١٥) د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٧٣٦

(١١٦) أشار لتلك المذكرة د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٧٣٧

(١١٧) الحكومة الالكترونية: ضمن كتاب نحو مجتمع المعرفة، المصدر السابق، ص ٥٩

Darrell M. West: State and Federal Electronic Government in the United States, Governance Studies at (١١٨)

BROOKINGS, 2008, P2

(١١٩) صادق طعمه: الحكومة الالكترونية: الواقع وأفاق التطبيق في العراق: بحث منشور على الموقع الالكتروني- al-iraqnews.net/new/studies/18461.htm

(١٢٠) د. عباس زيون عبيد: الإطار القانوني للحكومة الالكترونية: بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والسياسية: بمجلة تصدر عن كلية القانون والعلوم السياسية: جامعة ديالى: العدد الأول: ٢٠١٢: ص ٩٣

(١٢١) صادق طعمه: موقع الكتروني: المصدر السابق

(١٢٢) د. عبد الرحمن نجم: مفهوم الحكومة الالكترونية ومعوقات نجاحها في العراق: بحث منشور على الموقع الالكتروني- almadapaper.net/sub/06-418/p19.htm

(١٢٣) مريم خالص: الحكومة الالكترونية: بحث منشور بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة: العدد الخاص بمؤتمر الكلية: ٢٠١٣: ص ٤٥٦

(١٢٤) مريم خالص: المصدر السابق: ص ٤٥٧

(١٢٥) د. عمر محمد: المصدر السابق: ص ٧٤٠

(١٢٦) شوقي ناجي وآخرون: الإبعاد المستقبلية للحكومة الالكترونية في الأردن: متطلبات النجاح: بحث منشور بالمجلة الأردنية في إدارة الأعمال: بمجلة تصدر عن عمادة البحث العلمي: جامعة الأردن: المجلد ٣: العدد ٣٠٧: ص ٢٨٥

(١٢٧) نجلاء يوسف: أثر تكنولوجيا المعلومات في زيادة فاعلية الحكومة الالكترونية- دراسة حالة ديوان الخدمة المدنية- الأردن: رسالة ماجستير: كلية الأعمال: جامعة الشرق الأوسط: ٢٠١٢: ص ٢٦ وما بعدها

(١٢٨) د. عمر محمد: المصدر السابق: ص ٧٤٤

(١٢٩) أما عن كيفية استخدام هذه البوابة: أنظر علاء فرج طاهر: الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق: المصدر السابق: ص ١٠٠

(١٣٠) بالإضافة إلى هذه البرامج والأنظمة يوجد أيضاً: نظام التشريعات الأردنية (www.iob.gov.jo)، ونظام التعليق على مسودات مشروعات القوانين والأنظمة (www.uob.jo)، وموقع وزارة الداخلية (www.moi.gov.jo)، وللمزيد من التفاصيل حول هذه الأنظمة: أنظر د. عمر محمد: حق الحصول على المعلومات في ضوء القانون الأردني: المصدر السابق: ص ٧٤٥ وما بعدها

(١٣١) للمزيد من التفاصيل حول موضوع الحكومة الالكترونية في مصر أنظر د. عبده نعمان الشريف: الحكومة الالكترونية كاستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها: الواقع والتحديات- حالة دول مجلس التعاون الخليجي- أطروحة دكتوراه: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر: ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ص ١٢٢

(١٣٢) د. عبد الفتاح بيومي حجازي: الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني: الكتاب الأول النظام القانوني للحكومة الالكترونية: دار الفكر الجامعي: الإسكندرية: ٢٠٠٦: ص ٤٠

(١٣٣) د. عبد الفتاح حجازي: الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح: دراسة متصلة في شأن الإدارة الالكترونية- التنظيم: البناء: الأهداف: المعوقات: الحلول- ط ١: دار الفكر الجامعي: الإسكندرية: ٢٠٠٨: ص ١٣٢

(١٣٤) لقد تم الاتفاق في مصر مع شركة ميكروسوفت عملاقة البرمجيات على تنفيذ كل مراحل مشروع الحكومة الالكترونية: واعتمدت وزارة الاتصالات المصرية بوابة موحدة تدرج تحتها تفاصيل خدمات الوزارات والهيئات المختلفة، والذي تم تنفيذه من قبل وزارة التنمية الإدارية ومركز معلومات مجلس الوزراء، وهو باستخدام XML مهدف ضمان تكامل العمل بين النظم المختلفة وهذا المشروع، أشار إليه د. عبده نعمان: المصدر السابق: ص ١٢٤

(١٣٥) إسماعيل سراج: المصدر السابق: ص ١١٦

(١٣٦) متاح على المواقع الالكترونية الآتية: الموقع www.egypt.gov.eg والموقع www.Misir.gov.eg

(١٣٧) علاء فرج طاهر: المصدر السابق: ص ١٦٢

- (١٣٨) نبيل عبد الرحمن: ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها وفقا للقانون الدولي والتشريع الوطني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١٣٣
- (١٣٩) للمزيد من التعريفات التي قالها الفقه بشأن التظلم الإداري انظر: د. محمد إبراهيم خيرى: التظلم الإداري في ضوء آراء الفقه وإحكام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٧ ما بعدها
- (١٤٠) زينب عباس: التظلم الإداري باعتباره شرطا من شروط قبول الدعوى أمام القضاء الإداري، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة النهرين، ٢٠٠٧، ص ٨ وما بعدها
- (١٤١) د. عبد العزيز المعجم خليفه: دعوى إلغاء القرار الإداري وطلبات إيقاف تنفيذه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص ٣٥٤
- (١٤٢) محمد خليفه: التظلم الإداري - دراسة مقارنة بين قوانين المملكة الأردنية الهاشمية والإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩، ص ٣٦
- (١٤٣) أبو بكر أحمد: حدود سلطات القضاء الإداري في دعوى الإلغاء - دراسة مقارنة - رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ٨
- (١٤٤) د. إبراهيم عبد العزيز شيجا: القضاء الإداري - ولاية القضاء الإداري، دعوى الإلغاء، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٤٥٢
- (١٤٥) د. عبد العزيز عبد المعظم: دعوى إلغاء القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، ط ١، المركز القومي للإصدارات القانونية، عابدين، ٢٠٠٨، ص ٦٨١
- (١٤٦) د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٧٥٤
- (١٤٧) يمكن أن يكون محل للتظلم المخالفات التالية:
- رفض الطلب المقدم للحصول على الوثيقة أو جزء منها، دون أن تكون من الوثائق المستثناة بموجب القانون
 - إنكار وجود السجلات أو الوثائق المطلوبة
 - عدم التقييد بالمدة القانونية المحددة لاستجابة طلب الحصول على المعلومات
 - الأحكام الخاصة بالرسوم لقاء الحصول على المعلومات، للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٧٥٥
- U.S.C.&552(a)(6)(A)2006, amended by open Government ACT of 2007, pub.L.NO.110-5 (١٤٨)
- 170,121stat.2524, pub.L.NO.11-83&564, 123stat.2142, 2184
- freedom of information Act(FOIA)Guidelines, op (١٤٩)
- Ralph Nader :THE FREEDOM OF INFORMATION ACT,AUSERS GUIDE BY THE FREEDOM OF (١٥٠)
- INFORMATION CLEARINGHOUSE, op,p12
- U.S.C.&552(a)(6)(A)2006, amended by open Government ACT of 2007, pub.L.NO.110-5 (١٥١)
- 170,121stat.2524, pub.L.NO.11-83&564, 123stat.2142, 2184
- (١٥٢) انظر المادة (١٠/ثالث) من مشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي لعام ٢٠١٢
- (١٥٣) د. الدين الجيلاوي محمد بو زيد: معيار دعوى إلغاء القرار الإداري أمام ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية، بحث منشور بمجلة الاقتصاد والإدارة، تصدر عن جامعة عبد العزيز، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٠٢، ص ١٥٦
- (١٥٤) د. نواف كنعان: القضاء الإداري، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ٢٣٧
- (١٥٥) زينب عباس: المصدر السابق، ص ١٦
- (١٥٦) عدل عليا: قرار رقم ٧٨/٤٥، مجلة نقابة المحامين، ١٩٧٩، ص ١٨
- (١٥٧) انظر المادة (٢٨) من مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣
- (١٥٨) د. هويد حسين: المصدر السابق، ص ١٨٣
- (١٥٩) عوض عبد التواب: الدعوى الإدارية وصيغتها، دار الفكر العربي، ١٩٩١، ص ٤٣١
- (١٦٠) د. عبد العزيز عبد المعظم: المصدر السابق، ص ٦٨٩

- (١٦١) د. دويب حسين: المصدر السابق، ص ١٨٥
- (١٦٢) طويبي منال: المصدر السابق، ص ٣٥
- (١٦٣) U.S.C.&552(a)(6)2006, amended by open Government ACT of 2007, pub.L.NO.110-٥ (١٦٣) 170,121stat.2524, pub.L.NO.11-83&564, 123stat.2142,2184
- (١٦٤) طويبي منال: حرية المعلومات، المصدر السابق، ص ١٠٠
- (١٦٥) انظر المادة (١) ثانياً، ثالثاً، رابعاً من مشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي لعام ٢٠١٢
- (١٦٦) انظر المادة (١٠) أولاً من مشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي لعام ٢٠١٢
- (١٦٧) د. فيروز: حق الحصول على المعلومة - التجربة الأردنية: بحث منشور على الموقع الالكتروني
www.jacc.gov.jo
- (١٦٨) للمزيد من التفاصيل حول هذين الاتجاهين انظر د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٧٨٨
- (١٦٩) يحيى شقير: المصدر السابق، ص ٧٢
- (١٧٠) المادة (٥) من تعليمات استقبال الشكاوى المتعلقة بحق الحصول على المعلومات وتسويتها لسنة ٢٠٠٨. نشر في الجريدة الرسمية، العدد رقم ٨٩٦ بتاريخ ١/٤/٢٠٠٨
- (١٧١) د. فيروز: موقع الكتروني، المصدر السابق
- (١٧٢) د. عمر محمد: المصدر السابق، ص ٨٠٥
- (١٧٣) انظر المادة (٤/٤) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧
- (١٧٤) نصت المادة (٨) من مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣ على أنه "تشأ هيئة عامة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية العامة تسمى المجلس القومي للمعلومات"
- (١٧٥) نصت المادة (١٢) من مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣ "يكون للمجلس موازنة مستقلة تشمل على إيراداته ومصرفاته"
- (١٧٦) نصت المادة الأولى من القانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٣ على أن "تشأ مجلس يسمى المجلس القومي لحقوق الإنسان، يتبع مجلس الشورى... أن الهدف من إنشاء هذا المجلس هو تعزيز وتنمية حماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمتها والإسهام في ضمان ممارستها، انظر في ذلك د. ياسر حمزة: حماية الحقوق السياسية في القانون الدستوري المصري - دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية - دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٩٤
- (١٧٧) د. دويب حسين: المصدر السابق، ص ١٤٧
- (١٧٨) أحمد حلمي وآخرون: المصدر السابق، ص ١٨
- (١٧٩) د. دويب حسين: المصدر السابق، ص ١٥٥
- (١٨٠) انظر المادة (٣٠) من مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣
- (١٨١) للمزيد من التفاصيل حول اختصاصات ومهام المجلس القومي للمعلومات المصري، انظر د. دويب حسين: المصدر السابق، ص ١٥٣ وما بعدها

المصادر أولاً: الكتب القانونية

١. أحمد عزت: حرية تداول المعلومات: دراسة مقارنة، ط١، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، ٢٠١١
٢. إسماعيل سراج الدين: حرية تداول المعلومات في مصر، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٧
٣. د. إبراهيم عبد العزيز شيجا: القضاء الإداري - ولاية القضاء الإداري، دعوى الإلغاء، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٦

٤. د. احمد حماد وبلال البرغوثي: دراسة الحق في الحصول على المعلومات وواقعه في فلسطين، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، مدي
٥. العلم في مجتمع المعلومات: منشورات منظمة اليونسكو للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات، الطبعة العربية، ٢٠٠٥
٦. د. بشير علي البار: دور الحكومة الالكترونية في صناعة القرار الإداري والتصويت الالكتروني، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٩
٧. د. بول مرقص: أخلاقيات المعلومات، حق الوصول إلى المعلومات والمسؤولية عن إدارتها واستعمالها، منشورات مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، حزيران، ٢٠٠٧
٨. توبي مندل: حرية المعلومات، مسح قانوني مقارنة، منظمة التربية والعلوم والثقافة للأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للاتصالات والمعلومات، ٢٠٠٣
٩. جمال عيد: دليل حق تداول المعلومات، ط١: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠١٣
١٠. الحكومة الالكترونية: ضمن كتاب نحو مجتمع المعرفة سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الإصدار التاسع
١١. د. داود عبد الرزاق البار: الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وإعمال موظفيه، منشأة المعارف الإسكندرية، ٢٠٠٧
١٢. د. دويب حسين صابر: النظام القانوني لحرية الحصول على المعلومات - دراسة مقارنة - دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤ -
١٣. سهاش ماثناغار: الحكومة الالكترونية والوصول إلى المعلومات، ضمن كتاب حق الإطلاع على المعلومات، ط١: الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، لا فساد، عين الرمانة، ٢٠٠٤
١٤. طوبي مندل: حق الجمهور في المعرفة (مبادئ في التشريعات المتعلقة بحرية الإطلاع)، ضمن كتاب حق الجمهور في المعرفة والوصول إلى المعلومات والوثائق الرسمية، ط١: الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، بيروت، ٢٠٠٠
١٥. د. عبد الفتاح بيومي حجازي: الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، الكتاب الأول النظام القانوني للحكومة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦
١٦. د. عبد الفتاح حجازي: الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح: دراسة متصلة في شأن الإدارة الالكترونية - التنظيم، البناء، الأهداف، المعوقات، الحلول - ط١: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨
١٧. د. عبد العزيز المنعم خليفة: دعوى إلغاء القرار الإداري وطلبات إيقاف تنفيذه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية
١٨. د. عبد العزيز عبد المنعم: دعوى إلغاء القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، ط١: المركز القومي للإصدارات القانونية، عابدين، ٢٠٠٨
١٩. علاء فرج طاهر: الحكومة الالكترونية - بين النظرية والتطبيق - ط١: دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩
٢٠. عوض عبد التواب: الدعوى الإدارية وصيغتها، دار الفكر العربي، ١٩٩١
٢١. د. ماهر صالح علاوي: القانون الإداري، بلا طبع، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٩
٢٢. د. محمد إبراهيم خير: التطلم الإداري في ضوء آراء الفقه وإحكام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢
٢٣. نبيل عبد الرحمن: ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها وفقاً للقانون الدولي والتشريع الوطني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٨
٢٤. د. نواف كنعان: القضاء الإداري، ط١: دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤
- ثانياً: الكتب المترجمة
٢٥. د. ديفيد بانيسار: الحكومة الشفافة - تيسير وصول الكافة العموم إلى المعلومات الحكومية، ترجمة ناتالي سليمان، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت، ٢٠٠٥
٢٦. ميت هولم: الانفتاح والولوج إلى المعلومة، مفتاحك إلى الشأن العام، ترجمة مؤيد مهياري، المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨
- ثالثاً: الإطاريح والرسائل الجامعية

٢٧. أبو بكر أحمد: حدود سلطات القضاء الإداري في دعوى الإلغاء-دراسة مقارنة-رسالة ماجستير: كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
٢٨. زينب عباس: التظلم الإداري باعتباره شرطا من شروط قبول الدعوى أمام القضاء الإداري، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة النهدين، ٢٠٠٧.
٢٩. د. عبده نعمان الشريف: الحكومة الالكترونية كاستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها الواقع والتحديات- حالة دول مجلس التعاون الخليجي- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
٣٠. د. عمر محمد: حق الحصول على المعلومات في ضوء القانون الأردني رقم (٤٧)، لسنة ٢٠٠٧، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١١.
٣١. كلثم محمد الكبيسي: متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير، كلية إدارة أعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، ٢٠٠٨.
٣٢. محمد خليفة: التظلم الإداري-دراسة مقارنة بين قوانين المملكة الأردنية الهاشمية والإمارات العربية المتحدة-رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩.
٣٣. نجلاء يوسف: أثر تكنولوجيا المعلومات في زيادة فاعلية الحكومة الالكترونية-دراسة حالة ديوان الخدمة المدنية-الأردن، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢.
٣٤. يحيى شقير: مدى توافق قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن مع المعايير الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢.
- رابعا: البحوث
٣٥. د. أحمد بن عيشاوي: أثر تطبيق الحكومة الالكترونية (E.G) على مؤسسات الأعمال بحث منشور بمجلة الباحث، تصدرها جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد السابع، ٢٠١٠-٢٠٠٩.
٣٦. د. الدين الجيلاني محمد بو زيد: ميعاد دعوى إلغاء القرار الإداري أمام ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية، بحث منشور بمجلة الاقتصاد والإدارة، تصدر عن جامعة عبد العزيز، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٠٢.
٣٧. د. سحر قدوري الرفاعي: الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها مدخل استراتيجي، بحث منشور بمجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، تصدر عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، بجامعة حسين بن علي بالشلف، الجزائر، العدد السابع.
٣٨. ساندرا كوليفر: دليل المادة ١٩ حول حرية التعبير، بحث منشور في مجلة موارد المتخصصة بالتربية على حقوق الإنسان، تصدر عن برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية، المكتب الإقليمي، بيروت، العدد ٢٠١١، ١٦.
٣٩. شوقي ناجي وآخرون: الإبعاد المستقبلية للحكومة الالكترونية في الأردن: متطلبات النجاح، بحث منشور بالمجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلة تصدر عن عمادة البحث العلمي، جامعة الأردن، المجلد ٣، العدد ٢٠٠٧، ٣.
٤٠. د. عباس زبون عبيد: الإطار القانوني للحكومة الالكترونية، بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلة تصدر عن كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العدد الأول، ٢٠١٢.
٤١. د. عبد الأمير حسن: علاقة برنامج الحكومة الالكترونية بنظام ميكنة العمل الحكومي، بحث منشور بمجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد التاسع، السنة ٢٠٠٩.
٤٢. محمد جبار: حق الحصول على المعلومات كحق من حقوق الإنسان، مجلة كلية الحقوق، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة النهدين، المجلد ١٦، العدد ١، السنة ٢٠١٤.
٤٣. مريم خالص: الحكومة الالكترونية، بحث منشور بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣.
- خامسا: الدراسات والمقالات
- ٤٤- أحمد حلمي وأحمد كمال ومها عبد الحكيم: نحو تعزيز حرية تداول المعلومات في مصر، بحث منشور على الموقع الالكتروني

٤٥- أحمد فخري: إدارة مشاريع الحكومة الالكترونية - تجارب عربية وعالمية: بحث منشور على الموقع الالكتروني
unpan1.un.org/intradoc/groups/public/document

٤٦- روزانا سهيل العياش: الحق في الحصول على المعلومات في الأردن ومطابقته للمعايير الدولية: بحث منشور على الموقع الالكتروني
www.lawjo.net/vb/showthread.php

٤٧- صادق طعمه: الحكومة الالكترونية: الواقع وأفاق التطبيق في العراق: بحث منشور على الموقع الالكتروني

al-iraqnews.net/new/studies/18461.htm

٤٨- عبد الحميد سالم: الحق في الحصول على المعلومات وتداولها: بحث منشور على الموقع الالكتروني،
anaelwath.blogspot.com

٤٩- عمر صالح البياتي: حق الحصول على المعلومة من الإدارة في التشريع الأردني: بحث منشور على الموقع الالكتروني
iraq-law.hooxs.com/t215-topic

٥٠- د. فيروز: حق الحصول على المعلومة - التجربة الأردنية: بحث منشور على الموقع الالكتروني
www.jacc.gov.jo

القوانين ومشاريع القوانين

* القوانين

٥١- قانون حرية المعلومات السويدي لعام ١٧٦٦

٥٢- قانون حرية تداول المعلومات الأمريكي لعام ١٩٦٦ المعدل عام ٢٠٠٧

٥٣- قانون الإفصاح عن المعلومات من خلال الهيئات العامة في كوريا الجنوبية لعام ١٩٩٦ المعدل عام ٢٠٠٤

٥٤- قانون تعزيز الوصول إلى المعلومات لدولة جنوب أفريقيا رقم (٢) لسنة ٢٠٠٠

٥٥- القانون البلغاري المتعلق بحق الحصول على المعلومات لعام ٢٠٠٠

٥٦- القانون الهندي المتعلق بحرية المعلومات لعام ٢٠٠٠

٥٧- قانون حرية المعلومات المكسيكي لعام ٢٠٠٢

٥٨- قانون حرية تداول المعلومات المكسيكي لعام ٢٠٠٢

٥٩- قانون تعزيز الوصول إلى المعلومات لدولة جنوب أفريقيا رقم (٢) لسنة ٢٠٠٠

٦٠- قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني لعام ٢٠٠٧

٦١- قانون حصول الجمهور على المعلومات والسرية السويدي لعام ٢٠٠٩

٦٢- القانون النمورجي حول حرية الاطلاع على المعلومات

* مشاريع القوانين

٦٣- مشروع قانون حق الحصول على المعلومات العراقي لعام ٢٠١٢

٦٤- مشروع قانون الحق في المعلومات المصري لعام ٢٠١٣

المصادر باللغة الانكليزية

أولاً: الكتب

٦٥- Access to Place up Police press guidelines—Access to public buildings and schools

Darrell M. West: State and Federal Electronic Government in the United States, Governance Studies at
BROOKINGS, 2008, P2

٦٦- Introduction—Journalists right of access—Access to prisons and prisoners

٦٧- Ralph Nader :THE FREEDOM OF INFORMATION ACT,AUSERS GUIDE BY THE FREEDOM OF
INFORMATION CLEARINGHOUSE

THE FREEDOM OF INFORMATION ACT ,An Informational Overview ,CENTERS FOR MEDICARE & MEDICAID SERVICES, OFFICE OF STRATEGIC OPERATIONS & REGULATORY AFFAIRS, Adapted from the

United states Department of Justice office of Information Privacy

Wendy Ginsberg :The Freedom of Information Act (FOIA),Background ,Legislation ,and Policy Issues -٦٩
Congressional Research Service,2014,p5

Wendy Ginsberg and Michael Greene :Access to Government Information in the United States : A Primer, -٧٠
Congressional Research Service,2016,p8

Wendy Ginsberg: The Freedom of Information Act (FOIA),Background ,Legislation ,and Policy Issues -٧١
Congressional Research Service,2012

world e-government rankings, UNITED NATIONS E-GOVERNMENT -٧٢
SURVEY,2014,P18

ثانياً: المقالات

freedom of Information Act(FOIA)Guidelines,2016,p10 -٧٣

www.irs.gov/uac

Ralph Nader :THE FREEDOM OF INFORMATION ACT,AUSERS GUIDE BY THE FREEDOM OF -٧٤
INFORMATION CLEARINGHOUSE

www.citizen.org/litigationlfree_info

Toby Mendel :Freedom of Information as Internationally Protected Human -٧٥

www.article.19.org